المقتطف اليومي

(أخبـــار ـ تقـــارير ـ مقـــالات)

السبت ـ ٢٠١٩/٣/٣٠م
٢٤/ رجب/ ١٤٤٠هـ

الأخبار والتقارير

شؤون فلسطينية:

مصر تسابق الزمن لتمرير «مليونية العودة» بلا تصعيد	القدس العربي	٣
المقاومة تعلن اتفاقاً على تنفيذ التفاهمات: التهدئة رهن التزام الاحتلال	الأخبار اللبنانية	٤
تفاصيل مقترحات الوفد الأمني المصري لـ"حماس"	العربي الجديد	٦
قيادتا حماس والجهاد: أي عدوان يستهدف مليونية الأرض سيلقى ردًا	الرسالة نت	٨
عام على مسيرة "العودة" بغزة.. إنجازات وإخفاقات (تحليل)	الأناضول التركية	٨
تقرير يرصد قطيعة بين "حماس والدوحة".. وخارجية قطر: أمريكا دفعتنا للاتصال معها!	أمد للإعلام	١١

شؤون عربية:

توافق روسي ـ تركي حول إدلب والحل السياسي وتباينات حول شرق الفرات	الحياة اللندنية	١٣
تحليل: هل من جديد في الغارات الإسرائيلية؟	الشرق الأوسط	١٥
القمة العربية تؤكد عروبة القدس والجولان وبطلان قرارات ترامب الأحادية	الأهرام المصرية	١٦
تظاهرة كبرى في العاصمة الجزائرية ورئيس جزائري سابق يحيي المتظاهرين	فرانس برس	١٧

شؤون إسرائيلية:

تهويل عسكري إسرائيلي للضغط على مليونية العودة	عرب ٤٨	٢٠
غلعاد: العرب سيرفضون "صفقة القرن" والتطبيع وهم وإسرائيل ستتدَم بعد رحيل عبّاس	وكالة سما	٢٢
مؤرخ إسرائيلي يكشف مخطط ٦٠ عاما لتهميش فلسطينيي ٤٨	هآرتس الإسرائيلية	٢٤

شؤون دولية:

عقوبات أمريكا على إيران آتت ثمارها في سوريا ولبنان، لكن رغم ذلك طهران لديها مَنفذ	عربي بوست	٢٦

المقالات والدراسات

ما مصير القضية الفلسطينية؟	ناجي صادق شراب	٣٠
حماس.. الحاجة إلى أفق جديد	محمد أحمد بنّيس	٣٢
لماذا ليس لإسرائيل "الحق في الوجود"	جيريمي آر. هاموند	٣٤
قرار التقسيم... ووديعة رابين وهدية ترمب	نبيل عمرو	٣٧
بين العودة إلى الوعي والعودة إلى الدار	عوض عبد الفتاح	٣٩
استعادة الماضي	نسرين مغربي	٤١
هل سيُقبل المواطنون الفلسطينيون العرب في إسرائيل على التصويت؟	شبلي تلحمي	٤٧
خيارات الإقليم في مواجهة اليمين الأمريكي والإسرائيلي؟	عريب الرنتاوي	٥٠
عودٌ إلى جدار جابوتنسكي الحديدي	مايكل يونغ	٥٢
نحو فهم أفضل للسياسة الروسية الدولية وانعكاساتها على الشرق الأوسط	علي البغدادي	٥٥
مجلة الأحكام العدلية وازدواجية الشريعة والقانون	إبراهيم البيومي غانم	٦١

مصر تسابق الزمن لتمرير «مليونية العودة» بلا تصعيد

القدس العربي - ٢٠١٩/٣/٣٠

في مسعى لتمرير اليوم السبت بهدوء على حدود قطاع غزة، خلال فعاليات «مليونية الأرض والعودة» وضمان استمرار حالة الهدوء خلال الفترة المقبلة، واصل الوفد الأمني المصري الذي تنقل خلال اليومين الماضيين بين غزة وإسرائيل، لقاءاته واتصالاته الهادفة لتطبيق تفاهمات سابقة جرى التوافق عليها وتعمل على تخفيف أزمات غزة.

وقال إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي لحركة حماس، إنه يجري العمل مع مصر على حل الأزمة الإنسانية في القطاع. وأضاف في تصريح صحافي، أن حركته تعمل مع مصر وعبر الوفد الأمني الموجود في غزة على «حل الأزمة الإنسانية»، بشكل يضمن إنهاء معاناة السكان ويعزز كرامتهم، وذلك من خلال التوصل لـ «تفاهمات جدية تحترم من قبل العدو».

وأشار هنية في تصريح صحافي تلقت «القدس العربي» نسخة منه إلى أن هذه التفاهمات تشمل «وقف النار والعدوان»، وإدخال المساعدات الإنسانية وتنفيذ المشاريع، وفتح المعابر والصيد ومشاريع التشغيل ومعالجة القضايا المزمنة كالكهرباء وغيرها، للوصول إلى إنهاء حصار قطاع غزة وتجنيبه المزيد من المعاناة.

وقال هنية «إننا أمام مفترق طرق وفحص جاد لمواقف الاحتلال وردوده على مطالب شعبنا». وتابع «في ضوء ذلك سيتم تحديد المسار الذي ستكون الأوضاع عليه في الساعات القادمة وفي مليونية يوم الأرض»، مؤكدا على أن الأمور باتت «في الشوط الأخير»، وأن نتائجها ستكون «شديدة التأثير» في قرار الحركة والفصائل وتحديد الوجهة المقبلة، مع تأكيده على أن «كل الخيارات مطروحة».

وأشار إلى وجود تواصل مكثف مع قطر «في سياق الدور الأصيل الذي قامت به وما زالت لتخفيف الحصار وإعادة الإعمار»، لافتا إلى أن المسؤولين القطريين يواصلون جهودهم لتحقيق هذا الهدف من خلال اتصالاتهم ومتابعتهم مع الأطراف ذات الصلة ودعمهم المالي الكبير، لافتا إلى اتصالات أخرى حول الملف تجري مع الأمم المتحدة.

وأكد هنية أن المباحثات الجارية تركز أيضا على قضية الأسرى والتطورات الأخيرة في السجون، مضيفا «نحن مستعدون لكل السيناريوهات وكل البدائل ولن نتردد في اتخاذ القرار الذي يحقق مصالح شعبنا، ويستثمر التضحيات الجسام التي قدمها شبابنا في مسيرات العودة وكسر الحصار».

وأمس عقد الوفد الأمني المصري اجتماعا جديدا وموسعا مع جميع قيادات الفصائل، وأعضاء الهيئة العليا لمسيرات العودة، بعد أن اجتمع أول أمس الخميس من جديد بقيادة حركة حماس وعدد من الفصائل.

وبحث الوفد خلال لقاءاته في طرق «التطبيق العملي» لبنود تفاهمات المصالحة، التي تشمل تخفيف القيود والحصار المفروض على سكان القطاع، في الخطوة الأولى، مقابل وقف استخدام «الوسائل الخشنة» خلال فعاليات مسيرات العودة».

وبدا الوفد الأمني المصري الذي يقوده هذه المرة اللواء أحمد عبد الخالق، رئيس الملف الفلسطيني في جهاز المخابرات المصرية يسابق الزمن، من أجل إنجاز مهمته، حيث عاد مساء أول من أمس الخميس إلى قطاع غزة مجددا، بعد أن غادر القطاع ظهرا تجاه إسرائيل.

ما يدور في كواليس الاجتماعات يشير إلى وجود تقدم حصل في الوساطة المصرية، لكن لا يعرف بعد درجة هذا التقدم، ولا كيفية بدء تنفيذ تطبيق بنود التفاهمات، خاصة وأن قيادة الفصائل التي نقل إليها الوفد الأمني المصري مطالب إسرائيل، ونقل منها مطالبها إلى إسرائيل، تريد جداول ومواعيد محددة تشمل بدء المشاريع الإغاثية العاجلة لإنعاش قطاع غزة الذي يعاني من الفقر والبطالة بسبب الحصار والقيود الإسرائيلية.

وعلمت «القدس العربي» أن الفصائل الفلسطينية طالبت بأن تبدأ إسرائيل بتطبيق تفاهمات الهدوء، قبل موعد الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية يوم التاسع من ابريل/ نيسان المقبل.

وقد أكد ذلك أحد مسؤولي الفصائل التي التقت الوفد المصري، حيث قال لـ «القدس العربي»، إن بنود التفاهمات أقرت منذ العام الماضي، لكن إسرائيل ماطلت خلال تلك الفترة أكثر من مرة في التنفيذ، مشيرا إلى ان ما جرى تنفيذه من بنود، لا يخرج سكان قطاع غزة من أزماتهم الخانقة.

وأوضح أن قيادة الفصائل تحدثت بشكل واضح مع الوفد المصري حول الأمر، ودعت لأن تكون هناك في هذه المرة «ضمانات» حقيقية تلزم إسرائيل بالتنفيذ، لافتا إلى أنه في حال جرى التوصل لاتفاق حول تطبيق تلك التفاهمات، ستراقب الفصائل مدى التزام إسرائيل بها، من خلال إشراك الوسيط المصري، وسيكون لها الحق في العودة لاستخدام الوسائل الشعبية كافة التي تستخدمها في «مسيرات العودة» والتي سيتم تجميد العمل بها حال بدأ العمل في تطبيق التفاهمات.

يشار إلى أن الوفد الأمني المصري من المقرر أن يبقى في قطاع غزة خلال الأيام المقبلة، وهناك توقعات أن يشهد فعاليات «مليونية» اليوم السبت، في مسعى منه لمنع انزلاق الأمور إلى التصعيد من جديد، وهو أمر قد يؤدي إلى نشوب حرب رابعة، في ظل الاستعدادات العسكرية الإسرائيلية الكبيرة على حدود غزة.

المقاومة تعلن اتفاقاً على تنفيذ التفاهمات: التهدئة رهن التزام الاحتلال

الأخبار ـ ٢٠١٩/٣/٣٠

في محصلة مفاوضات ماراتونية اشتدّت فيها حدّة السباق بين التهدئة والتصعيد، وبدا خلالها الجانب المصري أكثر ميلاً لإسرائيل، أُعلن أمس عن التوصل إلى اتفاق تهدئة بين المقاومة والاحتلال، يظلّ نجاحه مرهوناً بالتزام تل أبيب بتطبيق التزاماتها. وفي انتظار ما ستحمله الساعات والأيام المقبلة، يمكن القول إن الفصائل نجحت نظرياً في الحصول على مطالبها، مستفيدة من الحاجة الملحّة للقيادة الإسرائيلية إلى تهدئة ولو مؤقتة.

بعد مفاوضات استمرت لأيام عدة، تنقّل خلالها الوفد الأمني المصري بين تل أبيب وقطاع غزة، أعلنت قيادة المقاومة، أمس، موافقتها على إبعاد المتظاهرين المشاركين في مسيرة «مليونية العودة» اليوم لـ ٣٠٠ متر عن

السياج الحدودي، ووقف «الأعمال الخشنة»، وذلك بعد قبول العدو تخفيف الحصار عن القطاع. وقال رئيس المكتب السياسي لـ«حركة المقاومة الإسلامية ـ حماس»، إسماعيل هنية، إن «الحركة تعمل بوساطة مصرية للتوصل إلى تفاهمات جدية لحل الأزمة الإنسانية في غزة»، موضحاً أن التفاهمات تشمل «وقف العدوان، إدخال المساعدات الإنسانية، تنفيذ المشاريع وفتح المعابر»، مضيفاً «(إننا) أمام فحص جاد لمواقف الاحتلال وردوده على مطالب الشعب، وفي ضوء ذلك سيتم تحديد المسار الذي ستكون الأوضاع عليه في الساعات القادمة». وأكد «(أننا) مستعدون لكل السيناريوات وكل البدائل، ولن نتردد في اتخاذ القرار الذي يحقق مصالح شعبنا»، في حين جزم الناطق باسم «سرايا القدس»، الجناح العسكري لـ«حركة الجهاد الإسلامي»، أبو حمزة، بأن «الشعب الفلسطيني اتخذ قراراً واضحاً بإنهاء الحصار الظالم على غزة، ولن تثنيه عن ذلك كل الإجراءات التي يقوم بها العدو»، محذراً من أن «الإيغال في الدم الفلسطيني وقتل المدنيين، لن يجلب له سوى الحرب».

من جهته، أعلن عضو المكتب السياسي لـ«حماس»، خليل الحية، أنه «مع بداية الأسبوع المقبل، سيتم وضع جداول زمنية لتطبيق التفاهمات مع الاحتلال برعاية مصرية». ووفقاً للمعلومات، فإن ما تم الاتفاق على تنفيذه هو تفاهمات ٢٠١٤ نفسها، إضافة إلى «وقف العدوان الإسرائيلي في السجون، ووقف الاعتداءات في الضفة الغربية». كذلك، وافق العدو على إدخال الأموال إلى قطاع غزة، وبناءً عليه «تدفع قطر مبلغ ٣٠ مليون دولار شهرياً، موزعة على العائلات الفقيرة، وبرامج تشغيل العمّال، وقطاع الصحة، وستدفع أيضاً ثمن السولار (لمحطة توليد الكهرباء في غزة) حتى نهاية ٢٠١٩، إضافة إلى دفع نفقات خط كهرباء ١٦١» الإسرائيلي لتزويد القطاع بـ ١٢٠ ميغاواط. كما أبلغ الوفد المصري، الجانب الفلسطيني، بموافقة إسرائيلية مبدئية على «إقامة منطقتين صناعيتين شرقي مدينة غزة، وغرب معبر بيت حانون (إيريز)» في شمال القطاع، و«إقامة مشفى لعلاج السرطان على نفقة بعض المؤسسات الدولية». وتقضي التفاهمات غير الرسمية، أيضاً، بإدخال إسرائيل ما بين «١١٠٠ و١٢٠٠ شاحنة بضائع يومياً لغزة، وتجهيز المعبر لتصدير ١٢٠ شاحنة من القطاع للخارج».

وعلى الرغم من أن الوسيط المصري كثّف من ضغطه على الفلسطينيين، وتجاوز دور الوساطة و«الحيادية»، في إشارة دالّة على حساسية المرحلة بالنسبة إلى إسرائيل، إلا أن الفصائل أظهرت تمسكاً بشروطها وسلّة مطالبها كاملة. ساعدتها على ذلك حقيقة أن تل أبيب، في هذه المرحلة، معنية بالتوصل إلى التهدئة أكثر مما كانت عليه في ما مضى، وخصوصاً مع الدعوة إلى تظاهرة مليونية (بمناسبة يوم الأرض والذكرى السنوية الأولى لمسيرات العودة) تخشى إسرائيل تبعاتها. إلا أن التهدئة المطلوبة إسرائيلياً تتجاوز «يوم الأرض» على أهميته، إلى تهدئة أطول وإن مؤقتة تمتدّ في حدّ أدنى إلى يوم الانتخابات، ما يتيح للقيادة السياسية تلبية جزء من المطالب الفلسطينية التي تقدّر أن تداعياتها السلبية محدودة على موقعها الانتخابي، بينما ترحّل المطالب الأخرى، الأكثر أهمية بالنسبة إلى الفلسطينيين، إلى مرحلة لاحقة تكون فيها متحررة من الضغوط.

ومع أن الثابت أن تل أبيب غير معنية بأي مواجهة مع قطاع غزة قبل موعد الانتخابات، إلا أن ذلك لا يمنع استمرار الاستعراض العسكري والسياسي، والذي واصلته المؤسسة العسكرية الإسرائيلية، أمس، ببثّ رسائل التهويل والتخويف باتجاه الجانب الفلسطيني، متحدثة عن استعدادها «غير المسبوق» على حدود قطاع غزة،

لمواجهة سيناريوات التصعيد المحتملة، ومن بينها الانزلاق نحو ساعات أو أيام قتالية، قال الإعلام العبري إن الاستخبارات العسكرية لا تستبعد إمكاناتها، ما لم يَجرِ التوصل إلى «تهدئة الانتخابات». أيضاً، أُشبعت وسائل الإعلام العبري بصور ومقاطع فيديو عن انتشار الوحدات والآليات على طول السياج الحدودي مع القطاع، توازياً مع تظهير الزيارة التفقدية لرئيس أركان الجيش الإسرائيلي، أفيف كوخافي، إلى فرقة غزة، حيث اجتمع بالقادة والجنود (موقع واللا) للاطلاع على آخر الاستعدادات بعدما استكملت الوحدات جاهزيتها.

مع ذلك، تفاقمت، أمس، شكوى مستوطني «غلاف غزة»، إلى الحدّ الذي لم يكن بالإمكان إخفاؤه إعلامياً، بعدما غادر عدد كبير منهم إلى وسط فلسطين المحتلة، هرباً من «يوم الأرض» وفعالياته. وهو ما يثبت أن ثقة المستوطنين بالقيادة السياسية تزعزعت بعد جولات قتالية وتوترات لم تأت بحلول وتهدئة، تماماً كما تزعزعت الثقة بالأداة الدفاعية الرئيسة للجيش الإسرائيلي ضدّ صواريخ غزة، أي «القبة الحديدية»، بعد إخفاقاتها المتكررة.

تفاصيل مقترحات الوفد الأمني المصري لـ"حماس"

القاهرة ـ العربي الجديد ـ ٢٠١٩/٣/٢٩

قالت مصادر مصرية مطلعة على ملف الوساطة بين الفصائل الفلسطينية في قطاع غزة وحكومة الاحتلال الإسرائيلي، إن الوفد الأمني، الذي يقوده اللواء أحمد عبد الخالق مسؤول ملف فلسطين في جهاز المخابرات العامة، شدد على قادة الفصائل الذين التقاهم في اجتماع مطوّل استمر حتى فجر اليوم الجمعة، بضرورة التزام أقصى درجات ضبط النفس، و"عدم الوقوع في أي أخطاء" خلال الساعات المقبلة، لتفويت الفرصة على أي محاولات من شأنها تأجيج معركة جديدة في القطاع، داعيا قادة الفصائل المسلحة إلى التأكيد على الأجنحة العسكرية بضرورة توخي الحذر.

وأضافت المصادر، التي تحدثت مع "العربي الجديد"، أن الوفد المصري دعا حركة "حماس" إلى ضرورة المراجعة الفنية لمنظومة الصواريخ الخاصة بها، مع تقديم توصية بإخراج الصواريخ من طراز جعبري (نسبة إلى رئيس أركان كتائب القسام أحمد الجعبري الذي اغتاله الاحتلال عام ٢٠١٢)، والتي تعد الأبعد مدى ضمن منظومة الحركة، من منظومتها في الوقت الراهن بسبب وجود خلل بها، يجعلها مرشحة دائما لإحداث أزمات في المنطقة كما حدث مؤخرا.

وأشارت المصادر إلى أن التوصية الأمنية من جانب الوفد جاءت بعد تعلل الحركة بحدوث أخطاء تسببت في إطلاق الصواريخ خلال إجراء عمليات صيانة لها.

وكشفت المصادر أن "حماس" أبدت مرونة مع بعض المقترحات المصرية، مشيرة إلى أنها وافقت على تهدئة مسيرات الذكرى السنوية لإطلاق مسيرة العودة، حيث تم التوافق على إبعاد المتظاهرين عن السياج الفاصل مع الأراضي المحتلة، والاتفاق على مسافة ٣٠٠ متر بعيداً عن السياج تجنبا لوقوع مصادمات.

من جهته، قال رئيس المكتب السياسي لحركة حماس إسماعيل هنية، إنه يجري العمل الآن "مع الإخوة في مصر، وعبْر الوفد المصري الموجود حاليا بغزة، على حل للأزمة الإنسانية في غزة بشكل يضمن إنهاء معاناة أهلنا وتعزيز كرامتهم في بلدهم، وذلك من خلال التوصل لتفاهمات جدية تُحترم من قبل العدو، خاصة ضرورة وقف النار والعدوان وإدخال المساعدات الإنسانية، وتنفيذ المشاريع وفتح المعابر والصيد ومشاريع التشغيل، ومعالجة القضايا المزمنة كالكهرباء وغيرها، وذلك على طريق إنهاء حصار قطاع غزة، وتجنيبه المزيد من المعاناة التي سببها الاحتلال والحصار والعدوان".

وأضاف هنية في بيان مكتوب: "سنواصل اليوم مباحثاتنا الماراثونية المستمرة منذ أمس الأول مع الإخوة المصريين، وبمشاركة الفصائل الوطنية، استكمالا لكل الحوارات السابقة من أجل تحقيق الهدف المنشود"، موضحا: "إننا أمام مفترق طرق وفحص جاد لمواقف الاحتلال وردوده على مطالب شعبنا، وفي ضوء ذلك سيتم تحديد المسار الذي ستكون الأوضاع عليه في الساعات القادمة وفي مليونية يوم الأرض غدا بإذن الله، خاصة أننا في الشوط الأخير الذي ستكون نتائجه شديدة التأثير في قرار الحركة والفصائل، وتحديد الوجهة القادمة وكل الخيارات مطروحة".

وتابع: "إننا في تواصل مكثف مع الإخوة في قطر الشقيقة في سياق الدور الأصيل الذي قامت به وما زالت لتخفيف الحصار وإعادة الإعمار، وهم بدورهم يواصلون جهودهم لتحقيق هذا الهدف من خلال اتصالاتهم ومتابعتهم مع الأطراف ذات الصلة ودعمهم المالي الكبير، فيما اتصالاتنا أيضا مع الأمم المتحدة مستمرة على قدم وساق لأهمية وشمولية دورها على هذا الصعيد".

وأكد هنية أن المباحثات الجارية تركز أيضاً على قضية الأسرى والتطورات الأخيرة في السجون، وخاصة ما جرى في سجن النقب من قمع وهجمة بربرية يتعرض لها الأسرى، مشيرا إلى أن قضية القدس وباب الرحمة حاضرة بقوة على طاولة التداول. وأضاف "نحن مستعدون لكل السيناريوهات وكل البدائل، ولن نتردد في اتخاذ القرار الذي يحقق مصالح شعبنا ويستثمر التضحيات الجسام التي قدمها شبابنا في مسيرات العودة وكسر الحصار".

وكانت مصادر مصرية قد كشفت لـ"العربي الجديد"، في وقت سابق، أن الجانب الإسرائيلي عرض وثيقة تتضمن مجموعة من التسهيلات التي من الممكن أن يقدمها على مراحل خلال الفترة الحالية، مقابل التزام الفصائل بوقف كافة أشكال التصعيد والمظاهرات.

وتضمنت تلك التسهيلات بحسب المصادر "زيادة عدد الشاحنات التي تدخل قطاع غزة عن طريق معبر كرم أبو سالم، وزيادة مشروع التشغيل المؤقت التابع للأمم المتحدة لـ٤٠ ألف شخص، وتوسيع مساحة الصيد قبالة شواطئ غزة لتصل إلى ١٢ ميلا، وتطوير خطوط الكهرباء من إسرائيل إلى قطاع غزة، وتسهيلات في التصدير والاستيراد، والمصادقة على إدخال جزء من المواد التي كانت تعتبر مزدوجة الاستعمال ويمنع إدخالها في السابق".

كما تشمل فتح المنطقة الصناعية في إيريز، والسماح بإدخال أموال المنحة القطرية لغزة دون عرقلة وفي مواعيد محددة وواضحة.

وتابعت المصادر أنه في مقابل ذلك، أرفق الجانب الإسرائيلي حزمة مطالب للتسهيلات التي طرحها للوسيط المصري، تضمنت وقفَ المواجهات الليلية، ووقف المسير البحري في شمالي القطاع قبالة "زيكيم" بشكل كامل، والتعهد بألا تكون مليونية العودة يوم السبت، في ذكرى يوم الأرض وذكرى مرور عام على مسيرات العودة، عنيفة.

قيادتا حماس والجهاد: أي عدوان يستهدف مليونية الأرض سيلقى ردًا

الرسالة نت - ٢٠١٩/٣/٣٠

أكدت قيادة حركتا حماس والجهاد الإسلامي أن أي عدوان إسرائيلي يستهدف مليونية الأرض والعودة والتي من المقرر أن تنطلق فعالياتها ظهر السبت، سيلقى ردًا يتناسب مع حجم العدوان.

وشدد الطرفان خلال اجتماع عقد بينهما في بيروت الجمعة، على وجوب تنسيق الخطوات الواجب اتخاذها بمواجهة أي عدوان على مسيرات العودة شرقي قطاع غزة، خاصة التي تجري اليوم بمناسبة ذكرى يوم الأرض.

وأعرب المجتمعون عن تقديرهم لـ"صمود أبناء شعبنا في مواجهة الاحتلال، ووجهوا التحية للأسرى البواسل الذين يتحدون الجلاد بقوة وصلابة".

واستعرض اللقاء العلاقات الثنائية بين الحركتين وسُبل تعزيزها، إضافةً إلى التحديات التي تواجه الشعب الفلسطيني في هذه المرحلة، وجرى تقييم نتائج الجهود المبذولة في سبيل إنهاء الحصار عن غزة.

وأكد المجتمعون على وحدة الشعب الفلسطيني التي تتجسد اليوم في مسيرات العودة وذكرى يوم الأرض.

ومن المقرر أن يشارك عشرات الآلاف من أبناء شعبنا الفلسطيني في الوطن ومواقع اللجوء في مسيرات العودة الكبرى، في مناطق تواجدكم كافة، والتي ستنطلق اليوم بالتزامن مع الذكرى الـ٤٣ لإحياء يوم الأرض.

عام على مسيرة "العودة" بغزة.. إنجازات وإخفاقات (تحليل)

الأناضول - ٢٠١٩/٣/٢٩

محللون سياسيون فلسطينيون قالوا في حوارات منفصلة إن أبرز إنجازات المسيرة:

- إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الدولية.
- إدانة مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة إسرائيل لارتكابها جرائم حرب بحق المتظاهرين.
- ترسيخ ثقافة المقاومة الشعبية لدى الفلسطينيين في غزة.
- محاولات لإدخال تسهيلات معيشية للقطاع في إطار تفاهمات تهدئة بوساطة إقليمية ودولية.

كما اتفق المحللون بوجود إخفاقات للمسيرة أبرزها:

– حجم الخسائر البشرية الكبير جرّاء الاعتداء الإسرائيلي على المسيرة.

– تأثير الانقسام الفلسطيني السياسي الداخلي عليها ما أثر على زخمها.

بعد عام على انطلاق مسيرة العودة وكسر الحصار قرب السياج الأمني الفاصل بين شرقي قطاع غزة وإسرائيل، يرى محللون سياسيون أن الإنجازات التي حققتها المسيرة "محدودة"، لم تلبِّ حاجة الفلسطينيين بعد، لكن يمكن البناء عليها.

وقال المحللون، في حوارات منفصلة لوكالة "الأناضول"، إن أهم تلك الإنجازات على المستوى المحلي، يتمثل في نجاحها بترسيخ ثقافة المقاومة الشعبية لدى الفلسطينيين، وتحقيق بعض التسهيلات المعيشية للقطاع على مستوى إعادة فكفكة الحصار ضمن تفاهمات "التهدئة".

وأما على المستوى الدولي، فقد أعادت المسيرة القضية الفلسطينية إلى الواجهة العالمية، ونجحت في إدانة إسرائيل.

وفي ٢٢ مارس الجاري، تبنى مجلس حقوق الإنسان الأممي قرارا يدين الجيش الإسرائيلي بارتكاب جرائم ترتقي لـ"جرائم حرب" بحق المتظاهرين الفلسطينيين على حدود قطاع غزة، ويدعو لتعزيز وجود الأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وما أُخذ على المسيرة، هو ارتفاع عدد ضحايا الاعتداءات الإسرائيلية بشكل كبير سواء من الشهداء أو الإصابات، ما يتطلب إعادة تقييم لعمل المسيرة من أجل الحرص على تقليل أعداد الضحايا، بحسب المحللين.

كما فشلت المسيرة في تجاوز حالة الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي، والذي أثّر عليها وعلى حالة الزخم الشعبي بشكل كبير.

الإنجازات

مصطفى إبراهيم، الكاتب والمحلل السياسي، يرى أن مسيرة العودة حققت عدة إنجازات على المستويين المحلي والدولي.

على المستوى المحلي، فقد أعاد الفلسطينيون ما يسمى بالمقاومة السلمية على جدول أعمالهم، خاصة في قطاع غزة بعد أن أخذت المقاومة فيها طابعا مسلّحاً، وتم تحييد قطاعات كبيرة من الفلسطينيين من المقاومة بشكل عام؛ إذ أن المقاومة السلمية تطال أعدادا كبيرة منهم، بحسب إبراهيم.

وتابع: "هذه الثقافة لم نرَها بغزة خلال السنوات الماضية، وهي شكل جديد من المقاومة".

كما نجح الفلسطينيون، خلال مسيرة العودة، على التوحّد ضمن قرار واحد، حيث شاركت جميع الفصائل بما فيها حركة "فتح" (انسحبت لاحقا بسبب تداعيات الانقسام)، في فعاليات هذه المسيرة، كما قال.

وساهمت المسيرات أيضا في "إعطاء المقاومة زخما شعبيا وجماهيريا كبيرا في صفوف الفلسطينيين".

إلى جانب ذلك، نجحت المسيرة في الحصول على تسهيلات معيشية (محدودة) على مستوى إعادة فكفكة الحصار ضمن تفاهمات التهدئة.

وأكد على أن تلك الإنجازات ورغم محدوديتها يمكن "البناء عليها" على طريق تحقيق الإنجازات.

وتقود مصر وقطر والأمم المتحدة، مشاورات منذ عدة أشهر، للتوصل إلى تهدئة بين الفصائل الفلسطينية بغزة وإسرائيل، تستند على تخفيف الحصار المفروض على القطاع، مقابل وقف الاحتجاجات التي ينظمها الفلسطينيون قرب السياج الفاصل.

وعلى المستوى الدولي، أعادت مسيرات العودة القضية الفلسطينية إلى الواجهة الدولية؛ ما ساهم في تغيير جوهري لنظرة المجتمع الدولي لما يحدث بغزة.

وأضاف قائلاً: "شكلت المسيرات دفعة كبيرة للقضية الفلسطينية، حيث ساهمت في فضح الجرائم الإسرائيلية".

وفي ذلك الصدد، أدان مجلس حقوق الإنسان إسرائيل على ارتكابها جرائم حرب.

يتفق معه، طلال عوكل، الكاتب والمحلل السياسي، قائلاً:" إن الهدف المباشر والتكتيكي من المسيرات هو كسر الحصار عن غزة، لكن هذا الهدف لا زال معلقا حتى الآن، رغم التسهيلات المحدودة المقدّمة".

وتابع في حديثه للأناضول موضحا: "الهدف معلق لأن إسرائيل لا زالت حتى اللحظة تتهرب من استحقاقات تفاهمات التهدئة التي ترعاها مصر والأمم المتحدة، والتي يترتب عليها تخفيف الحصار عن غزة".

ويستبعد عوكل أن تنجح مسيرة العودة وحدها في تحقيق هدف كسر الحصار عن غزة، إذ يتطلب ذلك عملا سياسيا مرافقا لها.

ويرجح عوكل غياب القرار الإسرائيلي حول ملف التهدئة خلال الشهور القليلة القادمة، بسبب انشغال الداخل الإسرائيلي بالانتخابات وتشكيل الحكومة الجديدة.

وقدّمت مسيرة العودة، بحسب عوكل، نموذجا للعالم أن سكان قطاع غزة يستطيعون إدارة النضال السلمي الشعبي الهادف، وليس فقط يجيدون إطلاق الصواريخ والمقاومة المسلّحة.

تثبيت حق العودة

مصطفى الصواف، محلل سياسي، يرى أن مسيرة العودة "شكّلت عملا إبداعيا في وقت كاد فيه العالم أن ينسى القضية الفلسطينية".

وأوضح الصواف أن المسيرة نجحت في "تثبيت حق الشعب الفلسطيني في العودة للأرض التي هُجّر منها أجداده عام ١٩٤٨".

كما وحّدت المسيرات "القوى والفصائل الفلسطينية على منهج واحد، وكان من نتائجها غرفة العمليات المشتركة".

ويعتقد الصواف أن المشرفين على مسيرة العودة أعادوا تقييم عمل تلك المسيرات والأدوات التي استخدمت خلالها، ووضعوا معالم جديدة للمرحلة القادمة.

ويرى أن "عملية التقييم لا بد وأن تجري بين الفينة والأخرى؛ من أجل الحفاظ على استمرارية المقاومة الشعبية وضمان حضورها بقوة".

وأشار إلى أن الفترة الأخيرة، شهدت إعادة تقييم حيث تم إدخال أدوات جديدة للمسيرة كـ"الإرباك الليلي والبالونات المتفجرة".

ويرجح الصواف أن يحمل العام الثاني من المسيرات "تفكيرا آخر وطريقة أخرى للتعامل مع الاحتلال".

ضغط على إسرائيل

وتحاول مسيرة العودة، بحسب الصواف، الوصول إلى الأهداف التي حددها القائمون عليها؛ حيث وضعت المسيرة منذ انطلاقتها هدفيْن رئيسيين الأول، تكتيكي يتمثل بكسر الحصار الإسرائيلي عن قطاع غزة، والآخر استراتيجي ويتمثل بحق العودة.

وبدأ القائمون على المسيرة، حسب الصواف، بخطوات نحو تحقيق الهدف التكتيكي، لكن ما أعاق الوصول إليه حتى اليوم هو "مكر العدو وضعف الوسطاء".

وتابع:" الاحتلال إذا تم الاقتراب من قواعد تفاهمات التهدئة بغزة بدأ يماطل ولا يستجيب".

لكن الصواف يرى أن الاحتلال الإسرائيلي لا يستجيب للمطالب الفلسطينية إلا تحت الضغط والقوة، ما دفع المشرفون على المسيرات بابتكار "الإرباك الليلي" ليكون واحدا من تلك الضغوط.

الإخفاقات

أجمع المحللون الثلاثة على أن مسيرة العودة شابها بعض الإخفاقات، ما أثر سلبيا عليها.

وقالوا إن أبرز تلك الإخفاقات تمثّلت في حجم الخسائر البشرية الكبير، سواء من شهداء أو إصابات، إذ كان بالإمكان تقليصها إلى حد كبير.

وذكروا أن المشرفين على المسيرات كان من المفترض أن يجروا حملة لـ"توعية الجمهور وتقديم الإرشادات إليه"، من أجل التقليل من حجم الخسائر البشرية.

كما أخفقت المسيرات، حسب المحللين، في تجاوز حالة الانقسام الفلسطيني السياسي الداخلي، والتي انعكست عليها بشكل سلبي وأثرت على قوتها وزخمها الشعبي.

وانطلقت مسيرة العودة وكسر الحصار في ٣٠ مارس / آذار ٢٠١٨، حيث يشارك فلسطينيون، مساء كل جمعة، في الفعاليات السلمية للمسيرة التي تُنظم قرب السياج الفاصل بين شرقي غزة وإسرائيل.

ويطالب المشاركون في المسيرة الأسبوعية، بعودة اللاجئين إلى مدنهم وقراهم، ورفع الحصار عن القطاع.

فيما يقمع الجيش الإسرائيلي تلك المسيرات السلمية بعنف، ما أسفر عن استشهاد عشرات الفلسطينيين وإصابة الآلاف بجروح مختلفة.

تقرير يرصد قطيعة بين "حماس والدوحة".. وخارجية قطر: أمريكا دفعتنا للاتصال معها!

أمد . ٢٠١٩/٣/٢٩

كشفت المتحدثة باسم وزارة الخارجية القطرية لولوة الخاطر، حقيقة دعم بلادها لجماعة "الإخوان المسلمين"، بالإضافة إلى علاقات الدوحة مع حركة "حماس".

ونفت المتحدثة باسم الخارجية القطرية لولوة الخاطر، في مقابلة لموقع "المونتور"، ومقره في واشنطن، دعم بلادها لجماعة "الإخوان المسلمين"، مشيرة إلى أن الولايات المتحدة هي من دفعت الدوحة إلى إقامة علاقات مع حركة "حماس".

وبشأن العلاقات بين الدوحة وحماس، لفتت المتحدثة باسم الخارجية القطرية، إلى "أنه لم يكن هناك أي اتصالات تقريبا بينهما حتى تلقت قطر طلبا بهذا الخصوص من إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق جورج بوش الابن للتوسط في النزاع".

وردا على سؤال بشأن رؤية قطر لمستقبل الحركات الإسلامية في المنطقة، قالت الخاطر، إن "بداية الربيع العربي شهدت تعزيزا لمواقف الأحزاب الإسلامية"، وتابعت: "حسب رأي الشخصي، لو كانت هناك عملية ديمقراطية لفقدوا شعبيتهم، ولكان ذلك أمرا طبيعيا".

وقالت الخاطر، ردا على سؤال بشأن موضوع العلاقات بين قطر وجماعة الإخوان، المحظورة في مصر وحركة حماس والجماعات المرتبطة بهما في المنطقة: "لا ندعم بالتأكيد الإخوان المسلمين. وأجرينا مشاورات حيث أطلعت زملائي (الأمريكان) على تاريخ العلاقات بين قطر ومصر وتونس مثلا. الدعم القطري لتونس ومصر لم يتوقف وكان مستمرا قبل فترة حكم الإخوان وخلال عهد مرسي، وخلال حكم حركة "النهضة" في تونس وخارجها".

وأشارت الدبلوماسية القطرية إلى أن أكبر استثمار قطري في تونس تم خلال عهد الحكومة الحالية ذات التوجهات العلمانية والتي تقودها حركة "نداء تونس". وذكرت أن كل ذلك يؤكد دعم قطر لهاتين الدولتين بصرف النظر عمن يحكمهما، وتابعت بشأن موقف الدوحة تجاه الإخوان: "لا نعارضهم لكننا لا ندعمهم".

وأشارت الخاطر إلى أن "الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجميع الدول العربية باستثناء السعودية والإمارات ومصر لا تصنف الإخوان تنظيما إرهابيا".

وفي تقرير منفصل خلال الأسبوع المنصرم قرأت أوساط يهودية أمريكية في خطوة قطر الأخيرة، التوقف عن تمويل حركة حماس من خلال القنوات الإسرائيلية، وتحويل المساعدات إلى غزة عبر مؤسسات الأمم المتحدة، بأنها نقلة نوعية وصفتها بأنها "كسر للثقة بين حماس والدوحة".

وكتب "جاك روزن"، في صحيفة جيروزاليم بوست الإسرائيلية ، وهو رئيس التجمع اليهودي الأمريكي ورئيس مجلس يهود العالم، سجّلت الصحيفة تصريحات السفير القطري في غزة، محمد العمادي، بأن بلاده ستتوقف بعد شهر أبريل/ نيسان القادم عن دفع المخصصات الشهرية لحماس؛ لأنها "تتعنت في تنفيذ مشاريع خاصة بالقطاع، من بينها محطة طاقة تستورد الكهرباء من إسرائيل".

ونقل التقرير تقديرات إسرائيلية نشرتها صحيفة "هآرتس"، بأن الأموال التي دفعتها قطر ما بين عامي ٢٠١٢ – ٢٠١٨، "تصرفت بها حماس خلافًا لما هو متفق عليه".

كما نقل التقرير المعنون بـ "القطيعة بين قطر وحماس.. تغيّر المشهد السياسي في الشرق الأوسط"، التزام الدوحة بعد الآن، بـ"توجيه الأموال إلى غزة من خلال مؤسسات الأمم المتحدة"، بعد أن كانت تحصرها بحماس من خلال القنوات الإسرائيلية.

وأشار التقرير، إلى "تراجع كبير في شعبية حماس بين أهالي غزة"، بحسب ما أظهرته استطلاعات رأي أخيرة.

يشار إلى أن علاقة قطر مع حماس المسجّلة في العديد من المراجع الدولية ضمن قوائم الإرهاب، تندرج في السياسات الإقليمية ضمن "محور الرعاية" التي توليها الدوحة للإخوان المسلمين، وتتشارك فيها مع تركيا لخدمة التطرف والإرهاب.

توافق روسي ـ تركي حول إدلب والحل السياسي وتباينات حول شرق الفرات

الحياة ـ ٢٠١٩/٣/٣٠

بعد تأجيلين متتاليين، وقبل عشرة ايام على قمة بين الرئيسين الروسي فلاديمير بوتين والتركي رجب طيب أردوغان، سعى وزيرا خارجية البلدين سيرغي لافروف ومولود جاويش أوغلو إلى تقريب وجهات النظر في ما يخص الأزمة السورية. وكشف المؤتمر الصحافي المشترك للوزيرين في أنطاليا عن توافق الطرفين على وحدة الأراضي السورية، والتمسك بمسار آستانة مع إيران، والتنديد باعتراف الرئيس الأميركي دونالد ترامب بسيادة إسرائيل على الجولان السوري المحتل. وفي المقابل ظهر اختلاف حول منبج وشرق الفرات.

ومع إشارته إلى صعوبة الأوضاع في إدلب أكد لافروف حصول تقدم في تنفيذ اتفاق سوتشي حول إدلب والذي توصل إليها رئيسا البلدين في أيلول (سبتمبر) ٢٠١٨، وفيما شدد الوزير الروسي على ضرورة عودة منطقة شرق الفرات وشمال سورية كاملة للنظام، قال جاويش أوغلو إن أنقرة تواصل بحث المنطقة الآمنة مع واشنطن وتنسق مع روسيا.

ومع تزايد خروقات الهدنة في إدلب، أكد لافروف التزام موسكو باتفاقها مع أنقرة حول إدلب، مشيراً إلى أن "هناك تواصلاً مستمراً بين العسكريين (الروس والأتراك)، الذين يلعبون دوراً حاسماً في تنفيذ المذكرة الخاصة بإدلب، وأنا على ثقة، رغم الوضع الصعب الذي تشهده تلك المنطقة، أننا سنتقدم خطوة خطوة، بل لقد بدأنا نتقدم نحو تحقيق الهدف الذي حدده الرئيسان (الروسي والتركي)، وهذا يشمل إقامة ثلاث مناطق لتسيير دوريات كخطوة أولى". وشدد الوزير الروسي على "ضرورة العمل على وقف الاستفزازات والهجمات التي تنفذها الجماعات الإرهابية انطلاقاً من مناطق سيطرتها في المحافظة". وفي خصوص التسوية السياسية قال لافروف: "اتفقنا على الإسراع في تشكيل اللجنة الدستورية بالتعاون مع زملائنا من الأمم المتحدة، وبالطبع بالاتصالات مع الحكومة السورية والمعارضة"، معرباً عن ثقته أن "تشكيل اللجنة الدستورية سيساعد على بدء عملية جنيف، التي كثيراً ما يتحدث عنها زملاؤنا الغربيون وغيرهم".

وشدد جاويش أوغلو على أهمية استمرار موسكو وأنقرة في العمل المشترك لتسوية الوضع في إدلب، الذي يعدّ "مسؤولية مشتركة" للطرفين، لافتاً إلى زيادة عدد الاعتداءات وحالات إطلاق النار في إدلب، ما ينعكس سلباً على حياة المواطنين هناك.

وأجمع الوزيران على أن صيغة آستانة بمشاركة إيران تبقى الآلية الوحيدة الفعالة "رغم محاولات لعرقلتها"، والتي لا يمكن تحقيق التسوية في سورية من دونها.

وجدد لافروف تنديد موسكو بقرار ترامب الاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، وزاد: "أشعر بأن هذا دليل متعمد على عدم المساءلة. وهو إلى جانب التهديدات والإنذارات والعقوبات، يشكل عموماً جميع الأدوات التي تستخدمها الولايات المتحدة في السياسة الخارجية هذا أمر محزن". من جانبه أكد جاويش أوغلو أن بلاده تدعم وحدة الأراضي السورية بما فيها الجولان رغم الخلافات مع النظام.

تباينات حول شمال سورية وشرق الفرات

وفي مقابل التوافق على الحال السياسي، والتمسك بمسار آستانة، والمضي في تنفيذ اتفاق سوتشي حول إدلب، برزت تباينات في موضوع شرق الفرات وشمال سورية. فمن جانبه قال جاويش أوغلو إنه "طالما أن تنظيمي حزب العمال الكردستاني ووحدات حماية الشعب ينشطان في هذه المنطقة، فإنه لا يمكننا الحديث عن إرساء الأمن في روسيا وتركيا والدول المجاورة وخصوصاً سورية"، وزاد أن وحدة سورية مهددة لأن هدف التنظيمين تقسيمها.

وذكر الوزير التركي أن أنقرة "تواصل محادثاتها مع الولايات المتحدة حول إقامة منطقة آمنة شمال سورية، بالتوازي مع التنسيق مع الشركاء الروس"، كاشفاً أن جزءاً من محادثاته مع نظيره الروسي كانت حول المنطقة الآمنة على الحدود مع سورية. ومع إشارته إلى أنه "بعد قرار الانسحاب الأميركي من سورية، نرى أن الولايات المتحدة لا تمتلك استراتيجية أو خطة عمل (بالمنطقة)، ما عدا التصريحات المتضاربة الصادرة عنها"، قال جاويش أوغلو إن "ما يهمنا هو عدم استغلال التنظيمات الإرهابية الفراغ الذي سيتشكل بعد الانسحاب، لأن هذا يشكل أهمية بالنسبة الى أمن بلادنا وسورية معاً". وخلص إلى أن إعلان منطقة آمنة في الشمال السوري مسألة مهمة لضمان الأمن القومي التركي و "وضع حد للفوضى والتوتر" هناك.

أما لافروف فأشار إلى أن "روسيا وتركيا تتبنيّان موقفاً مشتركاً من قضية شرق الفرات "ينطلق من ضرورة الحل على أساس احترام السيادة السورية والمحافظة على وحدة الأراضي السورية مع مراعاة مصالح تركيا الأمنية في شكل كامل"، لافتاً إلى أن موضوع شرق الفرات يبحث على مستوى وزارتي الخارجية والدفاع وأجهزة الاستخبارات في البلدين. وشدد الوزير الروسي على ضرورة خروج الولايات المتحدة بالفعل من شرق الفرات، وزاد "كما يجب العودة إلى الوضع الذي تبلور هناك عبر التاريخ وظل قائماً حتى لحظة دخول الأميركيين الأراضي السورية. وأعني بذلك استرجاع العشائر العربية للأراضي التي كانت تقطنها على مدى قرون من التاريخ تحقيقا للأهداف التي نص عليها قرار مجلس الأمن الدولي ٢٢٥٤". وعاود لافروف التأكيد على أن "اتفاق أضنة بين تركيا وسورية يعدّ أساساً جيداً من أجل تأمين الحدود في المنطقة".

تحذير من عودة "دواعش" إلى آسيا الوسطى

وبعد أيام من إعلان هزيمة "داعش" شرق الفرات حذرت روسيا من نية آلاف المقاتلين السابقين في صفوف التنظيم الإرهابي في سورية والعراق إلى بلدان آسيا الوسطى، بعد تقوية وجود "داعش" في شمال أفغانستان.

وفي مؤتمر دولي نظم في موسكو بعنوان حول أولويات التعاون الدولي لمحاربة الإرهاب والتطرف، وقال رئيس دائرة مكافحة التطرف في وزارة الخارجية الروسية أوليغ إيلينيخ إن "وجود مقاتلي تنظيم داعش يتعزز في المناطق الشمالية في افغانستان المحاذية لبلدان رابطة الدول المستقلة وآسيا الوسطى"، محذراً من أن "هذه العملية تضعنا أمام خطر كبير وهو أن ألافاً من عناصر داعش الذين قاتلوا في سورية والعراق يخططون من دون أدنى شك للعودة إلى بلدانهم الأصلية".

تحليل: هل من جديد في الغارات الاسرائيلية؟

لندن: إبراهيم حميدي . الشرق الأوسط . ٢٠١٩/٣/٢٩

بالتزامن مع انعقاد اجتماع في مجلس الأمن لبحث قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على الجولان الذي قوبل برفض عربي واوروبي، أعلنت دمشق تصدي الدفاعات الجوية السورية لـ«عدوان جوي إسرائيلي» شمال شرقي حلب، في وقت أعلن فيه «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن القصف استهدف «مخزناً للسلاح تابعاً لإيران» ما أسفر عن مقتل موالين لطهران، وحرائق، وانقطاع الكهرباء عن ثاني أكبر مدينة سورية.

هذه الغارات لم تكن الأولى خلال السنوات الأخيرة، إذ حصلت آخرها في ٢١ يناير (كانون الثاني) عندما أعلنت تل أبيب توجيه ضربات «طالت مخازن ومراكز استخبارات وتدريب تابعة لـ«فيلق القدس» الإيراني، بقيادة قاسم سليماني، إضافة إلى مخازن ذخيرة وموقع في مطار دمشق الدولي.

لكن غارات مساء أول من أمس، اكتسبت أبعاداً جديدة، هي:

١- جاءت بعد أيام من إعلان ترمب السيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، الأمر الذي قوبل برفض عربي وأوروبي وأممي. وبررت واشنطن قرارها بزيادة النفوذ الإيراني قرب الجولان وفي سوريا. ونص قرار ترمب: «لا تزال الأعمال العدوانية التي تقوم بها إيران والجماعات الإرهابية، بما في ذلك (حزب الله)، في جنوب سوريا، تسمح لمرتفعات الجولان بأن تكون أرضاً محتملة لإطلاق الهجمات على إسرائيل. وإن أي اتفاق سلام ممكن في المستقبل في المنطقة لا بدّ أن يراعي حاجة إسرائيل لحماية نفسها من سوريا والتهديدات الإقليمية الأخرى. بناءً على هذه الظروف الفريدة، من المناسب الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان». وقوبل بيان ترمب ببيانات من معظم الدول العربية والدول الأوروبية في مجلس الأمن؛ لأنه خرق مبدأ أساسياً في ميثاق الأمم المتحدة، نص على «عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة»، إضافة إلى خرقه لمبدأ «الأرض مقابل السلام»، جوهر عملية السلام التي رعتها إدارات أميركية سابقة.

٢- جاءت الغارات بعد زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى إيران في ٢٥ فبراير (شباط) الماضي، كانت العلنية الأولى منذ ثماني سنوات، وذلك بهدف تنسيق المواقف ضد الوجود الأميركي والغارات الإسرائيلية، وسط صمت روسي، إذ استبقت لقاء الأسد والمرشد الإيراني علي خامنئي، زيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو إلى موسكو بعد يومين.

٣- بعد زيارة نتنياهو إلى موسكو في ٢٧ فبراير الماضي، في أول زيارة له منذ التوتر الروسي - الإسرائيلي على خلفية إسقاط طائرة روسية في سبتمبر (أيلول). وطلب نتنياهو من موسكو التحكم في منظومة الصواريخ «إس - ٣٠٠» إضافة إلى تشغيل «منع الصدام» القائم بين تل أبيب وقاعدة حميميم. وحذر نتنياهو وقتذاك إيران وسليماني من هجمات إضافية في سوريا.

٤- بعد أسبوع من استضافة دمشق لاجتماع رؤساء الأركان: السوري والعراقي والإيراني، لبحث خطة عمل مشترك ضد الوجود الأميركي شرق سوريا، وفتح الحدود مع العراق، أحد المعابر الرئيسية من طهران إلى دمشق وبيروت.

٥- بعد وصول وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو إلى دمشق ولقائه الأسد، وبقائه في العاصمة السورية ليومين، للخوض في تفاصيل عسكرية، تركز على ضرورة توخي الحكومة السورية «الواقعية» في مقاربة ملفي شرق الفرات وإدلب. زيارة شويغو جاءت أيضاً بعد محادثات نتنياهو والرئيس فلاديمير بوتين.

٦- حصلت في عمق الأراضي السورية، ذلك أن حملات القصف السابقة كانت تستهدف مناطق في دمشق ووسط سوريا وغربها. حصلت غارة واحدة على موقع إيراني في ريف دير الزور، شمال شرقي البلاد.

٧- بعد تردد أنباء عن نقل مقر قيادة القوات الإيرانية من قرب دمشق إلى شمال سوريا، إثر انسحاب تنظيمات تابعة لإيران من ريفي درعا والقنيطرة، بناء على طلب روسيا.

٨- تزامنت مع معلومات حول زيادة النفوذ الإيراني في شمال سوريا وشمالها الشرقي؛ خصوصاً في ريف دير الزور وفي الجنوب السوري، وتجنيد شباب سوريين في تنظيمات تابعة لإيران.

٩- تزامنت مع حديث عن توتر روسي - إيراني ميداني واقتصادي، وقيام تنظيم موالٍ لروسيا بالهجوم على موقع تابع لدمشق في درعا.

١٠- انتهاء «داعش» جغرافياً شرق سوريا، وإعلان واشنطن إبقاء ٤٠٠ جندي في قاعدة التنف وشرق الفرات لمنع عودة «داعش»، وملاحقة خلاياه، وضبط نفوذ إيران.

القمة العربية تؤكد عروبة القدس والجولان وبطلان قرارات ترامب الأحادية

الأهرام - ٢٠١٩/٣/٣٠

علمت مندوبة «الأهرام» ان مشروعات القرارات المرفوعة للقادة العرب تؤكد مركزية قضية فلسطين بالنسبة للأمة العربية جمعاء، وعلى الهوية العربية للقدس الشرقية المحتلة، عاصمة دولة فلسطين، وعلى بطلان وعدم شرعية

القرار الأمريكى بشأن الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، مع الرفض القاطع لكل الخطوات الإسرائيلية أحادية الجانب التى تهدف إلى تغيير الحقائق على الأرض وتقويض حل الدولتين، وتطالب المجتمع الدولى بتنفيذ قرارات الشرعية الدولية وآخرها قرار مجلس الأمن رقم ٣٣ ٢٣٣٤عام ٢٠١٦ م الذى يدين الاستيطان ومصادرة الأراضي، كما تؤكد رفضنا لجميع الخطوات والإجراءات الأحادية التى تتخذها إسرائيل، بصفتها القوة القائمة بالاحتلال، لتغيير الوضع القانونى والتاريخى القائم، والوضع الديموغرافى والطابع الروحى والتاريخى فى القدس الشرقية، خصوصا فى المقدسات الإسلامية والمسيحية فى المدينة المقدسة.

وتؤكد مشروعات القرارات أن الإعلان الامريكى الذى صدر بالاعتراف بسيادة إسرائيل على الجولان، يعتبر إعلانا باطلا شكلا وموضوعا، ويعكس حالة من الخروج على القانون الدولي.. مؤكدين أن الجولان أرض سورية محتلة.

كما تؤكد مشروعات القرارات رفض التدخلات الايرانية فى الشئون الداخلية للدول العربية وادانة المحاولات العدوانية الرامية إلى زعزعة الأمن وما تقوم به من تأجيج مذهبى وطائفى فى الدول العربية بما فى ذلك دعمها وتسليحها للميليشيات الإرهابية فى عدد من الدول العربية لما تمثله من انتهاك لمبادئ حسن الجوار ولقواعد العلاقات الدولية ولمبادئ القانون الدولى ولميثاق منظمة الأمم المتحدة، وتطالب إيران بسحب ميليشياتها وعناصرها المسلحة التابعة لها من كافة الدول العربية.

وتشدد مشروعات القرارات على ضرورة إيجاد حل سياسى ينهى الأزمة السورية، بما يحقق طموحات الشعب السورى الذى يئن تحت وطأة العدوان، وبما يحفظ وحدة سوريا، ويحمى سيادتها واستقلالها، وينهى وجود جميع القوات الخارجية والجماعات الإرهابية الطائفية فيها، استنادا إلى مخرجات »جنيف١« وبيانات مجموعة الدعم الدولية لسوريا، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وبخاصة القرار رقم ٢٢٥٤، فلا سبيل لوقف نزيف الدم إلا بالتوصل إلى تسوية سلمية، تحقق انتقالا حقيقياً إلى واقع سياسى تصوغه وتتوافق عليه كافة مكونات الشعب السوري، وتاكيد التضامن مع لبنان وحرصهم على استقراره وسلامة أراضيه بوجه الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة لسيادته، كما يعرب القادة عن دعمهم للبنان فى تحمله للأعباء المترتبة على ازمة النزوح السوري.

تظاهرة كبرى في العاصمة الجزائرية ورئيس جزائري سابق يحيي المتظاهرين.. والتلفزيون الرسمي يبث مباشرة المظاهرات في خطوة غير مسبوقة.. واتحاد المحامين يدعو لتشكيل مجلس رئاسي انتقالي

فرانس برس . ٢٠١٩/٣/٣٠

خرج الرئيس الجزائري السابق، اليامين زروال، الجمعة، لتحية المتظاهرين وسط مدينة باتنة (شرق)، ملازما الصمت حيال دعوات لتوليه زمام المرحلة الانتقالية.

وأظهرت فيديوهات نشرت على منصات التواصل الاجتماعي، وبثت عبر إعلام محلي، زروال (حكم من ١٩٩٥ إلى ١٩٩٩)، وهو يحيي المتظاهرين أمام منزله العائلي بباتنة.

وأظهر مقطع فيديو الرئيس الجزائري السابق، يبتسم ويحيي المتظاهرين، الذين ردوا بدورهم بترديد شعار "جيش شعب معاك يا زروال".

ومنذ أسابيع، تتوالى دعوات من نشطاء وحتى سياسيين، لتولي زروال، زمام المرحلة الانتقالية بعد رحيل الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، معتبرين أنه شخصية توافقية تلقى قبولا شعبيا واسعا.

وحتى الآن، قابل زروال، هذه الدعوات بصمت، ما عدا تصريح أدلى به، قبل أيام، أحد مستشاريه لموقع محلي، أكد فيه أن الرئيس الجزائري السابق لم يفوض أحدا للحديث باسمه، في رد جاء تعقيبا على ما تم تداوله بوجود اتصالات رسمية معه للإشراف على مرحلة انتقالية.

وفي مظاهرات الجمعة السادسة من الحراك العشبي الرافض لاستمرار بوتفليقة في الحكم، رصد مراسل الأناضول صورا عملاقة لـ"زروال"، بساحة البريد المركزي، وكذلك بساحة موريس أدوان، بقلب العاصمة.

وزروال؛ لواء متقاعد من الجيش الجزائري، تقلد وزارة الدفاع من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٥، ثم رئيسا للبلاد وزيرا للدفاع، من ١٩٩٥ إلى أبريل/ نيسان ١٩٩٩.

وبدا الجزائريون الذين تظاهروا بكثافة الجمعة، وكأنهم يرفضون إقتراح رئيس أركان الجيش بتنحية الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، التي كانت آخر محاولة من النظام لتهدئة احتجاجات متواصلة منذ أكثر من شهر في البلاد.

وفي العاصمة الجزائرية كان الهتاف الأبرز "الشعب يريد ان ترحلوا جميعا"، في استمرار لتظاهرات بدأت في ٢٢ شباط/فبراير الماضي.

كما تظاهر الجزائريون في سادس جمعة تعبئة، بكثافة في باقي مناطق البلاد، بحسب مشاهد بثها التلفزيون الجزائري وشبكات التواصل الاجتماعي.

ومع صعوبة تحديد عدد المحتجين في غياب أرقام رسمية، بدت التعبئة كبيرة جدا خصوصا في العاصمة وشبيهة تقريبا بالاسابيع الثلاثة الماضية التي كان محللون وخبراء اعتبروها تعبئة استثنائية.

وكان الفريق أحمد قايد صالح الشخصية المحورية في النظام، اقترح الثلاثاء تطبيق آليات دستورية لتنحية رئيس الدولة الذي كان أحد أشد المخلصين له منذ أن عينه قائدا لاركان الجيش في ٢٠٠٤.

واجتذب قائد اركان الجيش العديد من حلفاء الرئيس.

لكن المتظاهرين الذين التقاهم مراسلو فرانس برس الجمعة قالوا أنهم يريدون رحيل مجمل النظام وليس فقط الرئيس، مع أن رحيل هذا الاخير لم يصبح بعد من باب تحصيل الحاصل.

وهتف المتظاهرون في العاصمة "بوتفليقة وانت رايح، خوذ قايد صالح معاك" او "اف ال ان (اختصار الاحرف الاولى لجبهة التحرير الوطني بالفرنسية) ارحل". ويهيمن حزب جبهة التحرير على الحياة السياسية في الجزائر منذ استقلالها عن فرنسا في ١٩٦٢.

كما ركز بعض المتظاهرين على رئيس مجلس الامة عبد القادر بن صالح الرجل الثاني في النظام والذي سيدعى لتولي الرئاسة بالوكالة اذا تنحى بوتفليقة، ورفع بعضهم صورة له كتب عليها "ارحل".

وقال أمين (٤٥ عاما) الذي وصل الى الجزائر من بجاية (على بعد ١٨٠ كلم شرق العاصمة)، لوكالة فرانس برس، "نحن هنا لتوجيه نداء أخير لهذا النظام : خذ حقائبك وارحل".

كما قال سمير (بيطري–٤٠ عاما) الذي كان الى جانبه إن المسؤولين الجزائريين "يعتقدون أننا أغبياء، وبعد كل تظاهرة يعرضون شيئا لتهدئتنا. لكننا نريد أن يرحلوا جميعهم، ولن نقبل بغير ذلك".

وردد المشاركون في التجمع الاحتجاجي الذي تنتشر فيه ككل جمعة الاعلام الوطنية الجزائرية، النشيد الوطني. كما رددوا اغنية راب عن "الحرية".

معزول

وبدا الرئيس عبد العزيز بوتفليقة (٨٢ عاما) الذي يحكم البلاد منذ عشرين عاما، وهو رقم قياسي منذ الاستقلال، الجمعة معزولا جدا حتى وان كان لا يزال يتولى مهامه.

وأيد غالبية حلفائه المقربين، مقترح الجيش لتنحية رئيس الدولة.

وخلال الاسبوع تخلى أحمد أويحيى الذي كان حتى قبل أقل من شهر رئيسا للوزراء وحزبه التجمع الوطني الديموقراطي عماد الاغلبية مع حزب جبهة التحرير، عن بوتفليقة.

كما أعلن الأمين العام للاتّحاد العام للعمّال الجزائريين عبد المجيد سيدي السعيد، أحدى أكثر الشخصيات وفاء للرئيس، أنّه يدعم اقتراح الجيش بتنحيته.

ودون أن يعلن تخليه عن الرئيس، أعلن رئيس منتدى رجال الأعمال في الجزائر علي حداد المعروف أيضا بقربه من بوتفليقة، استقالته مساء الخميس من منصبه. وكان منتدى رجال الأعمال تحوّل خلال السنوات الماضية الى أداة دعم سياسي صلبة للرئيس.

وكان حزبا جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديموقراطي ومنظمتا الاتحاد العام لعمال الجزائر ومنتدى رجال الاعمال، جميعها تدعم بقوة إعادة ترشح بوتفليقة لولاية خامسة.

ووحده حزب جبهة التحرير لا يزال يدعم بوتفليقة، ولو أن أصواتا معارضة بدأت تسمع داخله.

آخر الحيل"

ورفضت جهات عدّة بارزة في الحراك الشعبي، مثل المحامي مصطفى بوشاشي، والرابطة الجزائرية للدفاع عن حقوق الإنسان، تفعيل المادة ١٠٢ من الدستور كما اقترح رئيس الأركان.

وأوضحت رابطة حقوق الانسان أنّ المهل قصيرة جدا لضمان تنظيم انتخابات رئاسيّة حرّة ونزيهة خلال الفترة الانتقالية في حال تنحي بوتفليقة، منددّة بـ"آخر حيل" السلطة "للابقاء على النظام الذي لفظه الشعب".

وفي ساحة البريد الكبرى بالعاصمة، رفعت الجمعة لافتة كتب عليها "١٠٢، هذا الرقم ليس في الخدمة يرجى الاتصال بالشعب" في ترجمة لروح الدعابة والسخرية بين أوساط المحتجين.

وكتب على لافتة أخرى "نطالب بتطبيق المادة ٢٠١٩ : يتنحاو قاع (يتنحون كلهم، باللهجة الدارجة الجزائرية)".

تهويل عسكري إسرائيلي للضغط على مليونية العودة

عرب ٤٨ . ٢٠١٩/٣/٢٩

ربطت التحليلات الإسرائيلية احتمالات تدهور الوضع بين إسرائيل وقطاع غزة إلى حالة حرب بالتطورات التي قد تنجم عن مليونية الأرض والعودة المقررة ليوم السبت.

كما يتضح أن إسرائيل اعتمدت التحشيد العسكري الكبير نسبيا، ولجأ محللو الشؤون الأمنية إلى التهويل العسكري، لهدف تحقيق تسوية مؤقتة انطلاقا من أن الحكومة الإسرائيلية غير معنية بحرب واسعة النطاق قبل الانتخابات، من جهة، ومن جهة أخرى فإنها لن تقدم لقطاع غزة تسهيلات بعيدة المدى في ظل المعركة الانتخابية.

وفي المقابل، بحسب التحليلات الإسرائيلية، فإن حركة حماس تدرك أن شباك الفرص للضغط على الحكومة الإسرائيلية بشكل جدي لتحقيق إنجازات تسهل حياة سكان قطاع غزة، دون تصعيد الأوضاع إلى حرب شاملة، قد يغلق في العاشر من نيسان/ إبريل المقبل.

كتب المحلل العسكري لصحيفة "هآرتس"، عاموس هرئيل، اليوم الجمعة، أن الأرقام هي التي تقرر التطورات اللاحقة، وإنه في حال تم تجنيد أكثر من ٥٠ ألف متظاهر قرب السياج الحدودي، فإن حركة حماس ستجد صعوبة في السيطرة.

وأضاف أنه في مثل هذه الظروف فإن هناك احتمالات كبيرة بأن يحاول بعض المتظاهرين اقتحام السياج الحدودي، وعندها سيلجأ الجيش إلى استخدام "طريقة فعالة" لوقفهم، بواسطة نيران القناصة.

ويتابع أنه رغم تعليمات إطلاق النار في الجيش الإسرائيلي بالتصويب نحو الأطراف السفلى، فإن ذلك لن يمنع إمكانية وقوع حمّام دمّ يتبعه تجدد إطلاق الصواريخ.

ولفت إلى أن رئيس المجلس للأمن القومي، مئير بن شبات، الذي يتابع الاتصالات مع الوفد الأمني المصري، كان قد أمضى جل سنواته في الأجهزة الأمنية في جهاز الشاباك، وبضمنها المسؤول عن منطقة الجنوب في الجهاز التي تشمل قطاع غزة أيضا، وأنه بالنتيجة يعتبر خبيرا وعارفا بشؤون القطاع. ويلفت إلى أن حركة حماس ستجد صعوبة في البقاء في السلطة بدون تحقيق إنجازات على شكل تسهيلات جوهرية لسكان القطاع، والتي بدونها فإن الأوضاع قد تتدهور إلى حرب.

وبحسبه، فإنه يوجد لدى الجيش مجموعة واسعة من الخطط، بدءا من استعراض القدرات مقابل قيادة محلية لحركة حماس، وحتى احتلال قطاع غزة بالكامل. ويضيف أن التحفظ من القيام بعملية برية واسعة النطاق لا تتصل فقط بالثمن الذي ستدفعه إسرائيل، حيث أن أحدا من المسؤولين في الأجهزة الأمنية لم يبلور إجابة مقنعة للسؤال حول من يمكن تسليمه مفاتيح قطاع غزة بعد إسقاط سلطة حماس، باعتبار أن كلا من مصر أو السلطة الفلسطينية لن توافقا على ذلك، وبالتالي فإن السيناريو المحتمل هو "الفوضى"، سواء تحت سيطرة إسرائيلية مؤقتة أو بعد الانسحاب من القطاع.

وكتب في هذا السياق، أن جوهر المسألة هو الحياة التي لا تطاق في قطاع غزة. فبدون إعادة بناء اقتصادية ضخمة فإن المسألة لن تجد حلا لها، كما أن الفجوة الهائلة في الدخل بين إسرائيل وقطاع غزة، ونسب البطالة العالية والإحساس بفقدان الأمل، كل ذلك يوفر الوقود لمواجهة أخرى.

ويشير في هذا السياق إلى تصريحات من أشغل مناصب عالية في جهاز الأمن أن "الغزيين يعيشون في جحيم، ومن الصعب تهديدهم. حماس باتت معزولة، وظهرها إلى البحر. وبالنسبة لها فإن كل الخيارات المتوفرة لديها سيئة".

تهويل عسكري

من جهته كتب محلل الشؤون الأمنية في صحيفة "يديعوت أحرونوت"، أليكس فيشمان، اليوم، أن الأحداث التي سبقت إطلاق الصاروخ باتجاه وسط البلاد توصف في إسرائيل بـ"كوميديا أخطاء"، ولكن الجيش الإسرائيلي ينظر بكامل الجدية إلى إمكانية التدهور نحو حرب لا يرغب بها أحد.

ويضيف أن نيران القناصة والغاز المسيل للدموع هي الرد الوحيد لدى الجيش الإسرائيلي لمنع عشرات آلاف الفلسطينيين من اقتحام السياج الحدودي.

ويضيف أن الحديث عن نشر نحو ٢٠٠ قناص، وأنه في حال أطلق كل قناص رصاصة واحدة فقط، فمن المحتمل أن يكون هناك أكثر من ١٠٠ مصاب فلسطيني. ومع إطلاق رصاص أكثر فإن عدد المصابين سيتضاعف، وعندها ستجد إسرائيل والفلسطينيون، بما في ذلك الضفة الغربية، أنفسهم في وضع جديد.

ولفت بدوره إلى حجم التحشيد العسكري في محيط قطاع غزة، حيث خططت قيادة الجنوب في الجيش الإسرائيلي أن تنشر، الجمعة، ٨ كتائب في مهمات دفاعية، علما أن الجيش كان قد نشر لواء المدرعات ٧، ولواء مظليين ولواء "غولاني"، ومن الممكن أن ينضم إليهم كتائب أخرى نظامية إذا اقتضت الضرورة. وبالنتيجة فإن القوات تضم مدرعات وهندسة وقوات برية ومدفعية، إضافة إلى قدرات تكنولوجية واستخبارية خاصة، والتي تشكل مجتمعة الحجر الأساس للقوات البرية التي تم تدريبها للقتال في مناطق مأهولة.

وأضاف أن الحديث عن قوات لا يفترض أن تبقى مدة طويلة في قطاع غزة، وإنما للقتال المتحرك، وإطلاق النار لفترات زمنية بهدف تدمير القوة المقابلة. وفي حال اختار الجيش البقاء مدة طويلة في قطاع غزة، فسوف يتوجب عليه أن يقوم بعملية تجنيد واسعة للاحتياط لاستكمال السيطرة بعد الضربة الأولى.

ويواصل فيشمان التهويل في القوة العسكرية، حيث يشير إلى أنه ليس من قبيل الصدفة أن تسمح المؤسسة العسكرية، قبل شهر، بنشر تصريحات لقائدة اللواء ٧، رومان غوفمان، الذي أبدى ثقة كبيرة بقدرات القوات البرية، وتذمر من أن ضباط الجيش يترددون في استخدامها.

ونقل عن غوفمان قوله في محادثات خاصة "أن الجيش لا يحب استخدام هذه القوات، لأنها لا تقوم بعمليات جراحية. وعندما تدخل الدبابات إلى مناطق مأهولة ومكتظة في الأزقة، فإن الصور ستكون قاسية".

إلى ذلك، يشير إلى أن الجيش قصف نحو ٩٠ هدفا في قطاع غزة، بما في ذلك مواقع تسببت بأضرار اقتصادية هائلة لحركة حماس، تقدر بملايين الشواقل، ردت عليها بإطلاق نحو ٧ صاروخا باتجاه غلاف غزة، سقطت غالبيتها في مناطق مفتوحة.

وكتب فيشمان أنه عندما تسلم غادي آيزنكوت منصب رئيس أركان الجيش، قبل ٤ سنوات، طلب من قيادات الجيش التركيز والتدرب على عدة خطط أساسية. ويعمل الجيش، اليوم، على تفعيل خطة واحدة منها تركز على ضرب تعاظم قوة حماس بذريعة الرد على "استفزازات"، وهي عبارة عن "خطة فعالة للحرب بين حربين".

أما عن الخطة الهجومية التي استعد لها الجيش، فهي تغطي حالتين: الأولى لا تلزم باحتلال قطاع غزة؛ والثانية تشمل الاحتلال والمكوث في القطاع. وكل عملية عسكرية تبدأ بقصف جوي بهدف دفع المدنيين إلى ترك "المواقع الخطيرة".

ويخلص فيشمان، بعد التهويل العسكري، إلى أن الطريقة الوحيدة لمنع تدهور الأوضاع إلى جولة قتالية شاملة في الأيام القريبة دون أن يبدو أحد من الطرفين كمهزوم، هو "تسوية تفاهمات"، والتي تعمل مصر عليها منذ أكثر من سنة، ولكن إسرائيل وحماس والسلطة الفلسطينية أفشلوا هذه الجهود، بحسبه.

ويشير إلى أنه بالنسبة لحركة حماس، فإن أعضاء الوفد الأمني المصري أدركوا أن "شباك الفرص لرئيس الحركة، يحيى السنوار، للضغط على الحكومة الإسرائيلية سوف يغلق في العاشر من نيسان/ إبريل، بعد الانتخابات". وفي المقابل، فإن نتنياهو لا يستطيع، عشية الانتخابات، تقديم تسهيلات بعيدة المدى لتجنب أضرار في قوته الانتخابية، ولذلك فإنه يطلب من الجيش "إضعاف حماس وردعها، ولكن قادرة على البقاء في السلطة"، ولذلك، بحسبه، فإن "الهدف المركزي للجيش هو إنزال ضربة تبقي حماس في السلطة وتضمن الهدوء لسنوات".

غلعاد: العرب سيرفضون "صفقة القرن" والتطبيع وهم وإسرائيل ستندَم بعد رحيل عبّاس

وكالة سما ـ ٢٠١٩/٣/٢٩

قال الجنرال احتياط عاموس غلعاد، رئيس الطاقم السياسيّ والأمنيّ السابق بوزارة الحرب الإسرائيليّة، قال إنّه إذا لم يكُن ترامب متأكّدًا على الأقل بنسبة ٧٥ بالمائة بأنّ العالم العربيّ لن يرفض صفقة القرن، فعليه التقدّم فيها، مُشدّدًا على أنّ فرص قبول الدول العربيّة لخطة يرفضها الفلسطينيون، والتي قالوا بالفعل إنّهم سيفعلونها، لا شيء تقريبًا.

وتابع في حديثٍ لصحيفة (جيروزاليم بوست) الإسرائيليّة إنّه إذا رفض الفلسطينيون والدول العربيّة خطّةً طرحتها أمريكا، أقوى دولةً في العالم، فهذا يعني أنّه لا يوجد أمل ولا أفق سياسيّ، وهذا لن يؤدّي إلّا إلى الإحباط، مُحذّرًا من أنّ طرح خطة سيتّم رفضها سيكون مزعزعًا للاستقرار، لأنّه سيظهر بوضوح أنّه لا يوجد خيار سلام.

وأوضح أنّه لا يستطيع أنْ يتخيَّل أنّ الفلسطينيين سيقبلونها، وعليه لن يجرؤ العرب على اعتمادها، لأنّ القيام بذلك سيؤدّي لزعزعة الاستقرار الداخليّ الخاصّ فيهم، لافتًا إلى أنّ قوّة عبّاس تكمن في ضعفه، فهو يستطيع أنْ يقول للدول العربيّة بألّا تجرؤ على الاعتراف بخطة ترامب، ولن يفعلوا ذلك، لأنّ القيام بذلك سيُنظر إليه على أنّه شكل من أشكال الخيانة للقضية العربية، جازِمًا: انطباعي من العرب هو أنّهم لن يفعلوا أيّ شيءٍ يُعتبر خيانةً للفلسطينيين، ليس لأنهم يحبونهم، بل لأنهم يحبون أنفسهم، وفق تعبيره.

وأشار إلى أنّه إذا كانت الدول العربيّة، كجزءٍ من الخطّة، ستُقيم علاقاتٍ دبلوماسيّةٍ أوْ اقتصاديّةٍ مفتوحةٍ مع إسرائيل، ستُنظر إليها على أنّها خيانة لقضيةٍ عربيّةٍ عميقة الجذور، مُضيفًا: ليس لدى العرب أي مشاكل في تعميق علاقاتهم بنا تحت الأرض، لكن ليس لديهم علاقات طبيعية، ولقد اكتشفت الدول العربية قيمة إسرائيل، ولكنّ العلاقات تبقى "تحت الأرض"، بحسب توصيفه.

وقال إنّ التطبيع الجاري مع دولٍ عربيّةٍ هو بمثابة وهمٍ، ولا يثير إعجابه، "لا أبحث عن الإيماءات، ولكن عن أشياءٍ حقيقيّةٍ، أريد أنْ يذهب رئيس أركاننا إلى مصر في منتصف اليوم وأنْ يستقبله حرس الشرف، بعد ٤٠ عامًا من السلام، لماذا لم يحدث هذا؟، وقال السبب بسيط: إنّهم يخشون التطبيع، الجمهور ليس في صالحهم، وهم قلقون من أنّهم إذا فعلوا ذلك، فسوف يتزعزع استقرارهم.

وكشف أنّ التعاون الأمنيّ والاستخباريّ بين إسرائيل والدول العربيّة السُنيّة قوي ومُرحّب فيه، لكن هذا لا يكفي، لأنّه غيرُ مستقرٍ ويمكن أنْ يتغيّر، وشبّه ذلك بشجرة ذات جذر واحد فقط يُمكِن أنْ يزول بسهولةٍ في إعصارٍ سياسيٍّ، ومثل هذه الأعاصير معروفة بالشرق الأوسط.

وأشار غلعاد إلى إيران، التي كانت تربطها بإسرائيل علاقات وثيقة، كمثال على كيف يمكن أنْ تتغيّر الأمور جذريًا، وتركيا، التي رئيسها مُعاديًا بشكلٍ صارمٍ لإسرائيل، مُضيفًا أنّ اتفاق السلام مع مصر لن ينجو من جماعة الإخوان المسلمين في السلطة هناك، ووصف الرئيس المصريّ السيسي بأنّه معجزة، وقال إنّ طرده جماعة الإخوان المسلمين ومحمد مرسي من رئاسة مصر في عام ٢٠١٣ كان حدثًا ذا أبعادٍ تاريخيّةٍ.

وقال غلعاد إنّ إسرائيل "ترتكب أخطاءً كبيرةً في سياساتها تجاه الفلسطينيين، وخاصّةً تجاه عبّاس، الذي قال إنّ الكيان سيندم عند رحيله، إذْ أنّه على عكس عرفات، الذي وصفه بأنّه قاتل عملاق وإرهابيّ رئيسيّ، وشخص قال إنّه أوصى بعدم التفاوض على السلام، عباس مختلف، لافتًا إلى أنّه ضدّ الإرهاب، ونحن نقدمه كإرهابيٍّ، إنّه ليس إرهابيًا، ولن يقول أيّ شخصٍ في المؤسسة الأمنيّة أنّه إرهابيّ، كما قال.

وفي معرِض ردّه على سؤالٍ قال غلعاد إنّه يتحتّم على إسرائيل أنْ تُقرِّر ما إذا كانت تُريد استمرار عباس والسلطة الفلسطينيّة، أوْ ما إذا كانت تريد إنشاء إدارةٍ عسكريّةٍ جديدةٍ وإعادة تأكيد سيطرتها الكاملة على الضفّة الغربيّة، مُوضحًا أنّ هذا التحوّل يكّلِف مليارات الدولارات. ولفت غلعاد إلى أنّه يُعارِض انهيار السلطة الفلسطينيّة، ليس لأنّه يعتقد أنّ السلام المتفاوض عليه هو قاب قوسين أوْ أدنى، ولكن لأنّ الوضع الأمنيّ الحاليّ في إسرائيل جيّد، وله مصلحة بإبقائه على هذا النحو.

ورأى أنّه على إسرائيل العمل كي لا تنهار السلطة الفلسطينيّة، ولكن بدلاً من ذلك تضرب شريان الحياة الاقتصاديّ، مُشيرًا إلى أنّ إسرائيل تُدمِّر الأونروا، وهي منظمة حقيرة، لكنها لا نجلب بديلاً، وفي النهاية نعتمد عليها لتوزيع الأموال في غزة، مُختتمًا حديثه بالقول: بغضِّ النظر عن المشكلة الأخلاقيّة المتمثلة في تحويل الأموال إلى السلطة، والتي يتّم استخدامها لتمويل "الإرهابيين"، فإنّ هدف إسرائيل هو إنقاذ الأرواح، وطالما تعمل السلطة الفلسطينيّة ضدّ الإرهاب، فلا ينبغي لنا أنْ نتحرّك ضدّ مصادر أموالها، لأنّه بدون نقود، سيكون الوضع مثل سيارةٍ بدون بنزين، وفق توصيفه.

مؤرخ إسرائيلي يكشف مخطط ٦٠ عاما لتهميش فلسطينيي ٤٨

هآرتس ـ ٢٠١٩/٣/٢٩

استعرض المؤرخ الإسرائيلي "آدم باز" وثيقتين صهيونيتين تكشفان مخططات ٦٠ عاما بدولة الاحتلال، استهدفت تقسيم فلسطينيي ٤٨ والحيلولة دون حصول غالبيتهم على قدر كبير من التعليم، ومنع توحدهم في كتلة سياسية.

وذكر "باز"، في تقرير نشره بصحيفة "هآرتس" العبرية، الخميس، أن تكتيكات ضمان عدم التأثير السياسي لمن سُموا لاحقا بـ"عرب إسرائيل" تضمنتها وثيقة من أرشيف حزب العمل اليساري، مؤرخة في سبتمبر/أيلول من عام ١٩٥٩.

وتضمن الوثيقة توصية بتنفيذ دولة الاحتلال سياسة تقوم على استنفاد جميع الاحتمالات الممكنة لسياسة التقسيم الطائفي "الذي أثمر في الماضي، ونجح في خلق حاجز – حتى لو كان مصطنعًا في بعض الأحيان – بين شرائح معينة من السكان العرب".

وتقر الوثيقة بأنه "لا مجال للتوهم بأن هكذا مزيج (من التكتيكات) يمكن أن يحول العرب إلى مواطنين موالين (للدولة الصهيونية)، لكنه سيقلل عداءهم المفتوح بمرور الوقت ويمنع تعبيره النشط إلى حد ما".

ولفت المؤرخ الإسرائيلي إلى أن التقييم القائل بأن "الجمهور العربي لن يكون مواليًا للدولة اليهودية أبدا" ظل راسخًا في العقد التالي أيضًا، مستشهدا بوثيقة طويلة كتبها مستشار رئيس الوزراء للشؤون العربية في يوليو/تموز من عام ١٩٦٥ "شموئيل توليدانو".

نقاش سري

كانت الوثيقة بمثابة نقطة انطلاق لمناقشة سرية جرت بين "توليدانو" ورؤساء جهاز الأمن الداخلي (الشاباك)، والاستخبارات الخارجية (الموساد)، ووزارتي الخارجية والتعليم، دون دعوة ممثلين عن الجمهور العربي، وخلصت إلى أنه "لا يجب طلب الولاء من الأقلية العربية إلى درجة التماشي مع أهداف الدولة اليهودية؛ لأن ذلك ليس عمليا أو منطقيا".

وبدلا من ذلك، اقترحت الوثيقة أن يسعى المسؤولون الصهاينة جاهدين "من أجل قبول العرب السلبي لوجود الدولة اليهودية، وأن يصبحوا مواطنين ملتزمين بالقانون".

وبحسب "باز"، فإن كلا الوثيقتين، تناولتا قضايا متنوعة تتعلق بحياة العرب في (إسرائيل) وتساعدان في إلقاء الضوء على الجهود الرسمية لقيادة الدولة الصهيونية لمنع تسييس المجتمع العربي ومقاومتها لظهور قيادة حديثة تمثله.

وجرت المناقشات، الواردة بالوثيقتين، بوقت عاشت فيه غالبية فلسطينيي ٤٨ (باستثناء سكان حيفا ويافا) في ظل نظام عسكري (لم يتم رفعه حتى عام ١٩٦٦) تضمن حظر تجول ليلي دائم والحاجة إلى تصاريح للسفر داخل دولة الاحتلال.

الطبقة المتعلمة

وكانت "الطبقة المتعلمة بين عرب إسرائيل" أحد العناصر على جدول أعمال مناقشة ١٩٦٥، إذ أوصت وثيقة "توليدانو" بـ "تجنب تشكيل طبقة (عربية) واسعة التعليم قدر الإمكان"، وبررت ذلك بأن "الطبقة المتعلمة تميل إلى تبني مواقف القيادة الراديكالية".

وبناءً على ذلك، أوصت الوثيقة بـ "حلول تدريجية"، منها "عدم تشجيع دخول الطلاب العرب إلى مؤسسات التعليم العالي، وتشجيعهم – بدلا من ذلك – على الانخراط بالمهن والصناعات".

أما هؤلاء الذين يواصلون مسيرة تعليمهم من الطلاب العرب، فتوصي الوثيقة بتوجيههم نحو العلوم الطبيعية والطب؛ وإبعادهم عن العلوم الإنسانية والقانون.

حظر سياسي

كما تضمنت وثيقة "توليدانو" توصية بحظر إنشاء الجمعيات السياسية بين العرب "من أجل منع إنشاء كيانات سياسية منفصلة على أساس قومي"، إذ أن وجهة نظر الدولة الصهيونية آنذاك تمثلت في وجوب تعبير الناخبين العرب عن أنفسهم بشكل من أشكال الدعم للأحزاب الصهيونية، على أن تفتح الأخيرة أبوابها لهم وتدمجهم في صفوفها "تدريجياً وتجريبياً".

ويمكن العثور على أسباب هذا النهج في وثيقة حزب العمل لعام ١٩٥٩، إذ تنص على أن سياسة التقسيم التي اتبعت بحق السكان العرب "سمحت للدولة بمنع توحيدهم في كتلة سياسية، وأعطت لقادة كل فئة منهم متنفسًا للتعامل مع شؤونهم، بدلاً من الشؤون العربية العامة".

ويعلق "باز" بأن الاطلاع على الوثيقتين يولد شعورًا بمفارقة حزينة مفادها أن القيادة الإسرائيلية عملت، في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، بقوة لمنع إنشاء أحزاب سياسية عربية مستقلة، بهدف إرفاق قوائم المرشحين العرب بقوائم الأحزاب الصهيونية لتكون بمثابة "أحزاب تابعة"، ولضمان أن يكون للممثلين العرب أماكن مضمونة في الأحزاب الصهيونية الأم.

انعكاس وهمي

واليوم، وعلى عكس موقف الدولة الصهيونية في وقت تأسيسها، فإن الأحزاب العربية كيانات مستقلة، والأحزاب الصهيونية لديها ممثلون عرب بالكاد، لكن ذلك ليس سوى انعكاس وهمي، إذ لم يمثل ذلك تغيرا جوهريا.

ففي حين استهدف دمج العرب بالأحزاب الصهيونية في العقود الأولى للدولة عدم تسييس المجتمع العربي، حافظت تنحيتهم من الأحزاب الكبيرة اليوم على الانفصال بين مجتمعهم وبين مراكز صنع القرار في (إسرائيل) وهو ما علق عليه "باز" بقوله: "إذا كان العرب في البداية ورقة تين، فقد أصبحوا اليوم كبش فداء".

ويمثل هذا الانفصال الأساس المنطقي لغياب أعضاء الكنيست العرب في أحزاب يسار الوسط الإسرائيلية، ولا يعكس ذلك إرادة قادة هذه الأحزاب فحسب، بل منافستهم فيما بينهم على إظهار من هو الأكثر معاداة للعرب.

ففي السنوات الأخيرة، أظهر حزب العمل، على سبيل المثال، أنه لا يهتم بوجود نشاط للعرب داخله، حتى أن قائمته مرشحي الكنيست لا تتضمن فرصة واقعية واقعية لممثل عربي.

وبالمثل في حزب "كاحول لافان"، فمن بين الأماكن الأربعين الأولى بقائمته، هناك امرأة درزية واحدة فقط، بالمرتبة ٢٥.

ورغم أن وثيقة حزب العمل التاريخية تنص على أن "الحكم المستقر في إسرائيل أمر لا يمكن تصوره مع وجود غالبية الأقلية العربية في المعارضة"، إلا أن هكذا تقييم تم دحضه، إذ ظل الجمهور العربي في المعارضة طوال ٧٠ عامًا، ولايزال يفتقر إلى أي قوة حقيقية.

تمييز عنصري

ويشير المؤرخ الإسرائيلي هنا إلى استطلاع أجرته صحيفة هآرتس قبل الحملة الانتخابية لعام ٢٠١٥، أظهر أن عرب ٤٨ لا يؤيدون هكذا انفصال عن التأثير بعمليات صنع القرار والسياسة، وأن ٦٠% منهم يرغبون في الانضمام إلى الحكومة، نصفهم فقط اشترطوا أن تكون تلك الحكومة يسارية.

ورغم أن هذه النتيجة تمثل تهديدا انتخابيا لحكم رئيس الوزراء الإسرائيلي اليميني "بنيامين نتنياهو"، إلا أنه من الواضح أن خصومه يبدون على نفس الخط، إذ أعلنوا للجمهور أنهم لا يفكرون في عقد ائتلاف مع حزب حركة أبناء البلد القومي العربي.

وبهذا المعنى، فإن استمرار فصل العرب يستلزم التمييز العنصري الذي تحافظ عليه المراسيم والقنوانين الإسرائيلية حاليا، وهو ما علق عليه "باز" قوله: "ربما تكون الحكومة العسكرية قد ألغيت، لكن روحها لا تزال تحكم، على اليمين، في الوسط، على اليسار – في كل مكان".

عقوبات أمريكا على إيران آتت ثمارها في سوريا ولبنان، لكن رغم ذلك طهران لديها مَنفذ

عربي بوست . ٢٠١٩/٣/٣٠

قالت صحيفة New York Times الأمريكية إن الميليشيات السورية التي تُموِّلها إيران شهدت انخفاضاً في أجورها. وتأجَّلت المشاريع التي وعدت بها إيران لمساعدة الاقتصاد السوري المُتعثِّر، لدرجة أن موظفي حزب

الله، أقرب حلفاء إيران العرب منذ زمنٍ بعيد، يقولون إنهم لم يحصلوا على رواتبهم وفقدوا بعضالمزايا. ويبدو أن الأزمة المالية الإيرانية، التي تفاقمت نتيجة العقوبات الأمريكية، تُقوِّض دعم البلاد للجماعات المُسلَّحة والحلفاء السياسيين الذين يُعزِّزون النفوذ الإيراني في العراق وسوريا ولبنان، وغيرها من الدول. وقال مُقاتلٌ بإحدى الميليشيات التي تدعمها إيران في سوريا، والذي فقدَ ثُلثَ راتبه وعدداً من المزايا مُؤخراً: «لقد ولَّت الأيام الذهبية إلى غير رجعة. لا تمتلك إيران أموالاً كافيةً لدفع رواتبنا». وتظهر آثار الضغوط المالية على حلفاء إيران في أرجاء الشرق الأوسط كافة.

الصعوبات تطول جميع الحلفاء

وربما تعكس تلك الضغوط تأثير النزاع المسلح المطول في سوريا والعراق، إذ يُرسِلُ حزب الله، الذي ركَّز موارده في السابق على مواجهة إسرائيل بطول الحدود الجنوبية اللبنانية، مُقاتليه وأسلحته إلى سوريا منذ سنوات. وساعد المقاتلون الشيعة الذين تقودهم إيران في الحرب ضد تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، إثر اجتياح التنظيم أجزاءً من العراق قبل خمس سنوات، بحسب الصحيفة الأمريكية. لكن حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، أقرَّ بالصعوبات الناجمة عن العقوبات الأمريكية وانتقدها الشهر الجاري (مارس/آذار ٢٠١٩)، بوصفها «شكلاً من أشكال الحرب»، ودعا ذراع جمع الأموال في الجماعة إلى «إتاحة فرصة الجهاد بالمال، والمساعدة في هذه المعركة المستمرة». وتقول إدارة ترامب إن هذه الضغوط تُظهِرُ فاعلية العقوبات. وسعت الإدارة إلى تكثيف الضغط، الثلاثاء ٢٦ مارس/آذار ٢٠١٩، بإدراج ٢٥ شخصاً، شاركوا فيما وصفته وزارة الخزانة بالمخطط الضخم لتداول العملات، على القائمة السوداء. وأضافت الوزارة أن ذلك المُخطَّط أسفر عن توصيل أكثر من مليار دولار أمريكي إلى العمليات العسكرية الإيرانية في المنطقة. وقال مايك بومبيو، وزير الخارجية، خلال زيارته لبنان الأسبوع الماضي: «ضغطُنا على إيران بسيط، إذ يهدف إلى قطع التمويل عن الإرهابيين. وهو ضغطٌ فعَّال». لكن المُحلِّلين يُشكِّكون في أن تغييراً سيطرأ على سلوك تلك الجماعات، قليلة التكلفة نسبياً، نتيجة خفض التمويل، إذ ستظل مُلتزمةً أيديولوجياً الأجندة الإيرانية، ويُمكنها الترويج لها عن طريق السياسات المحلية بطُرُقٍ تُكافح الولايات المتحدة من أجل إحباطها، بحسب الصحيفة الأمريكة. واعتمدت إيران طويلاً على علاقاتها مع الجماعات في مختلف أرجاء الشرق الأوسط لتعزيز نفوذها، مثل رعايتها حزب الله في لبنان والميليشيات الشيعية بالعراق وسوريا وحركتي حماس والجهاد الإسلامي المُسلَّحتين في فلسطين، والمُعارضين الحوثيين في اليمن. ويتفاوت حجم الدعم الإيراني لتلك الجماعات، لكن تلك الاستراتيجية سمحت لها ببسط سُلطتها خارج حدودها، والتصدِّي للولايات المتحدة، وإزعاج المملكة العربية السعودية، وتهديد إسرائيل. وأعلن الرئيس الأمريكي، دونالد ترامب، انسحاب الولايات المتحدة من اتفاق إيران النووي العام الماضي (٢٠١٨)، وأعاد فرض العقوبات؛ أملاً في تقويض قدرة إيران على تمويل شبكة تحالفاتها.

سرية الشبكة تخفي كثيراً من الأسرار

وبحسب الصحيفة الأمريكية، من الصعب تحديد حجم الضغط على تلك الشبكة نتيجة سرية الدعم الإيراني وعدم حديث المستفيدين من ذلك التمويل عن مصادر أموالهم وإنفاقهم. لكن اللقاءات التي أُجرِيَت مع المقاتلين

والمسؤولين والمُحلِّلين المهتمين بالمسألة كشفت حجم العبء الاقتصادي. وقدَّمت إيران مُساعداتٍ ماليةً كبيرةً إلى النظام السوري في بداية الصراع، لكنها عجزت مؤخراً عن الوفاء بتعهداتها المُتمثِّلة في إنشاء محطة كهرباءٍ جديدةٍ شمال غربي البلاد، وتوفير تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ لمساعدة سوريا على استيراد البضائع الأساسية. وقال جهاد يازجي، مُحرِّر موقع Syria Report الاقتصادي: «التمويل الجديد من إيران سيكون ذا أهميةٍ بالغةٍ، بالنظر إلى الوضع المالي داخل سوريا، لكن يبدو أن إيران لم تَعُد قادرةً على توفير ذلك الآن»، بحسب الصحيفة الأمريكية. ويقول مقاتلو الميليشيات الشيعية والفصائل الفلسطينية داخل سوريا إن رواتبهم انخفضت، وإن عائلاتهم طُرِدَت من المنازل المُدَعَّمة. ويقول البعض إن جودة الطعام الذي يحصلون عليه انخفضت، مع كميةٍ أقل من اللحوم وبطاطس أكثر. وقال مُقاتلٌ مُخضرمٌ في حزب الله إنه لم يحصل هو وزملاؤه على راتبه عن شهر يناير/كانون الثاني ٢٠١٩، وحصلوا على رواتبهم الأساسية فقط في شهر فبراير/شباط ٢٠١٩، دون الحصول على المكافآت والعلاوات المعتادة للزوجات والأبناء. ولم يحصلوا على المميزات الأخرى أيضاً مثل التنقلات داخل لبنان وسكن بعض المسؤولين والمكافآت التي تُصرَف عن العمل خارج لبنان. وقال المقاتل إن تلك الضغوط المالية لن تُبعِدَ الأعضاء عن الحركة، لكنه أقرَّ بأنها تزيد الأعباء على الأُسَرِ التي تفتقر إلى مصدر دخلٍ آخر. وأضاف، مشترطاً عدم الكشف عن هويته على غرار من تحدَّثنا معهم في هذا التقرير، لأنه غير مُخوَّل له الحديث إلى الصحفيين: «نحن لا ننضم إلى حزب الله من أجل المال. نحن نُضحي بدمائنا وأرواحنا لأننا نُؤمن ولكن كيف سنقاتل وعائلاتنا في الشارع؟!». وقال مُوظَّفٌ آخر في حزب الله للصحيفة الأمريكية، إن راتبه انخفض إلى النصف، وإن المسؤولين أصبحوا مضطرين الآن إلى تغطية نفقاتٍ مثل إصلاح السيارات من جيبهم الخاص. وأعرب عن مخاوفه من أن ذلك قد يُضعِفُ الجماعة، وهو ما قد يساعد إسرائيل وأعداء الجماعة على تجنيد الجواسيس الذين يحتاجون المال بسهولةٍ أكبر.

حزب الله ينكر

وبحسب الصحيفة الأمريكية، أنكر مسؤولٌ بحزب الله أن الجماعة لم تدفع رواتب أعضائها، وأن العقوبات الأمريكية نجحت في تقويض مهمتها الأساسية، وذلك خلال مقابلةٍ أُجرِيَت في بيروت. وقال: «لم تُؤثِّر العقوبات واقعياً في عمليات حزب الله حتى اليوم». لكنه أقرَّ بأن الجماعة تُعيد تنظيم أمورها المالية لخفض النفقات. وتابع: «هل نتوقع الأسوأ؟ نعم نتوقَّع ذلك. نحن نُواجه حرباً وعلينا التصدِّي لها». وقال المُحلِّلون المُهتمُّون بشؤون إيران وحلفائها إنه من غير الواضح مدى تأثير الضغوط المالية على أنشطة الحلفاء. وتُحافظ إيران على مستويات مُنخفضةٍ من الإنفاق العسكري عكس حليفي الولايات المتحدة الرئيسيَّين في المنطقة: السعودية وإسرائيل، لأن كثيراً من حلفائها لهم قنواتُ دخلٍ تمنحهم نوعاً من الاستقلال المالي. ويقترح التاريخ الحديث أن الضغط المالي على إيران لن يُؤدِّي بالضرورة إلى خفض النفقات العسكرية. إذ تنامت المُشاركة العسكرية لإيران وحلفائها بطول العالم العربي رغم العقوبات الصارمة، وذلك في السنوات التي سبقت الاتفاق النووي الذي وقعت عليه عام ٢٠١٥. وتدخَّل حزب الله وغيره من الميليشيات الشيعية التي تدعمها إيران في سوريا، ليقلبوا موازين المعركة ضد معارضي الحكومة، في حين حصلت الميليشيات الشيعية في العراق على نفوذٍ كبيرٍ بقتالها ضد

داعش، وسيطر المعارضون الحوثيون في اليمن على أجزاءٍ كبيرةٍ من البلاد، ومن بينها العاصمة صنعاء. وقال محمد علي شعباني، المُحرِّر المُهتم بالشأن الإيراني في موقع Al-Monitor: «الجيش الإيراني ليس عالي التكلفة، والنسبة التي يحصل عليها من الناتج المحلي الإجمالي ضئيلةٌ للغاية، إذ يتمتّع بقيمةٍ كبيرةٍ مقارنةً بحجم الإنفاق»، بحسب الصحيفة الأمريكية.

العلاقات أهم من الأموال

وتقول ماريا فانتابيه، كبيرة مُستشاري الشأن العراقي في مجموعة الأزمات الدولية، إن إيران تبني علاقاتٍ تفوق العلاقات المالية، وهو ما يساعد شركاءها على أن يتحوَّلوا إلى أطرافٍ فاعلةٍ في السياسات المحلية. وأضافت: «مُشكلة الإدارة الحالية داخل الولايات المتحدة هي أنها لا تكترث سوى بالأموال والجنود على الأرض، لكن الأمور لا تُدار بهذه الطريقة في المنطقة. كُل شيءٍ يعتمد على العلاقات». وما يزال حزب الله أقوى قوةٍ عسكريةٍ داخل لبنان، فضلاً عن كونه طرفاً سياسياً بارعاً، إذ فاز حزب الله وحلفاؤه بـ٧٠ من أصل ١٢٨ مقعداً في البرلمان اللبناني العام الماضي (٢٠١٨)، واستحوذوا على كثيرٍ من المقاعد التي نافستهم عليها الأحزاب الموالية لأمريكا. وتتحكَّم الجماعة في ثلاثةٍ من أصل ٣٠ وزارة داخل البلاد، من بينها وزارة الصحة. ويخشى منتقدو حزب الله أن الجماعة ستستغل موارد الوزارة لمصلحة أعضائها وعلاج الآلاف من مقاتلي حزب الله المصابين. ولاقى موقف بومبيو المناهض لحزب الله رد فعلٍ قوياً من كبار المسؤولين اللبنانيين، ومن بينهم الرئيس ورئيس البرلمان ووزير الخارجية، وذلك خلال زيارته الأخيرة لبيروت. وقال جبران باسيل، وزير الخارجية، في أثناء وقوفه بجوار بومبيو: «من جانبنا، نُكرِّر ونُؤكِّد أن حزب الله حزبٌ لبنانيٌّ وليس إرهابياً. وينتخب الشعب نوابه من الحزب بتأييدٍ شعبيٍ كاسح». وتسحب إيران ميليشياتها من سوريا أيضاً نتيجة المشكلات المالية، فضلاً عن أن الرئيس بشار الأسد نجح إلى حدٍ كبيرٍ في هزيمة المعارضين بعد ثمانية أعوامٍ من الحرب، وهي الحقيقة التي تقبَّلتها الولايات المتحدة على مضض. وتُعَدُّ إيران واحدةً من القوى العالمية الرئيسية التي تناقش مستقبل سوريا، إلى جوار روسيا وتركيا. في حين أن الولايات المتحدة وشركاءها المحليين ليسوا جزءاً من هذا الحوار. لكن المشاركة الإيرانية الأعمق تأتي داخل العراق، حيث أجبرت الضغوط المالية طهران على السعي إلى تعزيز روابطها الاقتصادية مع بغداد. وتدفع الحكومة العراقية الآن أجور الميليشيات بدلاً من إيران، وهو ما يمنح طهران نفوذاً كبيراً في السياسة العراقية بأقل تكلفةٍ ممكنة. وتحتفظ إيران كذلك بحلفاء يضطلعون بمهمة الترويج للمصالح الإيرانية في أرجاء الطيف السياسي العراقي كافة، لدرجة أنهم بدأوا تحدِّي الوجود العسكري الأمريكي داخل البلاد مؤخراً. وقال شعباني: «حين تحاول طرد إيران من المنطقة بفرض عقوباتٍ عليها، فأنت تُجبِرُها على الانخراط في شؤون المنطقة أكثر فأكثر».

ما مصير القضية الفلسطينية؟

د. ناجي صادق شراب . الخليج . ٢٠١٩/٣/٣٠

يمكن أن نتصور تراجع القضية الفلسطينية في سلم الأولويات السياسية الإقليمية والدولية. بمعنى ألا تكون القضية الأساس أو الرئيسية التي يتوقف على حلها حل الكثير من القضايا الأخرى. فمن المفاهيم الخاطئة التي ترسخت فلسطينياً ألا حل لأي قضية إقليمية من دون فلسطين. اليوم هذه المعادلة في حالة عكسية، حل القضايا الإقليمية والتفاهمات الدولية قد يكون المفتاح لحل القضية الفلسطينية.

هذا التراجع ذهب ببعض الإعلاميين والمحللين على مختلف مشاربهم، حتى من العرب وليس من «الإسرائيليين» فقط إلى الاستنتاج أن القضية الفلسطينية قد بهتت أو تلاشت ، وتنتظر تصريح الدفن. هذا الاستنتاج غير صحيح على الإطلاق وتقف وراءه الأفكار المشبوهة المعادية للفلسطينيين وقضيتهم. وتعكس قصوراً في القراءة التاريخية للقضية ، ومحدداتها الدولية والإقليمية.

لا أحد ينكر أن الفلسطينيين غير مسؤولين عن نشأة هذه القضية. لقد أوجدها التحالف الإمبريالي – الصهيوني في القرن التاسع عشر، في إطار البحث عن حل للمسألة اليهودية خارج أوروبا، ومن ثم ارتبطت بتحولات موازين القوى التي عملت لصالح «إسرائيل» وما زالت. القضية الفلسطينية محصلة تحولات وتفاعلات أيديولوجية وعقيدية ومصالح قوى . فالمشكلة والأولوية منذ نشأة القضية الفلسطينية لم تكن القضية ذاتها بل المستهدف هو المنظومة الإقليمية العربية بكاملها، فالهدف الاستراتيجي عدم قيام نظام إقليمي عربي واحد وفاعل وقوي لأن معنى ذلك الحيلولة دون كل المشاريع الإقليمية والدولية ، والهدف الثاني هو الحيلولة دون وجود دولة قوية مركزية قائدة تقود النظام الإقليمي ، وهنا لماذا الاستهداف الدائم لقوة مصر، وقوة الدول العربية الصاعدة الأخرى . لذلك كان لا بد من وجود «إسرائيل» أولا ، والحفاظ على قوتها ثانيا وبقائها أقوى من كل مَن حولها ، لأنها هي الخيار الرئيسي الذي من خلاله يمكن تمرير كل المشاريع الإقليمية والدولية التي تستهدف الأمة وثرواتها وموقعها.

فعندما نقول قضية فلسطين تحتضر نقول إن القضية العربية برمتها في طور الاحتضار. ومظاهر الاحتضار كثيرة ، عربيا وهذا ينعكس على القضية الفلسطينية تراجع دور الدولة الوطنية واستهدافها، وزيادة المخاطر الخارجية ، وتصاعد موجات الإرهاب، وتفكك مفهوم الأمن القومي العربي ، وبروز إرهاصات الشعبوية والمذهبية والإثنية ، وتنامي دعوات الانفصال، والحروب الداخلية التي تعاني منها العديد من الدول كما في اليمن وسوريا وليبيا والعراق. وتنافس المشاريع الإقليمية على حساب المشروع العروبي مثل مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي تقوده «إسرائيل» والولايات المتحدة. ومع ذلك ما زالت العروبة قوية بلغتها وهويتها وخصوصيتها التاريخية والحضارية. وبالمقابل القضية الفلسطينية لا يمكن أن تموت، نعم تواجه أعراض التراجع والجمود السياسي ، ولعل أبرز هذه المظاهر من الاحتضار هو الانقسام السياسي الذي تحول لحالة من الكينونة السياسة المستقلة، ومظاهر التفتت في الجسد الاجتماعي الفلسطيني ، والتناقض في الرؤى السياسية ، وضعف

وهشاشة الشرعية السياسية ، وحالات الحصار والعنف والاعتقال التي تمارسها «إسرائيل» ، والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السلطة ، وحجز أموال الشعب الفلسطيني من قبل «إسرائيل».

ورغم مظاهر الاحتضار فما زالت القضية حية ، ولا يمكن أن تموت، فالقضية ليست مرتبطة بأشخاص أو تنظيمات فصائلية تموت بموتهم ، القضية الفلسطينية تخص شعباً كاملًا له هويته الوطنية والتاريخية والحضارية ، هذا الشعب الذي يزداد تماسكاً وصموداً مع كل محاولات التفكيك . لقد علمنا التاريخ أن الشعوب الحية لا تموت أبداً، وهذا ما أكده تاريخ الشعب الفلسطيني.

فكم من حرب ، وكم من حصار ، وكم من الأسرى والمعتقلين في سجون «إسرائيل»، وكم من الضغوطات الدولية والعقوبات، ورغم ذلك بقي الشعب الفلسطيني حياً صامداً متجذراً في أرضه. كل الشعوب تهاجر إلا الشعب الفلسطيني ، ودرس الهجرة الأولى عالق في الذاكرة الجمعية ، وحتى هؤلاء الذين أجبروا على الهجرة ما زالوا يعيشون في المخيمات ، ويحتفظون بمفاتيح بيوتهم. والذين يهاجرون في الشتات ما زالوا متمسكين بقضيتهم وهويتهم ..والقضية الفلسطينية ستبقى حية وقائمة طالما هناك احتلال «إسرائيلي»، ودولة تنتظر الميلاد الرسمي ، وشعب يمارس حقوقه التي أقرتها له الشرعية الدولية والإنسانية.

حماس.. الحاجة إلى أفق جديد

محمد أحمد بنّيس . العربي الجديد . ٢٠١٩/٣/٢٨

انتهى التصعيد في قطاع غزة بين فصائل المقاومة في قطاع غزة والجيش الإسرائيلي بعد التوصل إلى اتفاق تهدئة بوساطة مصرية، لكن أسئلة كثيرة تظل مفتوحة بشأن العلاقة التي يُحتمل أن تكون بين هذا التصعيد والحراك التي عرفه القطاع أخيرا، وقوبل بقمع قوات الأمن التابعة لحركة حماس.

تحيل هذه العلاقة إلى معضلة بنيوية، عادة ما تواجه تنظيمات الكفاح المسلح التي تجد نفسها، بين عشية وضحاها، تنتقل من العمل المسلح المرتبط بمواجهة استعمارٍ أو خصم سياسي معين إلى ممارسة السلطة وتدبير تناقضاتها. ولا يبتعد الوضع في غزة كثيرا عن هذه المعضلة، فبعد أن نجحت "حماس" في أن تشكّل، على امتداد أعوام، نقطةَ توازنٍ في مواجهة منظومة أوسلو التي راهنت على المفاوضات، للوصول إلى تسوية نهائية مع إسرائيل، جاءت سيطرتُها على القطاع في ٢٠٠٧، لتفرض عليها تحدياتٍ جسيمةً، ناجمةً عن تداخل إكراهات تدبير تبعات الحصار الظالم الذي تفرضه إسرائيل، وأخرى على صلةٍ بخيار المقاومة التي تتبناه الحركة في استراتيجيتها ضد الاحتلال.

ونجحت الحركة، إلى حد ما، في المؤالفة بين هذه الإكراهات المتعارضة، على الرغم من شحّ الموارد واستمرار الحصار، ومعاندة الظرف الإقليمي بسبب تداعيات الربيع العربي. وكان لافتا نجاحها في فرض قواعد مواجهة جديدةٍ مع العدو الإسرائيلي، من خلال جرّه إلى مواجهاتٍ باتت مكلفةً سياسيا بالنسبة للكيان الصهيوني، في ظل عجزه عن إضعاف الحركة وتفكيك بنياتها التنظيمية واللوجستية والعسكرية.

بيد أن المتغيرات التي عرفتها المنطقة منذ ٢٠١١، وانتشارَ ثقافة الاحتجاج ورفض الاستبداد والتحكم، والتطلعَ إلى بناء المجتمعات وفق قيم الحرية والديمقراطية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وتحولَ "حماس" إلى سلطةٍ لها أجنداتها الأمنية والسياسية، وضعفَ العائد السياسي لمسيرات العودة وإطلاق الصواريخ نحو إسرائيل، واستمرارَ الانقسام الفلسطيني، ذلك كله ألقى بظلاله على جدل المقاومة والسلطة في الأداء السياسي والعسكري للحركة.

والسؤال هنا: هل إطلاق صواريخ الآن في اتجاه إسرائيل محاولةٌ، من "حماس"، لحصر المشهد في غزة في شعبٍ يرزح تحت وطأة الحصار الظالم الذي يفرضه الكيان الصهيوني، من دون السماح بإحداث ثغرة في هذا المشهد، تبدو فيه الحركة على درب السلطوية العربية التي ترفض أي معارضةٍ أو احتجاجٍ على سوء الأوضاع؟ ربما يشكل هذا السؤال المركزي المأزقَ البنيوي التي تجتازه "حماس" في هذا التوقيت، وعجزَها، بالتالي، عن بلورة أفق سياسي جديد ينبني على قراءة التناقضات التي أفرزتها مرحلة ما بعد الربيع العربي، سيما فيما يتعلق بالانسداد الذي وصلت إليه السلطوية العربية بمختلف تشكيلاتها.

على الحركة أن تعي أن ديناميةً جديدةً تتشكل في المنطقة، ولا مبالغة في القول إن حركة "بدنا نعيش" تشكل الامتداد المفترض لهذه الدينامية في قطاع غزة، فلم يعد مقبولا قمعُ متظاهرين لمجرد أنهم خرجوا يطالبون بتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمعيشية.

صحيحٌ أن الحركة جزء من المعادلة السياسية الفلسطينية، كما أنها تحظى بتقدير قطاعات واسعة في الشارع العربي واحترامها، لكن ذلك لا يعني أنها فوق النقد والمساءلة التي تفرضها قيم الديمقراطية والإيمان بالاختلاف في تدبير الصراع السياسي والاجتماعي، فلا يمكن التذرع بخيار المقاومة والممانعة لفرض رؤية سلطوية عمودية، لا تراعي التنويعات الأفقية الطبيعية التي توجد داخل كل مجتمع.

قمعُ "حماس" محتجين يطالبون بالعيش الكريم، والتراجع عن فرض ضرائب جديدة، بدعوى أن ذلك يخدم إسرائيل، يضع الحركة في خانةٍ واحدةٍ مع أنظمة عربية كثيرة، ما فتئت تستثمر سلاح التخوين والمؤامرة الخارجية للبطش بمعارضيها وإسكات أصواتهم.

على "حماس" أن تعي المسافة التي تفصل بين المقاومة خيارا استراتيجيا يروم الحفاظ على الثوابت الفلسطينية المعروفة، والتدبير السياسي للأزمة الاجتماعية والاقتصادية في قطاع غزة، والذي يقتضي الإنصات للأصوات المعارضة واحترامَ الحقوق والحريات الفردية والجماعية.

يتعلق الأمر بضرورة اجتراح آلية تستوعب الشرعية الديمقراطية ضمن خيار المقاومة، وتدرّجها ضمن أفق سياسي جديد، ينقل الحركة إلى طور مغاير في التعاطي مع المستجدات الفلسطينية والإقليمية، وهو طور يقتضي النظر بتوازن إلى انتشار ثقافة الديمقراطية وحقوق الإنسان من ناحية، وما يقوم به تحالف الثورة المضادة وإسرائيل والولايات المتحدة لأجل تصفية القضية الفلسطينية من ناحية أخرى.

لماذا ليس لإسرائيل "الحق في الوجود"

جيريمي آر. هاموند(*) . (فورين بوليسي جورنال) . ٢٠١٩/٣/١٥

يأخذ الصهاينة على عاتقهم محاولة الدفاع عن جرائم إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني باتهام منتقديها في كثير من الأحيان بأنهم يحاولون نزع الشرعية عن الدولة اليهودية كما تصف نفسها. ويقولون إن إسرائيل لها الحق في الوجود. لكنهم مخطئون.

ولا يقصد هذا إلى تمييز إسرائيل دون غيرها بشكل خاص. ليس هناك شيء اسمه حق في الوجود عندما يتعلق الأمر بدولة، نقطة. ليس هناك حق من هذا القبيل، والذي يحظى بالاعتراف بموجب القانون الدولي. ولا يمكن أن يكون هناك، منطقياً، أي حق من هذا النوع. بل إن المفهوم نفسه غرائبي، لأن الأفراد، وليس الكينونات السياسية المجردة، هم الذين لهم حقوق.

يمكن أيضاً ممارسة الحقوق الفردية بشكل جماعي، وإنما من دون غمط حقوق الأفراد. والحق ذي الصلة في هذا السياق هو الحق في تقرير المصير، الذي يشير إلى حق أبناء شعب في أن يمارسوا بشكل جماعي حقوقهم الفردية من خلال الحكم السياسي الذاتي. ويجب أن لا تنتهك الممارسة الجماعية لهذا الحق ممارسته على الصعيد الفردي. فالهدف الوحيد المشروع للحكومة هو حماية حقوق الأفراد، ولن تكون لحكومة أي شرعية من دون موافقة المحكومين. وبهذا المعنى فقط تمكن ممارسة الحق في تقرير المصير بشكل جماعي، بواسطة أفراد شعب يختارون لأنفسهم الطريقة التي سيُحكَمون بها ويوافقون على ذلك الحكم.

يتمتع الحق في تقرير المصير، على النقيض من المبدأ الغرائبي المسمى الحق في الوجود لدولة، بالاعتراف بموجب القانون الدولي. وهو حق مكفول بوضوح، على سبيل المثال، وفق ميثاق الأمم المتحدة، الذي تشكل إسرائيل طرفاً فيه.

بذلك، يكون الإطار المناسب للنقاش هو الحق في تقرير المصر. وللتعتيم على هذه الحقيقة بالتحديد يتكرر كثيراً زعم آلة الدعاية الإسرائيلية بأن لإسرائيل الحق في الوجود. ومن الضروري بالنسبة للمدافعين عن إسرائيل نقل إطار النقاش على هذا النحو لأن من الواضح تماماً، في إطار الحق في تقرير المصير، أن إسرائيل هي التي ترفض حقوق الفلسطينيين وليس العكس.

ولا تتجلى نزعة الرفض الإسرائيلية في مجرد الاحتلال القائم للأراضي الفلسطينية فحسب. كان هذا الرفض للحقوق الفلسطينية متجلياً أيضاً في الوسائل نفسها التي تأسست بها دولة إسرائيل.

ثمة اعتقاد شائع بأن إسرائيل تأسست من خلال نوع من العملية السياسية الشرعية. وهذا خطأ. وتتأسس هذه الأسطورة في فكرة أن قرار خطة التقسيم الشهير الذي أصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة –القرار رقم ١٨١ الصادر في ٢٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٧– قسّم فلسطين بشكل قانوني، أو أنه منح سلطة قانونية للقيادة الصهيونية بأن تعلن من جانب واحد عن وجود إسرائيل في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨.

في واقع الأمر، اعتمدت القيادة الصهيونية في ذلك الإعلان نفسه، وثيقة تأسيس إسرائيل، على القرار رقم ١٨١ لدعم ادعائها بامتلاك السلطة القانونية. لكن الحقيقة، مع ذلك، هي أن القرار ١٨١ لم يفعل أي شيء من هذا القبيل. لم تكن للجمعية العامة للأمم المتحدة نفسها أي سلطة لتقسيم فلسطين ضد رغبة أغلبية سكانها. كما أنها لم تزعم لنفسها مثل ذلك. بل على العكس، أوصت الجمعية فقط بتقسيم فلسطين إلى دولتين منفصلتين، عربية ويهودية، والذي يستوجب أن يوافق عليه كلا الشعبين حتى يكون له أي أثر قانوني. وقد أحالت الجمعية المسألة إلى مجلس الأمن، حيث ماتت الخطة مع الإدراك الصريح لحقيقة أن الأمم المتحدة لم تكن تمتلك أي سلطة لتطبيق مثل هذا التقسيم.

كثيراً ما يوصف إعلان الصهاينة من جانب واحد بأنه إعلان الاستقلال. لكنه لم يكن مثل هذا الشيء على الإطلاق؛ إذ يفترض أي إعلان للاستقلال أن الشعب الذي يعلن استقلاله هو شعب متمتع بالسيادة على أرض يريد أن يمارس فيها حقه في تقرير المصير. لكن الصهاينة لم يكونوا يمتلكون السيادة على الأرض التي أصبحت دولة إسرائيل.

على العكس من ذلك، عندما أعلنوا عن وجود إسرائيل، كان اليهود يمتلكون أقل من ٧ في المائة من الأرض في فلسطين. وكان العرب يمتلكون أراض أكثر من اليهود في كل منطقة مفردة من فلسطين. كما شكل العرب أغلبية عددية هائلة في فلسطين. وعلى الرغم من الهجرة الجماعية الكثيفة، ظل اليهود أقلية لم تتجاوز ثلث السكان فحسب.

وحتى في داخل الأراضي التي اقترحتها الأمم المتحدة للدولة اليهودية، شكل العرب أغلبية عندما تم إحصاء السكان البدو. وحتى في داخل تلك المناطق، امتلك العرب أرضاً أكثر من اليهود.

ببساطة، لم تكن القيادة الصهيونية تتمتع بالسيادة على الأراضي التي استولى عليها اليهود في نهاية المطاف من خلال الحرب. وتجدر ملاحظة أن الاستيلاء على الأرض عن طريق الحرب هو شأن محظور بموجب القانون الدولي.

بعيداً عن كونها قد تأسست من خلال أي نوع من العمليات السياسية المشروعة، تم تأسيس إسرائيل من خلال العنف. وقد استولى الصهاينة على معظم الأرض لدولتهم من خلال التطهير العرقي لمعظم السكان العرب، أكثر من ٧٠٠,٠٠٠ نسمة، من منازلهم في فلسطين، وتم محو المئات من القرى العربية، حرفياً، من على الخريطة.

لذلك، عندما يدّعي الصهاينة بأن إسرائيل لها الحق في الوجود، فإن ما يقولونه حقاً هو أن الصهاينة كان لهم حق في تطهير الفلسطينيين عرقياً حتى يمتكنوا من إقامة الدولة اليهودية التي يريدونها.

بكل وضوح، ليس هناك مثل هذا الحق. بل على العكس، مرة أخرى، يعامل التطهير العرقي بموجب القانون الدولي باعتباره جريمة ضد الإنسانية.

يزعم الصهاينة أن منتقدي جرائم إسرائيل ضد الفلسطينيين يسعون إلى نزع الشرعية عن الدولة اليهودية، لكن من المهم ملاحظة أن إعلان الصهاينة من جانب واحد في ١٤ أيار (مايو) ١٩٤٨، لم يكن يتمتع بأي شرعية. ومن

المهم أيضاً ملاحظة أن جريمة التطهير العرقي لا يمكن أن تبريرها أو شرعنتها عندما يتم توجيه هذه التهمة إلى منتقدي إسرائيل، فإن ما يحدث حقاً هو أن المدافعين عن إسرائيل هم الذين يحاولون نزع الشرعية عن حق الفلسطينيين في تقرير المصير، إلى جانب حق لاجئي الحرب المعترف به دولياً في العودة إلى أوطانهم.

بغض النظر عن عدم شرعية الوسائل التي تم بها تأسيس إسرائيل، فإنها موجودة. هذه حقيقة واقعة. ومع ذلك، فإن مطالبة دولة إسرائيل بأن يعترف الفلسطينيون بحقها –ليس فقط في الوجود، وإنما في أن توجد كدولة يهودية، هو ببساطة مطالبة بأن يتخلى الفلسطينيون عن حقوقهم ويسلموا بأن إعلان الصهاينة أحادي الجانب والتطهير العرقي لفلسطين كانا عملين مشروعين.

وهذا هو السبب في أن السلام لم يتحقق. ولن يكون هناك أي سلام حتى يتم الاعتراف بحقوق الفلسطينيين واحترامها. والمشكلة بالنسبة للصهاينة هي أنه حتى يمارس الفلسطينيون حقوقهم، فإن ذلك سيعني إنهاء وجود إسرائيل كدولة يهودية.

ولكن، ما العيب في إنهاء نظام عنصري أساساً، والذي ينتهك القانون الدولي والحقوق الإنسانية للفلسطينيين بلا توقف؟ ما العيب في استبداله بحكومة تحترم الحقوق المتساوية لكل سكان الأرض التي تمارس عليها هذه الحكومة السيادة السياسية وتحكم بموافقة المحكومين؟

لأي شخص ينطوي على أي قدر من الأمانة والنزاهة الأخلاقية، سوف تكون الإجابة الواضحة عن كلا السؤالين هي: لا شيء.

لكل أولئك الذين يلعبون أدواراً نشطة في السعي إلى تحقيق السلام والعدالة، ينبغي أن نركز جهودنا الجمعية من أجل تحقيق هذه الغاية. ويبدأ ذلك بتكوين فهم مناسب للطبيعة الحقيقية للصراع والمساعدة على فتح عيون كل أولئك الذين ينطوون على النزاهة في جواهرهم، وإنما الذين خدعتهم أكاذيب الدعاية التي ساهمت في إدامة العنف والظلم لوقت طويل جداً.

---

* كاتب وصحفي حر، يكتب لمنشورات ومواقع بارزة عدة. من كتبه عقبة أمام السلام: دور الولايات المتحدة في الصراع الإسرائيلي – الفلسطيني.

* نشر هذا المقال تحت عنوان: 'Why Israel Has No 'Right to Exist

قرار التقسيم... ووديعة رابين وهدية ترمب

نبيل عمرو ـ الشرق الأوسط ـ ٢٠١٩/٣/٣٠

بعد سبعة عقود من رفض الفلسطينيين والعرب قرار التقسيم؛ يعاد السؤال: هل أخطأوا بالرفض أم أصابوا؟

تختلف الإجابات... فالذين يعتنقون مبدأ «إما كل شيء أو لا شيء» ما زالوا يعدّون الرفض عين الصواب، أما الذين آمنوا بالتسويات واعتمدوا مبدأ «إنقاذ ما يمكن إنقاذه»، فيعدّون الرفض خطأً فادحاً أدى في الواقع إلى إضاعة كل شيء دون تحصيل أي شيء. ولأن الزمن لا يعود إلى الوراء، فإن الحديث عن هذا الأمر لا ينفع في تغيير ما كان، وربما ينفع لترشيد القرار فيما سيكون.

الدليل الحاسم على خطأ الرافضين في ذلك الزمن أن ما رفض في حينه تجري المطالبة بأقل من ربعه الآن، وحتى هذا «الأقل» لا ضمانة للحصول عليه.

شيء مشترك مع اختلاف الزمان والمكان بين رفض «قرار التقسيم» ورفض «وديعة رابين» التي قبل الإسرائيليون بمقتضاها الانسحاب مما يوازي أكثر من ٩٠ في المائة من أرض الجولان مقابل سلام كامل مع سوريا يشبه السلام الذي أبرم مع مصر والأردن.

كان الرفض مبرراً في حينه بمبدأ «إما كل شيء أو لا شيء»؛ فإما أن يتمكن الطلبة السوريون من السباحة في بحيرة طبريا كما كان يفعل الرئيس الراحل حافظ الأسد في زمن التلمذة، وإما أن تبقى البحيرة وشاطئها ومن ورائها هضبة الجولان بأسرها في القبضة الإسرائيلية.

على مدى احتلال إسرائيل هضبة الجولان منذ عام ١٩٦٧ وحتى أيامنا هذه؛ جرى استثمار اقتصادي واستيطاني وأمني لتلك القطعة الصغيرة من الأرض السورية؛ ففي مجال الاقتصاد دخلت خزينة الدولة العبرية مليارات الدولارات من عائدات الهضبة التي تنتج أفضل أنواع الخضراوات والفاكهة، فضلاً عن أنها وعلى الصعيد السياحي دجاجة تبيض ذهباً، أما على الصعيد الاستيطاني فعلى الهضبة الضيقة يعيش ٢٠ ألف مستوطن، وهم مرشحون للزيادة، خصوصاً بعد القرار الأميركي، ويقابلهم العدد نفسه تقريباً من المواطنين السوريين.

بوسعنا قول الكثير عن عدم شرعية احتلال الجولان السورية العربية أصلاً، وعدم شرعية ضمها لإسرائيل منذ أوائل الثمانينات من القرن الماضي، وعدم شرعية قرار ترمب الأخير، وجملتنا جاهزة في هذا المجال: «ممن لا يملك إلى من لا يستحق»، وبوسعنا كذلك الدخول في عملية إحصاء للدول التي ستعلن اعتراضها على قرار ترمب، وإحصاء القوانين الدولية التي لا تجيز الاحتلال والضم ولا تجيز كذلك القبول بهما أو شرعنتهما. غير أننا ونحن نفعل ذلك نضع أنفسنا في وادٍ وإسرائيل وأميركا في وادٍ آخر، فالدول التي تقيم لها إسرائيل وزناً هي تلك التي تؤيدها وتتماهى مع سياساتها. لهذا؛ وعلى الصعيد الدبلوماسي، تعدّ إسرائيل ميكرونيزيا أكثر أهمية من الصين، وأميركا أكثر أهمية من الكون كله.

أما القانون الدولي الذي لم يوضع إلا من أجل أن يستخدمه العاجزون والذي نستند إليه في كل محاججاتنا وسياساتنا، فقد استبدلت به إسرائيل القوانين التي يصدرها الكنيست ويؤيدها الكونغرس.

نتيجة إحصائنا الأولي للدول التي لم توافق على هدية ترمب لإسرائيل، وجدنا أنها كل دول العالم، غير أن ما ينبغي الانتباه إليه في هذا الاتجاه؛ هو كم دولة ستتخذ إجراءات عملية ضد إسرائيل وأميركا.

الضريبة الكلامية ستدفع على الفور؛ تنديد وإدانة ورفض ووعيد، بينما تتواصل حركة الوفود السياسية والاقتصادية والعسكرية إلى إسرائيل، ولن يخلو الأمر من زيارات إلى الجولان لإطلاع الوفود على مدى أهميتها الأمنية والاستراتيجية لدولة إسرائيل.

بين العودة إلى الوعي والعودة إلى الدار

عوض عبد الفتاح ـ عرب ٤٨ ـ ٢٠١٩/٣/٢٩

في البدء كان الفلسطيني على أرضه، حرًا ومندمجا بها. احتسب امتلاكه للأرض والدار من البديهيات، وحين هُدد ملكه ووجوده في المرة الأولى، استيقظ الوعي بالوجود ليحل محل اللاوعي، كشرط للفعل.

دارت الأيام والسنين، وبعد جولات وصولات من مقاومة الغزاة، وجد نفسه بعد أن سُرق وطنه، أمام حملة لسرقة روايته. ومنذ اللحظة التي فكر الغزاة بالسطو مرورًا بالتنفيذ، واصلوا بلا كلل وبدهاء كبير، مخطط هدم روايته وكيّ وعيه. حققوا جزءًا كبيرا من مخططهم، وضللوا من جلبوهم من الخارج ليستوطنوا في بيت الفلسطيني، وأدخلوا إلى وعي الكثير من النخب الغربية، الفاعلة خارج الحكم، معرفة مشوهة، لتكون سندًا للنخب الحاكمة وضمانًا لمواصلة تغذية مشروع استعماري متوحش، في بلاد ليست لهم. كما نجحوا في تجزئة فلسطين وأدخلوا في عقول أوساط واسعة من الطبقة السياسية الفلسطينية الرسمية (طبقة أوسلو)، قناعة باستحالة تحقيق حق العودة.

لكن رغم كل هذا الدعم والإجرام المُحصّنين، يفاجأ الغزاة بعودة العشب الذي يجزونه بوحشية بالغة إلى التفتح والنمو. ورغم شعور الغزاة بالانتصار والتعبير عن ذلك في مناسباتهم، فإنهم يكتشفون أن آلات القتل الفتاكة التي يمتلكونها ويستعملونها لترسيخ غزوهم عاجزة عن استئصال الوعي عند أصحاب الوطن. يصابون بالإحباط عندما يرون ضحايا غزوهم، ليسوا ضحايا سلبيين، إنما قادرون على النهوض من تحت الأنقاض بعد كل مذبحة.

يتوهمون أو يتخيلون عندما ينظرون إلى المشهد الفلسطيني، وتحديدًا إلى الصور القاتمة، مثل الانقسام أو التنسيق الأمني، أو هبوط خطاب الطبقة السياسية الانهزامي وفسادها، أن ذلك المشهد هو نهاية التاريخ: أي انتصار الصهيونية النهائي، مثلما ظنّ المفكر الأميركي، فرانسيس فوكوياما، بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، أنّ نهاية التاريخ حلّت وأنّ الرأسمالية انتصرت كدين للبشرية كلها. هناك من داخل الكيان الإسرائيلي، من بدأ يدرك أن الانتصار في معركة الوعي بات مستحيلًا.

قبل عام بالضبط، أطلقت مجموعة من طلائع الشباب الفلسطيني في قطاع غزة المحاصر والمقاوم معركة وعي جديدة، تحولت بسرعة إلى معركة كل الحركات المقاومة والأطر السياسية والشعبية والناس، تحت عنوان العودة وفك الحصار.

غدًا، السبت، ٣٠ آذار/ مارس، ينتظم الجميع هناك بمسيرة ضخمة في ذكرى يوم الأرض، إحياءً للذكرى السنوية الأولى واستمرارًا لمسيرة العودة إلى الأرض والدار. ويتوقع أن يكون الحشد كبيرا ومتميزا. هذا النمط من المقاومة الشعبية الشاملة، لم يعهدها قطاع غزة منذ الانتفاضة الأولى، التي اعتمدت النضال الشعبي غير المسلح؛ ففي مسيرات العودة الكبرى، نرى كل فئات الشعب، وخصوصًا النساء.

أن يختار الغزيون ذكرى يوم الأرض مناسبةً لإطلاق مسيرة العودة الكبرى، وأن يحيوها غدًا، في الذكرى الثانية والأربعين، له دلالات وطنية جامعة. ففضلا عن كون قضية اللاجئين هي القضية التي توحد كل الشعب، فإن يوم الأرض كان يومًا كفاحيًا وطنيًا، أطلقه الفلسطينيون في الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، في الثلاثين من شهر آذار عام ١٩٧٦، وتجاوب معه الفلسطينيون في الضفة والقطاع، ليتحوّل إلى يومٍ فلسطيني بامتياز، يجري إحياؤه سنويًا في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني، في الداخل والخارج.

آمال و تحديات

لم تتحول مسيرة العودة إلى مسيرة الكل الفلسطيني، كما كان مأمولًا، بل ظلت محصورة في قطاع غزة.

لقد تناولت، مؤخرًا، العديد من الأقلام المسيرة بالنقد والمراجعة، من حيث إدارتها وطريقة عرض أهدافها، بما فيها تصدّر حركة حماس المسيرة، بدل فتح المجال للشباب والأطر الشعبية ليقودوا المسيرة. والأهمّ، تناولت هذه الأقلام التكلفة البشرية الباهظة، من حيث عدد الشهداء والجرحى والمعاقين. فأمام عدوٍ متوحشٍ، لا يفرق بين فلسطيني يطلق النار وبين فلسطيني يتظاهر سلميًا، لا بد من ضبط المسيرة وتقليل الخسائر البشرية، حفاظًا على الأرواح، ومن أجل ضمان ديمومتها وتوليد تفاعلات في عموم الوطن وتحصيل إنجازات ملموسة.

لقد حال الانقسام الكارثي دون امتداد المسيرة إلى الضفة والقطاع وكذلك في الشتات، كما حال ترهل القوى السياسية داخل الخط الأخضر، الغارقة في انتخابات الكنيست دون امتدادها إلى الداخل الفلسطيني (٤٨). فعدا عن كون سلطة رام الله غير معنيّة بأيّ شكل من أشكال النضال، حتى الشعبي ليس المتفرق بل المنهجي؛ فإنّ تصدّر حماس مشهد المسيرة، يوفر مادة تحريضية في أوساط حركة فتح لمنع محاكاة نفس النموذج النضالي في الضّفة الغربية. لهذا السبب، اختار الشباب إطلاق فكرة المبادرة، كمبادرة شبابية وشعبية، ومن ثم الذهاب إلى التنسيق مع الفصائل المختلفة، ولكن هذه الفصائل عادت وتزعمت المسيرة، وتم تغييب مولدي فكرتها عن القيادة.

مع ذلك، تواصل طلائع الشباب وعموم الشباب المشاركة في المسيرة، التي نجحوا في تحويلها إلى ورشة تدريب كبرى على النضال والمقاومة الشعبية والتثقيف السياسي والوطني.

ليس النشاط عند السياج مقتصرًا على المواجهات والإرباك الليلي، بل يشهد الندوات السياسية والثقافية والعروض الفنية، التي تمد الشباب الذي يرزح في البطالة والفقر بالمعرفة، وبتاريخ قضيتهم وآليّات النضال وتجارب حركات التحرر العالمية وكيفية التحرر، وبالأمل في التحرر والعودة والعيش الكريم.

هكذا تبدأ مسيرة استعادة الوعي بلب القضية الفلسطينية، قضية العودة، قضية ملايين من إخواننا المحرومين من العودة إلى حيث هجروا، تحضيرًا للانتقال إلى فعلٍ من نوع آخر، في طريق العودة والتحرر والحريّة. بين استعادة الوعي وبين تحقيق العودة، هناك طريق طويل من الفعل، والتنظيم والبناء والتضحيات. في هذا الطريق يلتقي الفلسطينيون من كل مكان، ليعودوا شعبا موحدًا مستعيدًا أهمّ مصادر قوته: وحدته وعدالة قضيته.

استعادة الماضي(**)

نسرين مغربي(*) . مجلة الدراسات الفلسطينية . العدد (١١٨) . ربيع/ ٢٠١٩

يُعد بن غوريون أبرز مؤسسي إسرائيل، وأبا السياسة الإسرائيلية ما بعد تأسيس تلك الدولة فوق أرض فلسطين، ويظهر تأثيره على كثير من السياسيين الكبار، وكذلك على كثير من المثقفين الإسرائيليين، من أمثال أحد أبرز الكتّاب والروائيين الإسرائيليين عاموس عوز، وهو ما تسعى هذه المقالة لتبيانه من خلال تحليل كتابَي توم سيغف: "دولة بأي ثمن: سيرة حياة دافيد بن غوريون"، وعاموس عوز: "عزيزي المتشدد".

قال رئيس بلدية القدس (لبن غوريون) إن القانون لا يخوّله التصرف في المناطق المحتلة، وحارة اليهود يسكنها عرب. فكتب بن غوريون: "قلت يجب طردهم من هناك (...) لا حاجة لنا إلى أي قانون. فالاحتلال هو أنجع قانون"(١).

ردّ بن غوريون على مسألة طرد العرب من حارة اليهود بعد احتلال القدس في سنة ١٩٦

في أواخر سنة ١٩٥٣، انتقل بن غوريون برفقة زوجته إلى كيبوتس "سدي بوكير" في النقب، حيث سكنا في كوخ صغير مدة من الزمن. وهناك وصلته رسالة من فتى عمره ١٥ عاماً، جاء فيها: "أخشى أن تكون بذهابك إلى سدي بوكير، قد تركت خلفك في تل أبيب ليس فقط رئيس الحكومة الذي هو أنت، بل الزعيم في داخلك أيضاً." وأضاف: "أنا آسف لهذا الأمر". ثم دعاه إلى قيادة الشبيبة لمحاربة الفساد والخواء. قال الفتى إن بن غوريون قادر على فعل ذلك على الرغم من الأخطاء التي ارتكبها، وطرح عليه السؤال: "هل الانتقال إلسدي بوكير تراجع واستسلام من جانب إنسان متعب ومكسور ويائس، أم إنه مجرد مرحلة في درب نضال الزعيم؟" في الحالة الأولى "لن يتبقّى لي إلاّ رثاء زعيم انكسر"، أمّا في الحالة الثانية، فـ "أعتقد أن عليك أن تجيب على هذه الرسالة". كما أشار إلى أنه ليس من المعجبين بالزعيم، وختم رسالته بعبارة: "مع الإعجاب، لكن ليس من دون تحفظ". ردّ عليه بن غوريون بعد خمسة أيام، قائلاً أنه استمتع برسالته، و أوضح في جوابه أن مهمة الشبيبة ليست محاربة الفساد، وإنما إنشاء المستوطنات الطلائعية. أمّا بالنسبة إلى السؤال الرئيسي الذي طرحه الفتى، ففّضل بن غوريون عدم الإجابة عليه، محتفظاً بالأسباب لنفسه(٢).

هذا الفتى كان يُدعى عاموس عوز الذي أصبح فيما بعد من أبرز الكتّاب والروائيين الإسرائيليين. وقد وردت مقتطفات رسالته المذكورة أعلاه في كتاب: "دولة بأي ثمن:سيرة حياة بن غوريون"، للمؤرخ الإسرائيلي تومسيغف. ويلاحَظ عند مطالعة الكتاب أن كثيراً من العبارات، لا بل السياسات، الرائجة إسرائيلياً، أرسى قواعدها بن غوريون منذ زمن بعيد. فعلى سبيل المثال، نجد في عبارة يتسحاق رابين الشهيرة: " أتمنى أن أستيقظ صباحاً وأجد البحر قد ابتلع غزة"، عودة إلى تعبير لبن غوريون قاله قبيل العدوان الثلاثي على مصر، حين دار نقاش في الحكومة الإسرائيلية بشأن الحرب. فعندما سأل أحدهم ماذا سيحدث لغزة؟ أجاب بن غوريون: "علينا أن نأخذها. ولو كنت أؤمن بالمعجزات لقلت فليبتلعها البحر"(٣).

«المقتطف»..٢٠١٩/٣/٣٠م

علاوة على ذلك، تُعتبر الحرب الاستباقية فكرة طرحها بن غوريون في الثلاثينيات، وسمّاها "الدفاع العدواني"، أو "الحرب الوقائية والضربة الاستباقية"(٤). كما أن موّال عدم وجود شريك (partner) في المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين جذوره بن غوريونية، إذ يُروى أن بن غوريون كان يردد حادثتين وقعتا له: الأولى مع مثقف عربي التقى به بعد أن صدر قرار بطرد بن غوريون من تركيا، عشية الحرب العالمية الأولى. وكان هذا العربي يدرس معه الحقوق في جامعة إستانبول. أخبره بن غوريون أن الأتراك يريدون طرده، فأجاب الشاب أنه بصفته صديقه يأسف لذلك، لكنه بصفته عربياً قومياً فإنه سعيد بهذا القرار(٥)؛ أمّا الحادثة الثانية، فتتعلق بلقائه فلسطينياً يدعى موسى العلمي: خلال حديثهما أخبره بن غوريون أن الصهيونيين قادمون إلى البلد من أجل تطويرها لمصلحة سكانها جميعاً، فردّ عليه العلمي أنه يفضل إبقاء البلد فقيرة ومقفرة لمئة عام مقبل، إلى أن يتمكن العرب من تطويرها بأنفسهم(٦). وقد وظّف بن غوريون هاتين الحادثتين لإثبات أن لا أساس مشتركاً للاتفاق مع العرب.

واستخدم في ذلك عبارة: لا يوجد، adressa بمعنى لا يوجد شريك(٧). ويعلّق سيغف على محادثات بن غوريون والعلمي بقوله إن بن غوريون كان يرى أنه "لم يحدث في التاريخ، ولا أظن أنه سيحدث، أن قام شعب بالتنازل بمحض إرادته عن بلده"(٨) وكان يكرر هذه العبارة بشكل يُبرز تناقضاً في شخصيته: إذ نجده يتفهم الموقف العربي من جهة، لكنه يرفضه ويدينه من جهة أُخرى. أمّا بالنسبة إلى عاموس عوز الذي ختم رسالته بعبارة: "مع الإعجاب، لكن ليس من دون تحفظ"، فنجد بصمات "الشيخ" (وهو اللقب الذي كان يُطلَق على بن غوريون) ماثلة في فكره واستعاراته السياسية، حتى وهو في أواخر السبعين من عمره. فقد أصدر في سنة ٢٠١٧ كتيّباً بعنوان "عزيزي المتشدد" (Dear Zealot)، ادّعى فيه أنه ينتمي إلى اليسار الصهيوني، وأنه يؤيد حل الدولتين. وقد أتى فيه على ذكر بن غوريون صراحة، فقال: علّمنا بن غوريون أن دولة إسرائيل لن تقوم لها قائمة من دون دعم دولة عظمى واحدة على الأقل. مَن هي هذه الدولة؟ لا يهم: كانت بريطانيا يوماً، وذات مرة كانت روسيا ستالين، وخلال فرصة وجيزة كانت إنجلترا وفرنسا، وفي العقود الأخيرة هي الولايات المتحدة(٩).

وحين يتحدث عوز عن حل الدولتين ف إنه يوظف استعارة البيت للدلالة على البلد، فيقول: نقطة انطلاق الصهيونية منذ عشرات السنين بسيطة: لسنا وحدنا في هذه البلد، لسنا وحدنا في القدس. وأقول الشيء نفسه لأصدقائي الفلسطينيين: لستم وحدكم في هذه البلد. لا مفر من تقسيم هذا البيت الصغير إلى شقتين صغيرتين. نعم بيت لعائلتين. نعم: تسوية بين إسرائيل وفلسطين. نعم: دولتان. يجب تقسيم هذه البلد وتحويلها إلى بيت لعائلتين(١٠).

وقد كرر هذه الاستعارة عند حديثه عن حالة الفصام التي يعيشها الشعب الإسرائيلي، إذ رأى أن دولة إسرائيل "تخوض حربين في آن معاً: حرباً محقة لا مثيل لها من أجل حق الشعب اليهودي في أن يعيش في بلده؛ والثانية حرب قمع وجور وظلم بهدف زيادة غرفتين أو ثلاث إلى شقتنا، على حساب الجار الفلسطيني، وسرقة أراضيه، ومنع حقه في الحرية"(١١).

هذه الاستعارة ليست من ابتكاراته، فقد استخدمها بن غوريون سابقاً عند مثوله أمام لجنة تحقيق مؤلفة من ستة أعضاء إنجليز وستة أميركيين، شكّلتها الولايات المتحدة في سنة ١٩٤٥. وكانت مهمة هذه اللجنة تقديم اقتراحات بشأن قضية المهجّرين اليهود في أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية، والوضع في فلسطين عامة. استهل بن غوريون شهادته بقوله أنه يعي جيداً الصعوبة الذهنية التي تجدها اللجنة، في محاولتها فهم العلاقة الخاصة والمميزة التي

تربط الشعب اليهودي بأرض إسرائيل. وردّد على مسامعهم قصة البيت الكبير، وغرفه ال ١٥٠ التي كانت سكناً لأفراد عائلته. وبعد أن طُردوا منه تشتتوا، فجاء شخص آخر واحتل البيت. ومن حينها، تعاقب على السكن في هذا البيت عدة أشخاص. ثم كان على أصحاب البيت الأصليين أن يعودوا، فوجدوا خمس غرف يسكنها أشخاص آخرون، بينما بقية الغرف مهدمة ومهملة وغير صالحة للسكن. فقالوا للسكان: "لا نريد أن نطردكم. ابقوا من فضلكم حيث أنتم، فنحن سنسكن في الغرف غير الصالحة، وسنرممها." رمّموا عدة غرف وسكنوا فيها. ثم انضم إليهم أفراد آخرون من العائلة أرادوا ترميم بعض الغرف التي لم تكن صالحة للسكن، غير أن السكان الأوائل قالوا لهم: "لا. نحن هنا، ولا نريدكم. صحيح أننا لا نستعمل الغرف المهدمة، وهي غير صالحة للسكن الآدمي، لكننا لا نريدكم أن ترمموا هذه الغرف وتستصلحوها." وختم بن غوريون قائلاً: "في الحي العديد من البيوت الكبيرة، شبه الخاوية. نحن لا نقول لهم من فضلكم انتقلوا إلى تلك البيوت. لا. نحن نقول لهم ابقوا هنا من فضلكم، وسنكون جيراناً طيبين"(١٢). ويعلّق سيغف بأن بن غوريون لم يثر انطباعاً جيداً لدى أعضاء اللجنة، لأن أقواله كانت محض دعاية(١٣).

وفي سياق متصل، كتب أحد أعضاء اللجنة يقول إن حاييم وايزمن الذي أدلى ب ûشهادته أيضاً، أثار انطباعاً جيداً بسبب صدقه، وهو أول شاهد يعترف صراحة بأن الحسم في النزاع، بين اليهود والعرب في البلد، ليس بين حق عادل في مقابل ظلم واقع، وإنما بين ظلم كبير في مقابل ظلم صغير(١٤). أمّا العبارة التي تدحرجت على لسان عوز في هذا الشأن، فوصفت الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بنسخة معدلة من أقوال وايزمن، جاءت على النحو التالي: "هذا الشجار من أساسه ليس فيلماً هوليوودياً عن الغرب المتوحش، لأخيار ضد أشرار، وإنما هو مأساة حق في مقابل حق"(١٥).

ويتبنّى عوز فكرة الأقلية في مقابل الأكثرية بحذافيرها، والتي طرحها بن غوريون أمام اللجنة المذكورة. فقد قال بن غوريون إن الدولة اليهودية وحدها قادرة على بناء بيت قومي للشعب اليهودي، لجميع أولئك اليهود في العالم الذين يريدون أو يضطرون، لهذا السبب أو ذاك، إلى القدوم. إذ ليس في قدرة اليهود نيل حقوق متساوية لأنهم، في أي بلد في العالم، يشكلون أقلية.

وأضاف: "هذه ظاهرة إنسانية عامة. ففي كل مكان توجد فيه مجموعتان: الأولى قوية وتملك نفوذاً، والثانية ضعيفة لا حول لها ولا قوة من المتوقع حدوث نكبات. ودائماً، المجموعة القوية ستضطهد المجموعة الضعيفة بوجه حق، أو من دون وجه حق.

ونظراً إلى الطبيعة البشرية، لا يمكن أن نتوقع من أصحاب القوة والنفوذ عدم إساءة استغلال قوتهم. غير أن هذا الأمر لا يحدث في جميع الحالات، وليس بالضرورة أن يحدث دائماً"(١٦).

ويعقّب سيغف قائلاً: "إن أعضاء اللجنة تساءلوا كيف ستضمن، إذاً، دولة الأكثرية في البلد، المساواةَ في الحقوق لأبناء الأقلية العربية فيها؟ فأجاب بن غوريون أن لا داعي للقلق: العرب في البلد لن يكونوا أبداً أقلية، لأنهم جزء من مئات الملايين في العالم العربي الذي يحيط بها. لكن أعضاء اللجنة لم يقتنعوا بكلامه، ليس لأنهم اعتقدوا أنه يكذب عليهم، وربما ليس لهذا السبب وحده، بل لأن ادعاءه كان يحمل تناقضاً داخلياً أساسياً لم يحلّه بالشكل الذي يرضيهم"(١٧).

وقد تبنّى عوز هذا التصور مع تحديث معين، إذ يقول: إذا لم تنشأ هنا دولتان، وبسرعة، سنصبح دولة واحدة. وإذا أصبحنا دولة واحدة فإنها ستكون دولة عربية من البحر إلى النهر. يمكن، بل ومن الحري باليهود والعرب العيش معاً، لكني لا أرضى أبداً أن أعيش كأقلية يهودية تحت حكم عربي، إذ تكاد جميع هيئات الحكم العربية، في الشرق الأوسط، تُجمع على قمع الأقليات. أقول هذا أساساً لأني أصرّ على حق اليهود الإسرائيليين، كأي شعب، في أن يكونوا أكثرية لا أقلية، ولو حتى على رقعة صغيرة جداً من الأرض(١٨).

عندما تحدث عوز في كتيّبه، عن الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي وحل الدولتين، أغفل التطرق إلى قضية شائكة هي حق العودة، لكنه استدرك ذلك في محاضرة ألقاها في جامعة تل أبيب، قبل عدة أشهر، بعنوان: "الحساب كله لم ينتهِ بعد"(١٩) (قوبلت في ختامها بتصفيق حماسي من طرف الجمهور). خصص عوز مقدمة المحاضرة لترويج الأفكار التي طرحها في كتيّبه، ثم تطرّق إلى حق العودة، من خلال قصة رواها عن لقائه بلاجىء فلسطيني في باريس، قبل عشرين عاماً. فبحسب ادعائه، كان هذا الفلسطيني يعمل محضراً في إحدى الجامعات الفرنسية، في مجال العلوم الاجتماعية، وقد قال عوز أنه لا يذكر اسمه، ولا حتى اسم الجامعة التي كان يدرّس فيها، لكنه يذكر أن أول عبارة تفوّه بها الفلسطيني عندما صافحه، كانت: "أنا من لفتا" (وهي قرية مهجرة على مشارف القدس). يقول عوز في هذا الصدد: "بدا الأمر غريباً لي. فعمره ٣٠ عاماً، كيف يمكن أن يكون من لفتا؟" ويروي لجمهوره أنه يذكر لفتا جيداً، إذ كان يذهب إليها وهو صغير مع والديه، أيام السبت، لشراء الجبن والفواكه والخضروات (طبعاً قبل النكبة)، ويصفها بأنها ذات طبيعة خلابة، فيها "قرابة ١٠٠ بيت حجري على سفح الجبل، فضلاً عن أشجار التين والزيتون وعرائش العنب ونبع ماء... مكان رائع". وبناء على أقواله، بادره الفلسطيني قائلاً: "أريدك أن تعرف أنه لا يهمني مَن يحكم فلسطين. لا أريد أن أطرد اليهود. لا أريد أن أنتقم منكم. أريد بيتي في لفتا." وأضاف الفلسطيني أن بيته ومكتبه عامران بصور لقرية لفتا، ولبيته فيها. فردّ عليه عوز: "هل زرت لفتا يوماً؟ فأجاب لا، لكن لدي صور أبي أو جدي (عوز لا يذكر تماماً). أهلي طُردوا من هناك. (يعلّق عوز) طُردوا أو هربوا؟ وقال لي هذه الأمور بإصرار شديد... أريدك أن تعرف أنكم لن تنعموا بالسلام إلى أن أسترجع بيتي في لفتا. أريده، إنه لي. لن أسمح لأحد بأن يأخذه. لن أسمح بتحقيق سلام أو تسوية، إن لم أسترجع هذا البيت في لفتا." ويواصل عوز كلامه: "كان كلامه مثيراً لأنه لم يرَ البيت في حياته.

فكرت قليلاً، وساد صمت بيننا للحظات، ثم قلت له: أتعرف... لن تحصل على بيتك في لفتا أبداً، وليس بسبب الصهيونيين. فحتى لو حسم الشعب اليهودي أمره غداً، وقرر أن الصهيونية كانت غلطة، وغادرنا جميعاً البلد، حملنا عصا ترحالنا ووضعنا جعبتنا على أكتافنا وسلّمناكم المفاتيح، فإنك لن تحصل على بيتك في لفتا. فسألني لماذا؟ فقلت له: هل تريد أن تسكن في هذا البيت في لفتا؟ هل ستترك وظيفتك في باريس؟ فقال لي: لا، ما الداعي. أريد أن أذهب إلى هناك في الصيف، كل صيف، لأجلس تحت شجرة التين، وأسمع صوت النبع وأجراس الماعز على سفح الجبل.

هذا ما أريده. هذا كل ما أريده. لا أريد سيادة ولا أي شيء... فقلت له هذا ما لن تحصل عليه أبداً... فقال لي: لِمَ؟ قلت: ببساطة لنفترض أن جميع اليهود قرروا أن يغادروا، ليس لفتا فحسب، بل البلد كلها أيضاً. لنفترض أن دولة إسرائيل اتخذت قراراً غداً، توافق فيه على حق العودة الكامل لأحفاد الفلسطينيين، وأبناء الأحفاد وكل ما تريده. بيتك

في لفتا لن تحصل عليه... لماذا؟ لأنه إن عاد اللفتاويون فإن تعدادهم سيتراوح بين ١٠ و ١٥ ألف نسمة، بعد أن كانوا نحو الألف في سنة ١٩٤٨. وستمتلىء لفتا بالبنايات المتعددة الطبقات، وسيكون فيها على الأقل ٢ أو ٣ محلات كبرى (سوبرماركت)، علاوة على إشارات مرور، وستواجه مشكلة باركينغ عويصة... لا... لن تسمع الماعز ولا النبع... أنت مريض، قلت له. وشخّصت المرض (يتوجه إلى الجمهور)، مَن لديه ثقافة طبية أو شبه طبية منكم، سجلوا لديكم من فضلكم... أنت مريض باستعادة الماضي. وفي اللغة الإنجليزية... Reconstritis أنت تبحث في المكان عن شيء فقدته في الزمان. تتوق بشدة إلى لفتا التي تربّيت على قصصها التي حكاها لك جدك أو جدتك. أنا أفهمك ولا أستهزىء بك. ولن أقول لك اِنسَ الموضوع. أبداً لن أقول لك ذلك، فأنا أيضاً لم أنسَ طفولتي وذكرياتها... سأقول لك شيئاً آخر... إذا كنت شديد التوق إلى لفتا ألّف كتاباً، اصنع فيلماً، اكتب مسرحية، ألّف بحثاً، ابحث عما أضعته في الزمان وليس في المكان، لأنك لم تضيعه في المكان، وإنما في الزمان (....). استعادة الماضي مرض خطير، أنا أفهمه جيداً، Reconstritis (....). تشتاق إلى طفولتك، هذا جيد. لكن، إن بد أت تتصرف كطفل عمره ٥ أعوام، وإذا عانيت جرّاء شدة شوقك إلى طفولتك، فيجب وضعك في مصح عقلي." كان هذا فحوى كلام عوز عن حواره مع الفلسطيني المزعوم، وقد صدمني حقيقة. فهناك فرق في الموقع النفسي الذي يتحدث منه كل منهما. الفلسطيني يريد وطناً "من سحاب ومن شجر"، ملموساً ومحسوساً، بينما عوز يتهرّب كإسرائيلي من البتّ في قضية حق العودة الفلسطيني، وبالتالي، يلجأ إلى التفلسف بشأن ظاهرة " إيثاكا" (لم يذكرها بالاسم، لكن روح كفافي سترفرف)؛ الظاهرة التي تعني أن العودة إلى مكان ما، بعد غياب زمني طويل، غالباً ما تكون مخيبة لآمال، ذلك بأن الإنسان لن يجد المكان بالصورة التي انطبعت عنه، في ذهنه، وهو أصغر سناً. الفلسطيني، بحسب القصة، اكتفى بالتعبير عن رغبته في العودة سلمياً إلى وطنه ومسقط رأس أجداده، و إذا بوابل من الفذلكات الاستعلائية تنهال عليه، وتصل إلى حد "تشخيص" مرض نفسي لديه)عبثاً حاولت أن أجد أي معلومات عن هذا الـ Reconstritis من دون جدوى). والحقيقة المرة هي أن حديث هذا الفلسطيني المنفي عن وطنه، عن حق العودة، وضع عوز وجهاً لوجه أمام أشباح اللاجئين الفلسطينيين الذين هُجّروا من بلداتهم وقراهم في سنة النكبة. فعودة اللاجئين تُعتبر من التابوهات والمسكوت عنه في المجتمع الإسرائيلي، وهو ما يفسر ردة فعل عوز وخلطه المقصود بين الأساسي والثانوي للتمويه، وذلك عبر التركيز على ما تجوز تسميته "أسلوب الحياة" (life style). وأقتبس هذه العبارة من حادثة قرأتها عن مثقف عراقي كان يسكن في الموصل، وهي في قبضة داعش. وخلال لقاء هاتفي أجراه معه صحافي أجنبي، سأله الصحافي عن ال life style تحت حكم داعش، فأجابه العراقي أن الناس مشغولون في الموصل بال life بحد ذاتها. لا أتهم عوز بالسطحية، فهو أبعد ما يكون عن ذلك، لكنه لم يقدم إجابة عن قضية حق العودة، وتهرّب بسادية عبر الانقضاض (بحسب روايته) على الضحية. وهو لم ينقل رد الفلسطيني على تجاوزاته بحقه، وأبقاه في خانة الخرس المريحة له (أي لعوز). وبالتالي، كان على عوز بعد هذه المواجهة العصيبة، أن يرتب أوراقه، ويفتش في "كراكيب" نفسيته هو بحد ذاته، وسرعان ما فعل ذلك. فبعد أن ألقى قنبلة ال Reconstritis، ترك الفلسطيني وشأنه، وتساءل أمام جمهوره: أوليست الصهيونية تعاني المرض عينه؟ وبعد نقاش وإظهار الأدلة، طمأن جمهوره أن لا داعي للقلق، فال Reconstritis مجرد مركّب، أو "بهار" على حد تعبيره، في الفكر الصهيوني، وهو ليس الأساس الذي يقوم عليه هذا الفكر. بعدها انتقل إلى المربع المريح للإسرائيليين: رثاء

الذات. فأعلن أن تمسك اليهود بالبلد، جاء اضطراراً لكونهم ضحايا، ولم يكن ترفاً (كأن الفلسطيني القابع في مخيمات البؤس يملك ترف عدم التمسك بها)، اذ لم يكن أمام اليهود وخصوصاً يهود أوروبا الذين ينتمي إليهم مفرا إلاّ الهجرة إليها، بعد المجازر التي تعرضوا لها، وبعد رفض استقبالهم من طرف الدول الغربية. من هنا، نفهم أن الصهيونية عقلانية، وأن عينيها مفتوحتان على الواقع. وفي هذا غمز من قناة ذلك الفلسطيني الحالم وغير الواقعي في تمسكه بالبلد وحنينه إليها. وبهذه الانعطافة، رتب عوز أفكاره وأفكار جمهوره. فالخلاصة الضمنية لمحاضرته هي أن اللاجئ الفلسطيني ليس ضحية الإسرائيلي، وإنما هو شخص يعاني اختلالاً في عقله وفي عدم واقعيته. أمّا الإسرائيلي/ الصهيوني، فواقعي ومتّزن نفسياً، وهو فوق هذا وذاك، الضحية بألف ولام التعريف. نقطة وسطر جديد.

ختاماً، وبالعودة إلى قلق عوز إزاء الـ style life في لفتا بعد عودة اللفتاويين إليها، يجب طمأنته إلى أننا كفلسطينيين، نسير على هدي مقولة نيتشة: مَن لديه أي "لماذا" يعيش من أجلها، يكُن في قدرته تحمّل أي "كيف".

(**) يعرّف عاموس عوز هذا المصطلح بال: Reconstritis.

(*) كاتبة فلسطينية مقيمة في عكا.

١. توم سيغف، "دولة بأي ثمن: سيرة حياة دافيد بن غوريون" (موشاف بن شيمن: كيتير سفريم، ٢٠١٨)، ص ٦٣٨ (بالعبرية).

٢. المصدر نفسه، ص ,٥٠٢

٣. المصدر نفسه، ص ,٥٤٩

٤. المصدر نفسه، ص ,٤٨٦

٥. المصدر نفسه، ص ١٥٦ ـ ,١٥٧

٦. المصدر نفسه، ص ,٢٤٨

٧. المصدر نفسه، ص ٢٤٨ ـ ,٢٤٩

٨. المصدر نفسه، ص ٢٤٨.

٩. عاموس عوز، "عزيزي المتشدد" (موشاف بن شيمن: كيتير سفريم، ٢٠١٧) ص ١١٧ (بالعبرية).

١٠. المصدر نفسه، ص ,١٢١

١١. المصدر نفسه، ص ,١٢٣

١٢. سيغف، مصدر سبق ذكره، ص ,٣٦٢

١٣. المصدر نفسه، ,٣٦٤

١٤. المصدر نفسه، ص ,٣٦٤

١٥. عوز، مصدر سبق ذكره، ص ,١٢٤

١٦. سيغف، مصدر سبق ذكره، ص ,٣٦٤

١٧. المصدر نفسه، ص ,٣٦٥

١٨. عوز، مصدر سبق ذكره، ص ,١٠٩

١٩. يمكن مشاهدة المحاضرة في موقع يوتيوب، في الرابط الإلكتروني التالي:
https://www.youtube.com/watch?v=jEbqmn_gYsE

هل سيُقبل المواطنون الفلسطينيون العرب في إسرائيل على التصويت؟

شبلي تلحمي . معهد بروكنغز . ٢٠١٩/٣/٢٥

مع اقتراب موعد الانتخابات الإسرائيلية في ٩ أبريل، سيشكّل إقبال الفلسطينيين العرب على التصويت عنصراً يجدر الانتباه إليه. فكما لفت أيمن عودة، رئيس القائمة المشتركة العربية في الكنيست، مؤخراً: "ما من حسابات انتخابية تؤدّي إلى الفوز لتحالف وسطي يساري بدون مشاركة الأحزاب العربية".

يشكّل العرب قرابة ٢٠ في المئة من السكّان الإسرائيليين. لكن على مرّ التاريخ كان إقبالهم على التصويت في الانتخابات الوطنية أقلّ بكثير من إقبال اليهود. وليس السبب أنّ العرب لا يؤمنون بالتصويت. إذ هم يُقبلون بنسبٍ أعلى بكثير من اليهود في الانتخابات المحلّية التي تؤثّر في بلداتهم. ففي الانتخابات البلدية للعام ٢٠١٨، بلغت نسبة إقبال العرب على التصويت ٨٤،٤ في المئة مقارنة بنسبة ٥٤،٨ في المئة لليهود. ويرى بعضهم هذا الفصل بين الانتخابات المحلّية وتلك الوطنية كآلية لقمع الناخب العربي.

وفي انتخابات العام ٢٠١٥، بلغت نسبة إقبال العرب على التصويت ٦٣،٥ في المئة فقط مقارنة بنسبة ٧٦ في المئة لليهود، على الرغم من أنّ الناخبين العرب أبدَوا حماساً ملفتاً حيال اتّحاد أربعة أحزاب عربية مختلفة بشكل غير مسبوق. أمّا هذه السنة فانقسمت القائمة المشتركة إلى تحالفَين، الأوّل هو جبهة الديمقراطية والحركة العربية للتغيير والثانية تضمّ الحركة الاسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي. وقد حظّرت هيئة الانتخابات في إسرائيل الفريق الثاني. ومع أنّ المحكمة العليا الإسرائيلية قد نقضت هذا القرار، تفيد ستاتنت Statnet، الشركة التي تجري استطلاع الرأي بناء على طلبنا، عن معمعة في صفوف الناخبين قبل قرار المحكمة. وقد يفسّر ذلك مراوحة تحالف الحركة الاسلامية والتجمع الوطني الديمقراطي في عدّة استطلاعات رأي عند نسبة الـ٣،٢٥ المطلوبة للوصول إلى الكنيست، وهو أمر يؤثّر بشدّة في التوازن بين اليمين/اليسار الوسط.

في الوقت عينه، برزت بعض التصرّفات والتصريحات التي اعتبرها العرب تضرب شرعية مُواطنيّتهم فأثارت غضبهم، لا بل طلب بعضهم من أعضاء الكنيست العرب الانسحابَ بالكامل ومقاطعة الانتخابات الإسرائيلية. والتصرّف الأبرز بين تلك التصرّفات هو تمرير القانون الأساسي الذي يعتبر إسرائيل الدولة القومية لليهود، والذي بغياب دستور إسرائيلي يحظى بأهمّية توازي الدستور. وشدّد هذا القانون على أن إسرائيل دولة لليهود، من دون أيّ ذكر للديمقراطية، ومَنح اليهود مزايا مقارنةً بغير اليهود. ويبدو أنّ رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتانياهو جعلَ استراتيجيتَه ضخَّ الحماس في قاعدته اليمينية عبر تقويض المواطنية العربية، بما في ذلك التوصّل إلى تحالف مع حزب يتألف من أتباع حركة كاخ التابعة لمائير كاهانا، وهي حركة تعتبرها الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها تنظيماً إرهابياً. زدْ على ذلك أنّ زعيم هذه الحركة محظور من المحكمة العليا الإسرائيلية بسبب إيديولوجيته المعادية للعرب "وللتحريض على العنصرية".

هل سيُقبل العرب على الانتخابات الإسرائيلية هذه السنة؟

تبرز مخاوفُ لدى الساسة العرب أنّ نتيجة هذا الغضب يمكن أن تكون إقبالاً عربياً أدنى. ومع بقاء حوالي ثلاثة أسابيع قبل حلول موعد الانتخابات، أجرينا استطلاع رأي مع جامعة ماريلاند لعيّنة تمثيلية من المواطنين العرب البالغين في إسرائيل. وأجرت الاستطلاع شركة ساتنت بين ١٠ و١٢ مارس عبر الهاتف وباللغة العربية وشمل ٧١٣ مواطناً عربياً بالغاً من إسرائيل وتوزّع التقسيم العيني بحسب الدين والعمر والجنس والمنطقة الجغرافية. ويتمّ تثقيل العيّنة تبعاً للتقسيم أعلاه وتمثّل العيّنة توزّع العرب في إسرائيل. وبلغ معدّل الإجابة نسبة ٥٨ في المئة، مع هامش خطأ يبلغ ٣،٩ نقطة مئوية.

وعندما سُئل المشاركون في الاستطلاع مباشرة ما إذا ظنوا أنّ المشاركة في الانتخابات أفضل من عدمها، حتّى مع قانون الدولة القومية، أجابت أكثريتهم بأنّ المشاركة أفضل (٧٧،٥ في المئة)، فيما قالت نسبة ١٧،٥ في المئة فقط أنّ العكس صحيح. علاوة على ذلك، عندما سُئل المشاركون إن كانوا ينوون التصويت في الانتخابات المقبلة، أجابت نسبة ٧٣،٥ في المئة بأنها تنوي ذلك، مقابل نسبة ٢٣،٤ تنوي عدم التصويت. للمقارنة، في العام ٢٠١٥، بلغت نسبة الإقبال الفعلية ٦٣،٥ في المئة، لكنّ الرئيس التنفيذي لشركة ساتنت، يوسف مقلادة، أشار إلى أنّه ردّاً على السؤال نفسه عند إجراء استطلاع رأي قبل انتخابات العام ٢٠١٥ قالت نسبة ٦٨ إلى ٦٩ في المئة إنّها تنوي التصويت. (استعانت ساتنت بنموذج لتعديل التقديرات، مما أدّى إلى نسبة إقبال متوقّعة تبلغ ٦٣،٤، وهو رقم قريب جداً من نسبة الإقبال الحقيقية.)

كيف سيتوزّع التصويت؟

لمَن سيصوّت المواطنون العرب؟ وهل الجمهور العربي الفلسطيني منفتح على فكرة انضمام أحزاب عربية إلى حكومة ائتلافية، في حال كان ذلك مطروحاً؟

تُبيّن استطلاعاتنا أنّ الأحزاب العربية المتضعضعة ستنال مجتمعةً عدد أصوات أقلّ ممّا نالته القائمة المشتركة في الانتخابات الماضية، أي ٦٣ في المئة مقارنة بنسبة ٨٢ في المئة في العام ٢٠١٥. وستذهب بقية الأصوات إلى أحزاب صهيونية وسطية أو ذات ميول يسارية يضمّ بعضها مرشّحين عرباً في مواقع مضمونة نسبياً: ١٥ في المئة لحزب الأبيض والأزرق و١٠ في المئة لحزب ميرتس و٤ في المئة لحزب الليكود و٢ في المئة لحزب كولانو و١ في المئة لحزب العمال.

وفيما قد ينخفض عدد أعضاء الكنيست العرب، ستذهب أكثرية الأصوات إلى تحالف وسطي يساري مُحتمل بعد الانتخابات. فإلى أيّ حدّ المواطنون العرب منفتحون على هذه الفكرة؟ ولهو جدير بالذكر – ومصدر غضب لدى الكثيرين من المواطنين العرب – أنّ حزب الأبيض والأزرق الوسطي حتّى يقول إنّه لن يدخل في تحالف مع الأحزاب العربية.

مع ذلك، يبدو أنّ الكثير من العرب يظنّون أنّ هذا مجرّد تموضع قبل الانتخابات: فتقول أكثرية طفيفة (٥٤،١ في المئة) إنّ فكرة انضمام العرب إلى حكومة ائتلافية بعد الانتخابات مُمكنة. لكنّ اللافت أكثر هو النتيجة التي بيّنها الاستطلاع والتي تفيد بأنّه في حال بروز فرصة كهذه، قالت نسبة ٧٣،١ في المئة إنّها ستدعم الانضمام إلى تحالف كهذا، مقابل نسبة ٢١،١ في المئة عارضت الفكرة.

ما تفسير هذه الاتجاهات؟

أحد أسباب هذه العزيمة العربية الواضحة أمر يدعو للسخرية: في العام ٢٠١٥، اجتمع التحالف العربي للتمكّن من تخطّي رفْع عتبة التصويت إلى ٣،٢٥ في المئة كحدّ أدنى، الأمر الذي اعتُبر محاولة لاستغلال الانشقاقات العربية والحدّ من فرص نجاح العرب في الانتخابات. عوضاً عن ذلك، اجتمع العرب وفازوا بأكبر عدد مقاعد في تاريخ إسرائيل. واليوم، إذا أقبل العرب على التصويت بأعداد كبيرة، تُبيّن الاستطلاعات أنّ عتبة الـ٣،٢٥ في المئة يمكنها أن تحول دون دخول إحدى الجهات التي حثّت على رفع عتبة التصويت إلى الكنيست، أي حزب يسرائيل بيتينو اليميني التابع لأفيغدور ليبرمان.

ثانياً، غدا الغضب من تصرّفات نتانياهو وكلامه منتشراً، بدءاً من سياسته إزاء الفلسطينيين في الضفّة الغربية وقطاع غزة وصولاً إلى ضرب الشرعية المتصّورة للمواطنين العرب. ويمكن أن يساعد ذلك أكبر خصومه، بيني غانتس، الذي ينال بحسب استطلاعاتنا ١٥ في المئة من أصوات العرب. ويبرز ذلك بوضوح لدى الدروز، وهم الأقلية العربية الأكثر اندماجاً في إسرائيل ويخدم رجالها في الجيش الإسرائيلي. فبعدما أغضبهم قانون الدولة القومية وخطابات نتانياهو، قالت نسبة ٥٤ في المئة إنّها ستصوت لحزب الأبيض والأزرق التابع لغانتس، مقابل ١٠ في المئة قالت إنّها ستصوّت لحزب الليكود.

ثالثاً، ينظر المواطنون العرب في إسرائيل حولهم – العالم العربي والأراضي الفلسطينية وسياسة الرئيس ترامب الخارجية – ولا يجدون ما يجعلهم يتوقّعون أنّ التغيير سيأتي من جهات خارجية. وهذا يحفّزهم لاستعمال الأوراق المحدودة التي بحوزتهم داخل إسرائيل نفسها.

يمكن أن يتغيّر الكثير بين اليوم و٩ أبريل، ولا سيما أنّ المواطنين العرب ما زالوا في حالة تضارب حيال مكانهم في إسرائيل وسياساتها. فيقول بعضهم: "ما المغزى؟ غانتس ونتانياهو متشابهان". لكن كما قال لي عودة الأسبوع الماضي: "أظنّ – أقلّه آمل – أنّ أولئك الذين يقولون إنّ كلّهم متشابهون يعتقدون في عمقهم أنّ نتانياهو هو الأسوأ بينهم". وهذا ما يبدو أنّ الأحزاب العربية تعوّل عليه.

خيارات الإقليم في مواجهة اليمين الأمريكي والإسرائيلي؟

عريب الرنتاوي . الدستور . ٢٠١٩/٣/٣٠

موضوعياً، تقف الولايات المتحدة (واستتباعاً) إسرائيل، على النقيض من مصالح مروحة واسعة ومتناقضة من دول المنطقة وعواصمها.. وموضوعياً كذلك، تتهدد سياسات الولايات المتحدة بالشرق الأوسط، أمن واستقرار، ووحدة وسيادة هذه الدول، دع عنك ما يمكن أن يترتب على هذه السياسات من تهديد لمستقبل عدد من الأنظمة السياسية فيها، ووجودها.

أقصد بمروحة الدول المستهدفة، الواسعة والمتناقضة، كلا من إيران وتركيا وسوريا بالدرجة الأولى، ويمكن ببعض الحذر، إضافة كل من الأردن والسلطة الفلسطينية والعراق إلى القائمة القصيرة الأولى ...وليس مستبعداً أن تتسع القائمة لأكثر من ذلك إن اعتمدنا مقياساً أقل تزمتا لاحتساب العداوة أو «الخصومة».

من بين جميع هذه الدول، لا تخفي واشنطن عدائها الشديد لإيران وسوريا، ومن خلفهما قوى وحركات «لا دولتية» مثل حزب الله والحوثيين والحشد الشعبي وحماس وغيرها.. لكن تركيا في المقابل، ليست بعيدة عن دائرة الاستهداف الأمريكي، برغم ما يقال عن «تحالف استراتيجي» وعضوية مشتركة في «حلف الناتو».

لم يخطر بالبال يوماً، إدراج الأردن أو السلطة الفلسطينية، في دائرة الاستهداف الأمريكي، بالذات الأردن وفي هذا الوقت تحديداً، حيث أصبحت الولايات المتحدة الداعم الأكبر للأردن، اقتصادياً ومادياً وعسكرياً.

بيد أن انحيازها الأعمى المطلق لليمين الإسرائيلي الأكثر تطرفاً، يدفعها لاتخاذ مواقف وسياسات، تهدد على نحو لا تخطئوه العين، أعمق مصالح الأردن وأمنه واستقراره وهويته الكيانية، وتضع السلطة الفلسطينية في مأزق «وجودي» محكوم» في إطار حكم ذاتي، هو مبتدأ مشروعها وخبرها.

الأطراف المذكورة، يمكنها أن تشكل محوراً لا رادّ له ولا «معادل موضوعياً» له على الإطلاق ... وهي قادرة إن هي أحسنت احتواء خلافاتها وتنظيمها، أن تطيح بسياسات اليمين الأمريكي والإسرائيلي رأساً على عقب، وأن تدفع واشنطن وتل أبيب رغماً عن أنفيهما، لمراجعة حساباتهما المرة تلو المرة.

نقطة البدء في بلورة هذا الإطار الإقليمي الجديد، تنطلق من إيران وتركيا، مروراً بسوريا والعراق، وفي ظني أن قضايا الخلاف بين هذه الأطراف يمكن حلها، بل أكاد أجزم بأن علاقات طبيعية بينها، يمكن أن توفر فرصاً عظيمة لمواجهة تحديات مشتركة، وتحديداً تلك التي تتعلق بسلامة وحدتها الترابية، وتمكينها مجتمعة من مجابهة طوفان الضغوط والعقوبات والتهديدات التي يكاد لا ينجو منها بلد واحد.

قليل من «العقلانية» والتفكير بعقل بارد، يدفع على الاعتقاد بان خياراً كهذا يبدو ممكناً، بل وقد يصبح شرطاً لازماً لتفادي السيناريوهات الأسوأ. وفي ظني أن أكبر عقدة تحول دون تنظيم العلاقات بين أطراف هذا «المربع الإقليمي» هو التناقض التركي – السوري.

وهنا يتعين على أنقرة بالذات، أن تبادر لاتخاذ الخطوة الأولى، وأن تبعث من الإشارات ما يكفي لبث الطمأنينة في دمشق ولدى حلفائها، وأن تسارع للعمل اللصيق مع إيران وروسيا لإغلاق ملفات الشمال السوري، بدءاً بإدلب وانتهاء بشمال شرق سوريا.

هذا ليس بكثير، إذا ما نظرنا إلى ما يمكن أن تجنيه الأطراف من تقاربها، سيما بعد أن تأكد لها، أن إدارة ترامب، تضرب يميناً وشمالاً غير مكترثة بمصالح حلفائها وأصدقائها.

وهي التي هددت بالأمس فقط، بتدمير الاقتصاد التركي، وهي التي تلوح بسيف العقوبات ضد العراق إن لم يلتزم بعقوباتها ضد إيران، وهي التي تتهمها أنقرة بالوقوف وراء المحاولة الانقلابية الفاشلة في العام ٢٠١٦ واستهداف الليرة التركية، أقله هذا ما تقوله تركيا ورئيسها رجب طيب أردوغان.

إن تحقق تقارب من هذا النوع، فإن التحاق دول به من مثل: الأردن، السلطة، لبنان، وربما غيرها، يصبح من باب تحصيل الحاصل ... وسيجد هذا المحور في موسكو حليفاً محتملاً، أو مرغماً على مد يد التعاون والتنسيق، فروسيا ذاتها ليست بعيدة عن «المهداف» الأمريكي في نهاية المطاف.

إطار إقليمي كهذا، يمكن أن «يحلحل» عقداً ويفكك استعصاء أزمات عدة:: من حرب المحاور والهويات، إلى استعادة التوازن الاستراتيجي في الإقليم، وستجد أطراف عربية عديدة نفسها مرغمة على «تبريد» رؤوسها الحامية، والهبوط بسقف توقعاتها، وسيجد المتهافتون العرب المهرولون صوب إسرائيل، صعوبة في المضي في طريقهم المفضي إلى التهلكة.

واشنطن في عهد ترامب، لم تعد تكترث بالقانون والشرعية الدوليين، ولا هي ملزمة بكل ما وقعه رؤساء أمريكا المتعاقبون، ومبدأ ترامب في السياسة الخارجية يقوم على «السلام المبني على القوة، وجواز الاحتفاظ بأراضي الغير المحتلة بالقوة الغاشمة»، وإسرائيل تنتابها موجة جنون وتطرف، وإحساس عميق بفائض القوة.

وهي اليوم تستهدف دول الجوار القريب، وليس مستبعداً أبداً أن تستهدف غدا دول الجوار البعيد، ما بعد العراق وما بعد سوريا، وهي في كل الأحوال، تصنف هذه الدول وحكوماتها، على أنها أنظمة عدوة ودول معادية.

مثل هذا الإطار، يمكن أن ينهض على أسس قوية صوب منظومة إقليمية للأمن والتعاون، تحفظ لكل الأطراف مصالحها من دون افتئات على مصالح الآخرين، وتخلق أطراً وآليات لفض النزاعات، وتشكل سوقاً مشتركة، يصعب على أي مركز دولي أن يتجاوزه.

فهل تخطو المنطقة صوب هذا الخيار، مرغمة تحت وقع التهديدات والعقوبات والانتهاكات الأمريكية لحقوق شعوبها ومصالحها، أم أنها ستؤثر انتحارها الجماعي؟

عودٌ إلى جدار جابوتنسكي الحديدي

مايكل يونغ . مركز كارنيغي . ٢٠١٩/٣/٢٧

قرار الرئيس دونالد ترامب الأخير الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية على مرتفعات الجولان، ذكّرني بطرفة قديمة تدور كالتالي: "قررت أن أتزوج من عارضة الأزياء كلوديا شيفر. صمّمت أن أُقدم على هذه الخطوة، وكان والدي ووالدتي موافقين كلياً. والآن، كل ما أحتاجه هو إقناع كلوديا بذلك."

بالمثل، إسرائيل والولايات المتحدة قررتا وحدهما أن مرتفعات الجولان إسرائيلية، وهما قد يفعلا ذلك قريباً حيال أجزاء شاسعة من الضفة الغربية أيضا، لكن، عليهما أن يقنعا بقية العالم بهذا. وهذا أمر لايبدو وارداً في ضوء ردود الفعل الأوّلية في العديد من البلدان. ولنتذكّر هنا أنه بعد أن ضمّت إسرائيل الجولان العام ١٩٨١، وصف قرار مجلس الأمن الدولي الرقم ٤٩٧ هذه الخطوة بالإجماع بأنها "باطلة ولاغية"، وطالب إسرائيل بـ"إبطال ونقض" قرارها. ويوم الإثنين الماضي، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريس أنه يواصل الالتزام بكل قرارات مجلس الأمن حول الجولان.

حشد كلٌ من أنصار هذا القرار ومنتقديه نصوص القانون الدولي، وفي الواقع حتى التاريخ نفسه، للمحاججة بصحة او لاصحة الاعتراف الأميركي بقرار الضم . بيد أن الحقيقة هي أن قرار ترامب يسعى في المقام الأول إلى المضي قدماً في فرض إطار جديد للعلاقات العربية– الإسرائيلية. فإدارته تريد استبدال صيغة "الأرض مقابل السلام"، (التي تعني أنه يتعيّن على إسرائيل الانسحاب من أراض عربية محتلة مقابل السلام مع العرب)، بصيغة تتضمن القبول بالمقولة أن إسرائيل قوية بما فيه الكفاية لترفض تقديم أي تنازل.

وفي هذا السياق، تعتبر جهود إسرائيل لدفع الولايات المتحدة إلى الاعتراف بسيادتها على الجولان، خطوة كبرى نحو دفن "عملية السلام" التي انطلقت في التسعينيات. وهذا يعني أن إسرائيل وداعميها الأميركيين لايحرّكهم حافز التوصّل إلى حصيلة أكثر فعالية في المفاوضات، بل تمزيق فكرة المفاوضات نفسها وبرمتها. إنهم يريدون أن تستخدم إسرائيل تفوّقها العسكري لتفرض واقعاً سياسياً جديداً على الدول العربية.

مثل هذه الذهنية كانت مُتضمنة في الملاحظات التي أدلى بها مدافع أساسي عن قرار ضم الجولان، هو المسؤول السابق في مجلس الأمن القومي الأميركي مايكل دوران. فرداً على سؤال طرحته مدوّنة "ديوان" في تموز/يوليو الماضي، قال: "إن مخاطر إعادة الجولان إلى سورية لاتتعلق فقط بتحالف نظام الأسد مع إيران، بل لأن سورية بطبيعتها ليست كياناً سياسياً مستقرا. ولذا، وحتى لو برز يوماً ما في دمشق نظام موالٍ للولايات المتحدة ومحبذ للإستقرار الإقليمي، فلن نكون قادرين البتة على الرهان على بقائه واستمراره."

ما كان يقصده دوران عملياً هو أن كل مفاوضات السلام مع سورية، أو حتى مع الفلسطينيين الذين يعاينون من حالة لااستقرار مُماثلة، لا معنى لها. بدلاً من ذلك، يتعيّن على إسرائيل ضمان أمنها من خلال الانخراط في عمليات التوسّع الدفاعي. بكلمات أخرى، كي تبقى إسرائيل آمنة حقاً، يجب أن يُسمح لها بالاستيلاء على المزيد

من الأراضي العربية. ومثل هذا المنطق يشكّل في الواقع رجع صدى مذهلاً ونسخة طبق الأصل عن الهياج المحموم المُماثل لأعداء إسرائيل من القوميين العرب، الذين كانوا يُدانون آنذاك بكونهم ذهانيين وإيديولوجيين.

مالدينا الآن هو نسخة مُتجددة عن فكرة "الجدار الحديدي" التي كان يدافع عنها المراجِع الصهيوني زئيف جابوتنسكي، الذي جادل في أحد مقالاته العام ١٩٢٣ بأن الاستيطان اليهودي لفلسطين يجب أن يمضي قدماً خلف "جدار حديدي" من التفوّق العسكري الإسرائيلي الكاسح. وهذا لأن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن يوافق بموجبها العرب على الوجود اليهودي في فلسطين،"هي الجدار الحديدي، أي القوة الصلدة في فلسطين التي لاتذعن إلى أي ضغط عربي. بتعابير أخرى، (والكلام لايزال لجابوتنسكي) الوسيلة الوحيدة للوصول إلى اتفاقية في المستقبل، هي التخلي عن كل فكرة تسعى إلى إبرام اتفاقية في المرحلة الراهنة". واليوم، تقوم إسرائيل بتمديد هذا المبدأ ليشمل كل العالم العربي.

والآن، ومع طرحها جانباً الحديث عن المفاوضات حول سلام إقليمي، سيكون هدف القوة العسكرية الإسرائيلية صياغة رد الفعل العربي على إسرائيل بشكل يفيد الإسرائيليين مستقبلا.

بالتأكيد هذا هو التبرير الذي تبنّته إدارة ترامب ونظراؤها الإسرائيليون، وهو يتمثّل بالخطوات التالية: تقويض موقف الفلسطينيين في ما يتعلق بالقدس الشرقية، ووضعيتهم كلاجئين، والاتصالات مع الولايات المتحدة؛ وإقامة علاقات مع الدول العربية للاستدارة على الفلسطينيين وتهميشهم؛ وإلقاء أعباء ثقيلة على كاهل المجتمع الفلسطيني ليصبح أكثر قابلية للانصياع إلى الإملاءات الإسرائيلية. وبهذه الطريقة، في حال تمّ التوصل في نهاية المطاف إلى تسوية مع الفلسطينيين ومعظم الدول العربية، ستكون هذه وفقاً لشروط إسرائيل.

قرار الجولان ليس سوى استكمال لهذا النمط من التنظير. فهو استمرار لخطوات سابقة، مُتضمّناً هذه المرة سورية، بدءاً من الاعتراف الأميركي بالسيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية، مروراً بوقف تمويل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين (الأونروا) التي تساعد اللاجئين الفلسطينيين، وكذلك برامج الولايات المتحدة التي تموّل الفلسطينيين، وصولاً إلى إغلاق القنصلية العامة الأميركية في القدس والمكتب التمثيلي لمنظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن العاصمة. وتُظهر أحادية تلك الإجراءات والروح الانتقامية التي تتسم بها، مثلها مثل تداعياتها على المدى الطويل، بأنها لم تكن وليدة ساعتها، بل هي جزء من مقاربة مدروسة بعناية تهدف إلى إعادة رسم معالم أسس العلاقات العربية – الإسرائيلية نفسها.

ثُمّ: يصادف أن هذه الخطوات تتناسب جيداً مع هدف مجموعة من المُشرعين المؤيدين لإسرائيل في الكونغرس الأميركي تُطلق على نفسها اسم "تجمّع نصر إسرائيل في الكونغرس". ويَعتبر هذا التجمّع أنه "حان الوقت للتخلي عن مفاهيم ما بعد الحديثة المتعلقة بالإغناء والعودة إلى المفهوم المُثبت للنصر. ربما حان الوقت كي تنتصر حليفتنا إسرائيل، وحان الوقت لمنح الفلسطينيين فرصة تحسين حياتهم". بعبارة أخرى، يتلخّص الهدف الذي تبنّته إدارة ترامب في إعلان انتصار إسرائيل على الفلسطينيين، والتخلي عن الفكرة بأن صنع السلام يتطلب قيام العرب والإسرائيليين على حدّ السواء بتضحيات متبادلة.

أخيراً، لابدّ من الإشارة إلى أننا على عتبة مرحلة ترفض فيها إسرائيل ببساطة التنازل عن أي أراضٍ مقابل السلام مع الفلسطينيين، أو مع العرب عموماً. لكن على ما يبدو غالباً ما يكون الغموض الدبلوماسي أفضل نهج يمكن اعتماده في معالجة المشاكل المستعصية. بيد أن إسرائيل والولايات المتحدة بإقدامهما على توضيح الأمور، ربما قد ارتكبتا خطأ ستندمان عليه لاحقاً. فإسرائيل ومؤيدوها يوّدون القول إن الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي والنزاع العربي– الإسرائيلي الأوسع لم يعودا يتمتعان بأهمية بالنسبة إلى معظم العرب، بيد أنهم أكّدوا للتو أن العكس هو الصحيح.

«المقتطف».. ٢٠١٩/٣/٣٠م

نحو فهم أفضل للسياسة الروسية الدولية وانعكاساتها على الشرق الأوسط

علي البغدادي . مركز الزيتونة للدراسات . ٢٠١٩/٣/٢٦

مدخل:

ما تزال عودة روسيا النشطة للسياسة الدولية وتأثيرها في منطقتنا بشكل خاص تحظى باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة، لا سيما في منطقتنا العربية حيث لم تعد مجرد لاعب دولي له مصالحه في المنطقة، بل أصبحت منخرطة في قضاياها، لدرجة اعتبارها قوة إقليمية تؤثر وتتأثر بالوضع في منطقة الشرق الأوسط.

إن هذا الموقف الروسي الحالي النشط في العديد من بقاع العالم ينطلق من مقولة أن لروسيا مجالين حيويين رئيسيين: الأول هو مجال الاتحاد السوفياتي السابق والنظر إلى ارتباط مصالح روسيا مباشرة مع هذا المحيط القريب، وهذه المقولة تجلت بشكل واضح في أعقاب حرب عام ٢٠٠٨ مع جورجيا، حينما ردت روسيا بقوة على محاولات اللعب بخاصرتها الجنوبية في أبخازيا، وكذلك رفضها للنظام الأمني الذي تم بعد الحرب الباردة في أوروبا، ومحاولات توسيع الناتو، ولذلك كان الرد حاسماً في ضم جزيرة القرم لروسيا في عام ٢٠١٤.

أما المجال الثاني فهو ما تقوم به موسكو في الآونة الأخيرة من توسيع لنطاق السياسة الخارجية في أجزاء مختلفة من العالم، خصوصاً في المناطق التي كانت محسومة للنفوذ السوفياتي سابقاً، بعد غياب استمر ما يقرب من ثلاثة عقود.

للوهلة الأولى قد يبدو أن محاولات موسكو لإنشاء شبكة من العلاقات والتأثير في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط وأجزاء أخرى من العالم، هي عنصر جديد في السياسة الخارجية الروسية؛ لكن حقيقة الأمر أن السياسة الخارجية الروسية ظلت تتطور إلى مرحلتها الموسعة الحالية لأكثر من عقدين. علاوة على ذلك فإن طموحاتها لها جذور أعمق بكثير وهي تمتد إلى الحقبة السوفياتية، بل وحتى إلى فترات سابقة في التاريخ الروسي القيصري.

لا بدّ من فهم ثلاثة دوافع رئيسية للسياسية الروسية المعاصرة، لفهم السلوك الروسي في العالم، ومن باب أولى في منطقتنا:

الدافع الأول: سعي روسيا إلى تحقيق عمق استراتيجي وتأمين حدودها ضدّ التهديدات الخارجية، فعند النظر إلى الجغرافيا الروسية، وغياب الحواجز الطبيعية الواقية بينها وبين القوى المجاورة، يصبح التوسع الجغرافي والحفاظ عليه سمة أساسية من سمات التفكير الاستراتيجي الروسي.

الدافع الثاني: الطموح في نيل الاعتراف كقوة عظمى، وهو ما ظلّ الكرملين ينظر إليه منذ فترة طويلة على أنه ضروري، لإضفاء الشرعية على غزواته الجغرافية وطموحاته الجيوسياسية.

الدافع الثالث: وهو مرتبط بالأول والثاني، وهو علاقة روسيا المعقدة بالغرب، التي تجمع بين التنافس أحياناً والحاجة إلى التعاون أحياناً. وهو ما ينعكس على تعريف الهوية الروسية بأنها (أوراسية) أي أنها حالة خاصة ليست أوروبية ولا آسيوية.

وفي الوقت الذي ترتبط فيه السياسة الخارجية الروسية النشطة المعاصرة بالرئيس فلاديمير بوتين Vladimir Putin، إلا أنها في الواقع قد تم إطلاقها قبل أن يصبح رئيساً، فالأب الروحي لهذه السياسة هو يفغيني بريماكوف

Yevgeny Primakov، الذي تمّ تعيينه وزيراً للخارجية في عام ١٩٩٦، وهو من صاغ ما أصبح يعرف باسم مبدأ بريماكوف. وحسب بريماكوف، فإن روسيا لم تعد تتبع قيادة القوى الغربية، خاصة الولايات المتحدة، لكنها ستضع نفسها كمركز مستقل للسلطة على المسرح العالمي، مما يسهم في تطوير عالم متعدد الأقطاب كبديل للولايات المتحدة.

هذه الرؤية أصبحت معتمدة في السياسة الخارجية الروسية منذ ذلك الحين، وكان العديد من صانعي السياسة والمراقبين الغربيين بطيئين في أخذ رؤية بريماكوف في ظاهرها، مقتنعين بأن روسيا أضعف من أن تنهض بمفردها، ناهيك عن إنشاء نظام بديل للنظام الدولي الجديد الذي نشأ بعد عام ١٩٨٩ بقيادة الولايات المتحدة. ولكن مع تحسن الاقتصاد الروسي وحصول موسكو على المزيد من الموارد لتنفيذ هذه الرؤية، تطورت سياستها من حالة الرفض السلبي نسبياً للمبادرات الغربية إلى شكل من المقاومة الأكثر نشاطاً، وفي نهاية المطاف تحولت إلى سياسة خارجية نشطة، مع نطاق جغرافي طموح. وقد سمح بذلك الاستفادة من الموارد الكبيرة الموجودة تحت تصرفها، والاستعداد للاستفادة من بيئة خارجية مواتية، وتراجع النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة. كما أنه من المتوقع أن يزداد التأثير الروسي الدولي حيث إن موقع روسيا الجغرافي فريد من نوعه، وسيبقى كذلك لعدة عقود أخرى. إذ من المتوقع أن يتقلص الغطاء الجليدي في المحيط المتجمد الشمالي بدرجة كبيرة، وبالتالي سيتم تحويل هذا المحيط إلى شبكة من الطرق التجارية السريعة، مما يعطي روسيا فرصة تاريخية لتصبح قوة بحرية، وهذا سيكون تطوراً استراتيجياً مهماً.

السياسة الروسية: نجاحات وإخفاقات:

يشعر الروس بالفخر في هذا العام لما حققته سياستهم النشطة من إنجازات، لا سيما في الملف السوري، وفي الواقع فإن النجاح يولد المزيد من النجاح، ومنذ عودة بوتين إلى الرئاسة في عام ٢٠١٢، تم تعزيز سجله من خلال ما يعدُّه المراقبون الروس انتصارات مهمة، إذ إن ضمّ شبه جزيرة القرم، والحرب في شرق أوكرانيا، والانتشار العسكري في سورية، والتحرشات العسكرية المتواترة مع الغرب في بحر البلطيق والبحر الأسود، والتدخل في السياسة المحلية الأمريكية والأوروبية، كلها عوامل عززت صورة روسيا كقوة عظمى ذات إمكانات كبيرة، بالإضافة إلى سمعة بوتين كداهية سياسي وشريك مهم، وقد أظهرت هذه الإنجازات للعالم أيضاً ميل روسيا إلى المجازفة والتحدي، إلى جانب تراكم قدراتها القتالية خصوصاً في مجال العمليات التكتيكية المحدودة، كما ظهر جلياً تفوقها في الحرب المعلوماتية. علاوة على ذلك، يشير سجل موسكو منذ عام ٢٠١٢ إلى أنه لن يثنيها أو يعوقها صعوبات اقتصادية، لقد كان أداء الاقتصاد الروسي ضعيفاً منذ ذلك الحين، لكن الصعوبات الاقتصادية لم تضع العوائق أمام النشاط الروسي في الخارج. بل على العكس، فإن قدرة موسكو على تحمل كل من الصعوبات الاقتصادية المحلية والعقوبات الغربية، دون تغيير المسار، هي علامة على التزام موسكو بسياسة خارجية نشطة كخيار طويل الأجل.

وبالإضافة إلى روح التصميم والتحدي، استفادت موسكو من الفرص التي قدمها تردد الغرب وتقاعسهم عن اتخاذ قرارات حاسمة. على سبيل المثال، تم ضمّ شبه جزيرة القرم والحرب في شرق أوكرانيا على خلفية موقف منظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو NATO) التي أوضحت أنها لن تتدخل وتخاطر بحرب مع روسيا على أوكرانيا. وبالمثل، تم نشر القوات العسكرية الروسية في سورية بعد أن أثبتت الولايات المتحدة وحلفاؤها عدم رغبتها في التدخل

هناك. وفي أماكن أخرى، أدت الصراعات طويلة الأمد، مثل الصراعات في أفغانستان والعراق وليبيا، أو عدم المبالاة أو التردد الغربي في إعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراع، كما هو الحال في البلقان، إلى إتاحة الفرصة لروسيا لإدخال نفسها وإيجاد حقائق جديدة على الأرض.

وفي الولايات المتحدة وأوروبا، أظهرت وسائل الإعلام الجديدة الانقسامات السياسية المتصاعدة، ووجود شرخ في النخب حول قضايا استراتيجية، وإحباط شعبي من النخب الحاكمة في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨، وكل هذا مكن الروس من التدخل في السياسات المحلية عبر الأذرع الالكترونية.

وقد اشتمل نهج موسكو على الاستخدام المحدود نسبياً من حيث التكلفة للقوة العسكرية، بالاشتراك مع الأدوات غير العسكرية الأخرى. وقد تم دمج عمليات المعلومات والدعاية والتضليل، والعمليات السيبرانية، والحظر التجاري، ومجموعة واسعة من الأدوات الأخرى فيما أصبح يعرف باسم الحروب المختلطة. مما أوجد انطباعاً عند المراقبين بأن موسكو توصلت إلى مجموعة أدوات قوة جديدة بشكل أساسي.

وفي المقابل، أدى غزو روسيا لشبه جزيرة القرم عام ٢٠١٤ ودعمها للانفصاليين الأوكرانيين إلى نتائج عكسية؛ حيث وقعت كييف ومولدوفا وجورجيا اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وزادت من التعاون العسكري مع الدول الأعضاء في الناتو والدول الغربية الأخرى. وبالمثل في آسيا الوسطى، الفناء الخلفي لروسيا، حيث فقدت روسيا تفوقها الاقتصادي في المنطقة لصالح الصين، التي حققت أيضاً نجاحات عسكرية مهمة من خلال إجراء تدريبات مشتركة مع القوات المسلحة الطاجيكية والقيرغيزية. وما تزال موسكو تعاني من تأثير العقوبات الاقتصادية الغربية، التي من غير المرجح أن تُرفع في أي وقت قريب، في حين أن محاولتها لإثارة الشعوبية اليمينية المتطرفة في جميع أنحاء أوروبا قد فشلت حتى الآن على الرغم من تصاعدها.

نحو فهم أعمق للعقلية الروسية:

ومع ذلك يفشل المراقبون، لا سيما في الغرب، في فهم العقلية الروسية والثقافة السياسية الروسية، إذ يحاولون إسقاط الواقع في الغرب على واقع روسيا، ونحن في منطقتنا من باب أولى لجديرين في مزيد من الفهم للروس، ففي حين إن المشاكل آنفة الذكر قد تكون كافية لإسقاط معظم الحكومات الغربية، إلا أن نفوذ بوتين على ناخبيه بقي قوياً، وذلك لأن السيادة السياسية في الغرب تتبع من الأسفل، بينما في روسيا تعتمد الحكومة على إجراءات قسرية للسيطرة على البلد الشاسع.

ومن هنا يفتقر الكرملين إلى القلق الشديد إزاء المظاهرات المناهضة للحكومة التي تعكس على النقيض من تضخيمها المفرط من قبل وسائل الإعلام الغربية، جزءاً صغيراً من السكان الروس، وحتى التجمعات الوطنية لمكافحة الفساد التي نظمها المرشح الرئاسي آنذاك، أليكسي نافالني Alexei Navalny لم تكن ذات تأثير يذكر.

ويساعد هذا أيضاً في تفسير فشل العقوبات في إحداث التأثير الحاسم الذي توقعته الحكومات الغربية. صحيح أن عدد الروس الذين أفقرتهم العقوبات ازداد بشكل كبير، ولكن في حين كان من المحتمل أن يؤدي هذا في الغرب إلى احتجاجات جماهيرية أو حتى تغيير الحكومة، لم يحدث شيء من هذا القبيل في روسيا.

الروس في ذاكرتهم التاريخية وطنوا أنفسهم على الصمود في وجه سلسلة طويلة من الاعتداءات الغربية، من الحصار البولندي لموسكو في القرن السابع عشر، إلى الملك السويدي تشارلز الثاني عشر Charles XII

وتوغلاته في القرن الثامن عشر، إلى الغزوات النابليونية والنازية. فالروس يعتبرون أنفسهم ضحايا للغطرسة الأوروبية؛ وهذه النظرة في جانبها الوطني والتاريخي، تساعد على توحيد السكان ضدّ العدو الخارجي القائم أو المحتمل.

التضحية من أجل الوطن في المفهوم الروسي له وقعه على مر التاريخ، فقد قام الروس بإحراق مدنهم بأكملها بما في ذلك العاصمة الروحية موسكو عام ١٨١٢ عندما دخلها نابليون Napoléon، وتعرضت مدنهم للحصار لأشهر أو حتى سنوات (على سبيل المثال، لينينغراد وستالينغراد في الحرب العالمية الثانية)؛ وأبدى الشعب الروسي جلداً وصبراً وعدم اكتراث بالاحتياجات الأساسية، التي تعتبر حيوية في مجتمعات أخرى.

الاحترام والطاعة للسلطة هو أيضاً عنصر أساسي في الروح الاجتماعية والسياسية للمجتمع الروسي. والمجتمع الروسي الحالي ليس مجتمعاً ديموقراطياً بشكله الصارم في الغرب ولا هو آسيوي استبدادي. إن الروس دائماً ما يكونون مشغولين في البحث عن صيغة متفردة يمكن أن تساعدهم في فهم أنفسهم وتطلعاتهم، فقد تبنوا المسيحية والسلافية في ظلّ القياصرة، والشيوعية في العصر السوفييتي، والأوراسية في عهد بوتين. وهكذا يتطور المجتمع الروسي لكن وفق ثقافة ومبادئ ليس بالضرورة أن تكون متماشية مع النموذج الغربي.

تساعد هذه النقاط المختلفة في فهم لماذا يُساء قراءة الصورة الروسية، لأنه في الوقت الذي يبذل الغرب فيه جهوداً لإسقاط النظام السياسي الروسي، فإنه على العكس تؤدي العقلية الروسية، بالإضافة إلى مشاعر الضحية العميقة الجذور تجاه الغرب، إلى تعزيز قدرة النظام على تسخير جميع الجوانب السياسية والإنسانية والموارد الاقتصادية لتحقيق الهدف النهائي للبقاء السياسي.

إن روسيا تحت حكم بوتين تعيد الدورة التاريخية الروسية، عندما تكون الدولة القديمة في حالة انحدار، تتبع الفوضى ويظهر زعيم جديد قوي لإعادة بناء روسيا. هناك الكثير من الشواهد في التاريخ الروسي التي تفسر صعود بوتين ونجاحه، ولكن هناك اختلافات جوهرية أيضاً، تساعد في تفسير عدم قدرته على تحويل روسيا إلى قوة عالمية حقيقية.

كيف تعمل السياسة الروسية في منطقة الشرق الأوسط؟

اتسمت السياسة الروسية في المنطقة بالاتصال مع جميع الأطراف الفاعلة، وقد ظهر هذا في علاقتها مع دول المنطقة المتنافسة؛ فإقليمياً هي على علاقة ذات مستوى جيد مع كل من إيران وتركيا والسعودية ومصر و"إسرائيل"، وكذلك في قضايا المنطقة هي على تواصل مع جميع الأطراف في الحالة الليبية، وكذلك في ما يتعلق بالقضية الفلسطينية هي على تواصل مع السلطة الفلسطينية ومع "إسرائيل"، ومع حماس، وهذا يتيح لها القيام بدور فعال في الوساطة بين مختلف الأطراف.

كذلك تسعى السياسة الروسية إلى تبني الحلول البراغماتية، فهي لا تريد فرض نظام أيديولوجي معين، ولا نشر مبادئ مجتمعية، بل تسعى في علاقاتها إلى تحقيق المصالح المشتركة، دون اعتبار لما يثيره الغرب من الاهتمام بنشر الديموقراطية أو حقوق الإنسان.

وتتعامل السياسة الروسية بشكل متحفظ مع دعوات التغيير وتتبنى النظم الحاكمة المستقرة.

إن نظرة إلى الصورة الكلية في المشهد الإقليمي يشير إلى نجاح روسي في إحداث اختراق كبير في المنطقة، فبالنسبة للروس أدى تدخلهم في الأزمة السورية إلى تثبيت أجندتهم في دعم النظام السوري وإضعاف المعارضة، وإجلاس الجميع على طاولة المفاوضات سلماً أو حرباً، في مقابل فشل أمريكي في تحقيق حلّ للصراعات في الصومال وأفغانستان والعراق وليبيا وفلسطين.

وإذا كان الإمساك بالملف السوري له بعده الجيوسياسي المهم بالنسبة للروس، فالإمساك بملف الصراع العربي الإسرائيلي يمثل قيمة استراتيجية كبرى فهو مفتاح المنطقة الرئيسي، لذلك يريد الروس أن يدخلوا منطقة الشرق الأوسط من أوسع أبوابها عبر إطلاق مفاوضات إسرائيلية فلسطينية جديدة، خاصة في ظلّ تعثر تلك التي رعتها الولايات المتحدة، والتي وصلت إلى طريق مسدود منذ العام ٢٠١٤، ويرى الروس بأنهم بعلاقاتهم الجيدة مع جميع الأطراف قادرين على إحداث اختراق في هذا الملف.

وعلى الرغم من أن المنطق الأولي قد يجد في التوجهات الروسية فرصة جيدة، إلا أن الواقع السياسي يشير إلى أن الروس لا يمتلكون أدوات الترغيب ولا الترهيب في حالة القضية الفلسطينية، فلا يوجد لديهم الإمكانية لتقديم مساعدات مغرية للأطراف للجلوس وتبني مبادرة روسية، كما لا يملكون أدوات الضغط في حالة رفض الأطراف لمبادرتهم.

هل يملك الروس رؤية للمنطقة؟

غالباً ما تثار تساؤلات:

هل للروس استراتيجية واضحة المعالم؟ ما هو الهدف من التدخل الروسي في سورية؟ هل فعلا حقق الروس أهدافهم؟ ما هي خطوتهم التالية؟ ما هي نقطة النهاية في التدخل الروسي؟

وهي أسئلة مشروعة لكنها تنم عن عدم فهم لطريقة التفكير الروسية خصوصاً الطريقة الروسية للتخطيط، فغالباً ما تشير المدرسة الغربية إلى ضرورة المعرفة الكاملة للعدو قبل التصرف وبالتالي تفترض معرفة النقطة النهائية منذ أول خطوة، بينما تفترض الطريقة الروسية أنه في الانخراط مع العدو ستظهر المعرفة التي تتيح التصور الاستراتيجي. لذلك احتار عدد من المراقبين وهم يشاهدون التصرفات الروسية التي تحدث على حين غرة، مثلاً الاجتياح العسكري لأبخازيا في صيف ٢٠٠٨، أو التدخل العسكري في شرق أوكرانيا، أو ضم جزيرة القرم، أو التدخل العسكري في سورية. إن النهج الروسي في التخطيط مغروس ثقافياً وتاريخياً وقد عبر عنه تولستوي Leo Tolstoy في رواية الحرب والسلام بتعبير دقيق إذ قال:

"دائماً ما يكون القائد الأعلى في خضم سلسلة من الأحداث المتغيرة، وبالتالي لا يمكن في أي لحظة النظر في المشهد الكامل للحدث، لحظة بلحظة، يتشكل الحدث بشكل غير محسوس، وفي كل لحظة من هذا التشكيل المستمر للأحداث، يكون القائد الأعلى في وسط مسرحية معقدة للغاية".

إن المنطق الروسي يقوم أساساً على الفعل السلبي، بمعنى توقع نية العدو ثم قطع الطريق عليه، دون تأجيل لاتخاذ الإجراء لحين إيجاد تصور متكامل للمشهد، وهو بهذه الحالة لا يتجاهل تماماً الحاجة إلى تحديد هدف العمل قبل التنفيذ لكنه يتحاشى التردد الذي يسببه نقص المعلومات في المراحل الأولية، ففي المرحلة الأولى لا يطلب هذا المنطق أكثر من إحباط مسار عمل العدو، ربما هذا هو المنطق الذي أدى إلى قرارات روسيا في جورجيا وأوكرانيا

وسورية، وهو ما سبب حيرة المراقبين الذين يبحثون في التصور النهائي الذي يريده الروس، بينما في الحقيقة ليس بالضرورة أن يمتلك الروس تصوراً نهائياً لخطواتهم.

إن هذا المنطق، كما أنه عامل قوة في مرحلة التدخل الأولى، ويعطي انطباعاً بامتلاك زمام المبادرة ويوفر المرونة في العمل، فإنه أيضاً يمثل عائقاً عن تحقيق رؤية محددة. ولعل هذا هو أحد إشكالات السياسة الروسية في منطقتنا تحديداً.

عناصر القوة والضعف:

مما سبق يمتلك الروس عوامل تدعم موقفهم الدولي وهي:

١. المساحة الجغرافية الواسعة والموقع الجغرافي المتميز.

٢. الموارد الطبيعية الكبيرة، خصوصاً في السلع الاستراتيجية، مثل النفط والغاز والحبوب والمياه.

٣. سلطة مركزية تمسك بمفاصل الدولة بقبضة قوية.

٤. وجود روح التحدي والإصرار على الممانعة للنظام أحادي القطبية.

٥. إمكانات عسكرية تنافسية، بالإضافة إلى القدرة على إيجاد أدوات جديدة فيما يعرف بالحرب المختلطة.

٦. قرار سياسي جريء ومغامر.

ويعاني الروس من عقبات تكبح انطلاقتهم وهي:

١. الفرق الكبير في توازن القوى مع الولايات المتحدة.

٢. ضعف الإمكانيات الاقتصادية.

٣. غياب رؤية متكاملة للهدف المطلوب تحقيقه.

٤. غياب نظام سياسي شفاف، يتيح للشعب اختيار ومحاسبة قيادته.

٥. ضعف وسائل الضغط التي تستطيع من خلالها فرض نفسها.

خلاصة:

كما هو واضح فإن روسيا قوة دولية كبيرة، وذات دور متصاعد في المنطقة، لكنها لا تمثل بديلاً للتأثير الأمريكي في المرحلة الراهنة. وتبقى روسيا دولة لها تأثيرها الدولي والإقليمي الكبير، ومن الأهمية بمكان زيادة الفهم والتواصل مع الدبلوماسية الروسية، وتراكم العمل السياسي والاستفادة من توجهاتها الممانعة للنفوذ الأمريكي.

مجلة الأحكام العدلية وازدواجية الشريعة والقانون

إبراهيم البيومي غانم ـ الحياة (تراث) ـ ٢٠١٩/٧/٣٠

صدرت مجلة الأحكام العدلية في أواخر العصر العثماني عام ١٢٩٣هـ /١٨٧٦م، أي في العام ذاته الذي تولي السلطان عبد الحميد عشر السلطنة العثمانية، وأصبحت المجلة قانوناً عاماً يطبق في أغلب الولايات العثمانية في مجال المعاملات المدنية مثل: البيوع، والإجارة، والكفالة، والحوالة، والرهن، والهبة، والوقف، والشركات، والوكالة، وبقية المعاملات. ولكن عملية التقنين لم تكتمل في المجالات الأخرى التي لم تشملها «المجلة». وكانت الولايات العثمانية قد أخذت في السقوط تباعاً تحت سيطرة الاحتلال الأوربي؛ الأمر الذي حال دون المضي قدما في عملية تقنين أحكام الشريعة ووضعها موضع التنفيذ وفق الصياغات القانونية الجديدة بمعايير تلك المرحلة؛ إذ كانت القوانين الأجنبية ومحاكمها قد زحفت لتحل محل قوانين الشريعة ومحاكمها في كثير من المجالات.

وثمة عوامل عدة كانت قد دفعت إلى وضع «المجلة»، لعل من أهمها اتساع المعاملات التجارية ، وزيادة التداخل بين النظم الوافدة والنظم الموروثة في مختلف ولايات الدولة العثمانية، وحاجة كثير من القضاة إلى التعرف بيسر على الاجتهادات والقواعد الفقهية التي تعينهم على النظر في القضايا وإصدار الأحكام والفصل في الخصومات، وبصفة خاصة بين الرعايا العثمانيين والرعايا الأجانب.

كان صدور المجلة في أول عهد السلطان عبد الحميد(تولى الخلافة في ١١ من شعبان ١٢٩٣هـ/ ٣١ أغسطس ١٨٧٦م- وتم خلعه بانقلاب عسكري في سنة ١٣٢٧هـ/ ١٩٠٩م، وتوفي في ٢٨ من ربيع الثاني١٣٣٦هـ/ ١٠ فبراير ١٩١٨م). ويذهب بعض المؤرخين- بحق- إلى أن المجلة كانت جزءاً من مشروع كبير لإصلاح نظام العدالة والقضاء ونظام التعليم والنظام الإداري في الدولة برمتها. وقد نجحت خطة السلطان الإصلاحية في مجال التعليم إلى حد كبير، ولكن الدول الاستعمارية وقفت لإصلاحاته بالمرصاد، وبذلت كل ما في وسعها كي تفشل برنامجه لإصلاح القضاء؛ إذ أدركت أن نجاحه في إصلاح القضاء سيفضي بالضرورة إلى التخلص من نظام الامتيازات الأجنبية Les capitulations ، ومن ثم إلغاء الإعفاءات القانونية والقضائية والمالية التي كان يتمتع بها رعايا الدول الأجنبية في الدولة العثمانية.

وكان نجاح السلطان في الإصلاح القضائي سيفضي أيضاً إلى نجاحه في إجراء إصلاحات تشريعية ومالية واجتماعية أخرى، تمكن الدولة العثمانية من تجديد عناصر قوتها الذاتية، وتساعدها على الحد من تغلغل النفوذ الأجنبي فيها، وعلى صون استقلالها، وهو الأمر الذي عارضته الدول الاستعمارية كي تصل إلى هدفها النهائي وهو تفكيك الدولة وإسقاط نظام الخلافة واقتسام تركتها.

في أواخر عهد الدولة العثمانية كان النظام القضائي يعاني مشكلات كثيرة. وكان في وضعه الذي آل إليه غير محقق لمقصد «العدالة» على النحو الذي تريده الشريعة الإسلامية ذاتها، وهذا هو عامل «القابلية الاستعمار» بحسب مالك بن نبي. واتخذت القوى الأجنبية ذلك الضعف ذريعة لإجبار الدولة العثمانية على الإبقاء على

نظام الامتيازات الأجنبية الذي ترجع جذوره إلى القرن السادس عشر في عهد السلطان سليمان القانوني الذي وقع سنة٩٤١هـ/ ١٥٣٥م معاهدة صداقة مع فرانسوا الأول ملك فرنسا، وأقر فيها بامتيازات للمقيمين الأجانب على أراضي الدولة العثمانية تعبيراً عن التزام الدولة بقواعد العدالة الإسلامية التي تشمل المسلم وغير المسلم، ولم يقر سليمان القانوني تلك الامتيازات من موقع الضعف، وإنما من موقف القوة وإقرار العدالة الإسلامية.

ولكن تغير موقع الدولة العثمانية في علاقات القوة على مسرح السياسة الدولية، يوضح أن بقاء تلك المعاهدة– وغيرها من المعاهدات الشبيهة– قد تسببت في نشأة الازدواجية في النظام القانوني والقضائي في الدولة العثمانية، ويوضح أيضاً كيف أن تلك المعاهدة قد انقلبت من شاهد على تسامح الدولة العثمانية إبان قوتها تجاه الأجانب نزولاً على أحكام الشريعة الإسلامية، إلى شاهد على سيطرة القوى الأجنبية الاستعمارية إبان ضعف الدولة العثمانية ودخولها مرحلة التدهور تحت وطأة الهجمات الاستعمارية منذ نهايات القرن الثامن عشر، وحتى إلغائها في أعقاب الحرب العالمية الأولى، وهذا هو «الاستعمار» وقد تكاملت معادلته بحسب مالك بن نبي أيضاً.

تألفت معاهدة سليمان القانوني مع فرانسوا الأول سنة ١٥٣٥م من ١٧ مادة، تتعلق بمسائل الإقامة، والتجارة، وممارسة الشعائر الدينية والمعتقدات المسيحية. وقد بادرت الدول الأجنبية الأخرى إلى عقد معاهدات مماثلة أو شبيهة بتلك المعاهدة مع الباب العالي على التوالي: إنجلترا عام ١٥٨٣، هولندة عام ١٦١٣، النمسا عام ١٧١٨، السويد عام ١٧٣٧، مملكة الصقليين عام ١٧٤٠، توسكانيا عام ١٧٤٧، الدنمارك عام ١٧٥٦، بروسيا عام ١٧٦١، إسبانيا عام ١٧٨٢، روسيا عام ١٧٨، الولايات المتحدة الأميركية عام ١٨٣٠، وبلجيكا عام ١٨٣٨ وأخيراً اليونان عام ١٨٥٥. وتذكر المصادر التاريخية أن جمهورية البندقية سبقت فرنسا في عقد معاهدتها مع الباب العالي عام ١٥١٤م وأنها كانت معاهدة نموذجية في سلسلة تلك الامتيازات التي نصت على منح الأجانب حريات مختلفة نزولاً على أحكام الشريعة السمحة.

وكان من أهم الحريات التي كفلتها معاهدات الامتيازات الأجنبية في ولايات الدولة العثمانية ما يلي:

١– حرية الإقامة في جميع أرجاء السلطنة وذلك شريطة التسجيل في قنصلية الدولة التي ينتمي إليها الأجنبي، وألاّ يكون في إقامته ما يعكر الأمن العام، أو ما يسبب خطراً على النظام العام من جهة.

٢– حرية المسكن فلا يجوز انتهاك حرمة المسكن إلا بإجازة قنصلية الدولة التي ينتمي إليها هذا الأجنبي، وفي كذه الحالة يجب حضور القنصل أو من يقوم مقامه عندما تدعو الحاجة إلى دخول تلك المساكن.

٣– حرية التنقل في جميع أرجاء السلطنة، وذلك بموجب وثيقة مرور أو تنقل تمنحه سلطات الأمن استناداً إلى جواز سفر الأجنبي.

٤– حرية التجارة، وهي متصلة اتصالاً وثيقاً بحرية الإقامة والتنقل لممارسة الأعمال التجارية وما قد يتفرع عنها من دفع الرسوم المالية والجمركية والعقارية. وقد نصت أغلب المعاهدات المعقودة مع الدول الأجنبية على إعفاء رعاياها من تلك الرسوم.

٥– حرية المعتقدات الدينية وما يتبع ذلك من ممارسة الشعائر الدينية.

٦- الحصانة القضائية والتشريعية فلا تجوز مقاضاة الأجنبي أَمام المحاكم الوطنية، بل أَمام قنصلية بلاده ووفقاً لقانون بلاده أيضاً. وهنا فرقت الامتيازات بين حالات ثلاث:

الأولى: إذا كان المتداعون ينتمون إلى جنسية بلد أجنبي واحد، وفي هذه الحالة كانت المحكمة القنصلية تتألف من ثلاثة أعضاء هم: القنصل أو من يقوم مقامه، واثنان آخران من وجهاء الجالية الأجنبية المقيمين في السلطنة العثمانية. والثانية: إذا كانوا ينتمون إلى جنسيات بلدان متعددة، وكانت المحكمة تتألف على النمط السالف في الحالة الأولى، وكانت الأحكام تصدر في أغلب الحالات طبقاً للرأي الذي ينحاز له القنصل أو من ينوب عنه. والثالثة: إذا كان بين المتداعين الأجانب المقيمين في السلطنة أحد الرعايا العثمانيين، وفي هذه الحالة درج العمل على أن تتولى المحاكم الوطنية الفصل في القضايا من هذا النمط، إضافة إلى الغرف التجارية والصناعية والزراعية، التي كانت منتشرة في أرجاء السلطنة. وفي هذه الحالة كانت الهيئة القضائية تتألف من خمسة أعضاء: ثلاثة منهم عثمانيون، والاثنان الآخران من جنسية الأجنبي أو الأجانب الأطراف في الدعوى. كما جرى العمل أيضاً على التفريق بين الدعاوى المدنية والتجارية التي تتفاوت فيها صلاحيات تلك المحاكم تبعاً للمبالغ المحددة فيها. أَمَّا في الدعاوى الجزائية فكان يجري الاستناد فيها إلى القوانين والأنظمة السائدة في أجهزة الأمن السلطانية، وتحكم فيها المحاكم السلطانية أيضاً.

وفي جميع تلك التصنيفات الثلاثة من الدعاوى كان الأمر يستدعي حضور مترجم (ترجمان Drogman) يقوم بمهمة ترجمة أقوال المواطنين العثمانيين ودفاعهم وأسانيدهم في الدعوى. وهنا لا بد من الإشارة السريعة إلى الخاصتين التاليتين عند ممارسة الأعمال التجارية في ١- أن مفهوم الرعايا الأجانب Les sujets étrangers شمل حسب رأي بعض الفقهاء والمشرعين الأشخاص الطبيعيين Les personnes physiques بقدر ما يشمل الأشخاص الاعتباريين Les personnes morales، كالشركات التجارية والمؤسسات المالية والصناعية والزراعية والسياحية والفندقية التي أقامها الأجانب في السلطنة. ومع ما تعرض له هذا الاجتهاد من الانتقاد الذي وصل عند بعض المجتهدين إلى درجة الرفض الكامل فقد جرى القضاء القنصلي على تطبيق مبدأ الشمول.

٢- أن شرط الدولة الأكثر رعاية في معاملة الشركات والمؤسسات الأجنبية عند عقد المعاهدات والاتفاقات الدولية، كان في متناول أي دولة أجنبية لمصلحة رعاياها العاملين في السلطنة. ومع معارضة القضاء السلطاني مبدأ المطالبة بهذا الشرط حفاظاً على المصلحة العامة. فإن وزارة الخارجية السلطانية أفتت على العكس بقبول تطبيق هذا الشرط؛ مستجيبة لشتى الضغوط السياسية الأجنبية في تلك الأيام.

والحاصل أن تلك «الامتيازات الأجنبية» قد اتسعت بمرور الزمن، وأضحت ركيزة لتثبيت التدخل الأجنبي في شئون السلطنة والولايات التي كانت تابعة لها، وأدركت القوى الاستعمارية أن نفوذها سيبقى ما بقيت هذه الامتيازات، حتى لو اضطرت إلى إنهاء احتلالها العسكري للبلدان الإسلامية. وعلى الجانب الآخر، أدركت حركات التحرر والجهاد ضد السيطرة الأجنبية أن الاستقلال التشريعي ومن ثم الاستقلال القضائي هما من

صميم أهدافها من أجل إنجاز مهمة الاستقلال بمعناه الحضاري الشامل، وليس فقط بمعناه السياسي أو الاقتصادي أو العسكري.

بعد الحرب العالمية الأولى، بدأت المطالبات بإلغاء الامتيازات الأجنبية في عديد من البلدان التي انفصلت عن الدولة العثمانية، ومنها بلدان عربية مثل: سورية ولبنان، ومصر والأردن وفلسطين والعراق. وفي بلدان إسلامية مثل إيران وتركيا نفسها، وخاصة بعد انتصارها على اليونان في معركة سقاريا. ولم يحل منتصف القرن العشرين الماضي إلا وكانت الامتيازات الأجنبية قد ألغيت من سوريا، ولبنان، ومصر، وتركيا وإيران، وغيرها.

ولكن زوال الامتيازات ومعها المحاكم المختلطة، لم يقض نهائياً على ازدواجية النظام التشريعي والقضائي في بلادنا. بل ظلت آثار هذه الازدواجية قائمة، وتفاقمت في بعض الأحيان، وخاصة بعد قرارات تصفية المحاكم الشرعية وشطبها من المؤسسة القضائية نهائياً في كثير من البلدان العربية.